سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية 1

موقف ايران من الاجتياح العراقي للكويت 1990-1991

دراسة تأريخية

تأليف
رماح سعد مرهون المعموري

مراجعة
أ. د. مقدام عبد الحسن الفياض



موقف ايران من الاجتياح العراقي للكويت

1990 ـ 1991

دراسة تأريخية

موقف ايران من الاجتياح العراقي للكويت 1990 ـ 1991
دراسة تأريخية

تأليف: رماح سعد مرهون المعموري

مراجعة: الأستاذ الدكتور مقدام عبد الحسن الفياض

الطبعة الأولى، بيروت/لبنان، 2021

First Edition, Beirut/Lebanon, 2021



تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 124 - 7

موقف ايران من الاجتياح العراقي للكويت

1990 ـ 1991

دراسة تأريخية

تأليف
رماح سعد مرهون المعموري
مراجعة
الأستاذ الدكتور: مقدام عبد الحسن الفياض



الفهرس

الفصل الثالث
موقف ايران من العمليات العسكرية بين العراق والتحالف

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافيـة والاقتصادية بيـن النخـب العراقية؛ بهدف تعــزيـز التجـربـة الديمقـراطية، وتحقيـق السِلْـم المجتمعي، ومسـاعدة مؤسسات الدولة في تطوير ذاتها، من خلال تقديم الخبرات والرؤى الإستراتيجية؛ لذا يمثل المركز صالوناً للحوار يتّسِـم بالموضوعية والحيـاد ويـوظف مخرجاته للضغط على صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسســات، في إطار النظام الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا محدوداً من السياسيين والأكاديميين والمثقفين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار» اليوم في جنباته الحوارية أكثر من سبعمائة عضو عراقي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية والمذاهب الدينية كافة، إذ يمكن تشبيهه بـ«عراق مصغر» اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشاكل، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء الوطن المزدهر. كما يعمل في أقسام المركز الإدارية 30 موظفا من مختلف الاختصاصات.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقاتِ المختلفةِ وتوظيف مخرجاتها لصالح القضية العراقية، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصلِ الالكتروني مع النخب في مركز القرار ومتجاوزا حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية، التي لربما تعيق الحوار المباشر.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء والتوسط في الأزمات بين حكومتي المركز والإقليم، تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي، إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والحشد الشعبي والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها.

فيما يعد ملتقى الرافدين للحوار معلما بارزا ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعة وتنظيما، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار في القضايا التي تهم البلد، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات مع الخبراء والأكاديميين.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع، القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في العراق.

أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب العراقية، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة

التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.

- مساعدة مؤسسات الدولة وهيئاتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

الوسائل

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية او باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.
- عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهـم مع المؤسسـات والمنظمـات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهـاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهـات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة او المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الاخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

مقدمة المركز

يعد الغزو العراقي للكويت واحدا من الاحداث المفصلية في تاريخ العراق والمنطقة، وترتبت عليه تداعيات عدة بالنسبة للجميع الأطراف في تلك الازمة، غير ان سردية الحدث المتاحة ما تزال غير مكتملة، وبحاجة الى اجراء مراجعة نقدية وتوثيقية للأحداث وتداعياتها وما افرزته من تأثيرات عراقيا وعربيا وإقليميا ودوليا. لذا فان مركز الرافدين للحوار قد سعى الى الاهتمام بالجانب التاريخي والتحليلي لهذا الحدث، وتقديم النصوص التي تشكل سرديات تحليلية له، املا في اضاءة جوانب مختلفة ومتنوعة من هذا الحدث الذي جر على البلد مزيدا من المشكلات والدمار.

كانت ايران في مقدمة الدول المتأثرة بهذا الحدث العالمي المهم، كونها معنية بشكل مباشر وخطير بما يجري على حدودها الغربية مع العراق والكويت من جهة، وان ردود أفعالها ذات أثر على صنّاع القرار الدولي تجاه الأزمة من جهة أخرى، فان السياق التاريخي شهد ما قبل تلك الاحداث على مدى تفاعلها وتأثيرها سلباً وايجاباً، وارتباطها الصميمي بما يحدث في كلا البلدين (العراق والكويت) من أحداث وتداعيات، وعلاقة ذلك مع مصالح الدول الكبرى ومواقفها.

حاولت هذه الدراسة الإجابة على أسئلة مهمة بدءاً من السؤال المركزي الأساس المتمثل ببيان الموقف الرسمي الإيراني تجاه الاجتياح العراقي للكويت، ورسم صورة المشهد الإعلامي والسياسي العام في الجمهورية الإسلامية من تداعيات غزو الكويت، وما تفرع عنه من أسئلة أخرى تتعلق بطبيعة العلاقات العراقية الإيرانية، والإيرانية الكويتية بصورة عامة قبل الاجتياح وبعده.

المقدمة

يعد الاجتياح العراقي للكويت 1990 ـ 1991 من الاحداث الفاصلة في تاريخ المنطقة والعالم، لما سببته من دمار واسع في كلا البلدين وما جاورهما وما ولدته من انعكاسات سلبية على مجمل العلاقات العربية ـ العربية، وما جرته من انقسامات واضحة في السياسات الدولية، وما تركته من تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية (محلياً وإقليمياً وعالمياً).

وعلى الرغم من ان المدة الزمنية بين 2 اب 1990 و26 شباط 1991 قصيرة نسبيا، لكنها غيرت الكثير من موازين القوى وبعثرت علاقات عدداً من الدول واخرجت العراق بلداً معزولاً دولياً ومنهارا ًاقتصادياً وكشفت ان العلاقات الاقليمية هادئة نسبياً في الظاهر لكنها مليئة بالتصادم والتناقضات في الباطن، وانها حبلى بالكثير من المصالح المتضاربة والتحولات في المواقف بين القوى الأساسية في المنطقة مما جعلها ساحة للصراع والحرب وتصادم المصالح وتصفية الحسابات وعقد الصفقات، باتباع أساليب بعيدة عن الروح الدبلوماسية والمعايير الدولية، قريبة من الانتهازية والطرق الملتوية والعنف.

وكانت ايران في مقدمة الدول المتأثرة بهذا الحدث العالمي المهم، كونها معنية بشكل مباشر وخطير بما يجري على حدودها الغربية مع العراق والكويت من جهة، وان ردود افعالها ذات أثر على صناع القرار الدولي تجاه الازمة من جهة أخرى، ويشهد السياق التاريخي ما قبل تلك الاحداث على مدى تفاعلها وتأثيرها سلباً وايجاباً، ونتيجة ارتباطها الصميمي بما يحدث في كلا البلدين (العراق والكويت) من أحداث وتداعيات، وعلاقة ذلك مع مصالح الدول الكبرى ومواقفها، في منطقة حساسة، تعد الممول الأساس لمصادر الطاقة في العالم، فضلا عن موقعها الجغرافي الحيوي من خطوط النقل الدولية.

ومن ثم فان دراسة هكذا موضوع تكتسب أهمية بالغة،في ظل الظروف التي رافقت الاجتياح وما تبعه من احداث، كما يعد ضرورة علمية يجب تسليط الضوء عليها وبحثها بدقة، بعيداً عن عين المنحاز او المتأدلج او المتعاطف، بل بعين الباحث الموضوعي، خاصة ان هذا

الموضوع لم تتناوله الأقلام بالبحث الكافي، ولم يتم دراسته ـ حسب علمنا ـ دراسة تاريخية تلبي الطموح ورغبة القارئ المتطلع للحصول على معلومة موضوعية. فالمكتبة التاريخية تكاد تكون فقيرة في التصدي لهكذا موضوعات، ولا يوجد فيها ـ حسب ما احصيناه ـ الا دراسات قليلة جدا عن موقف ايران من الاجتياح العراقي للكويت، مما يجعل البحث فيه تحدياً علمياً ومغامرة بحثية مدروسة، في محاولة منا سد الفراغ في تلك المكتبة، والبحث في موضوع ربما يبتعد عنه الكثير من الباحثين، لما قد يثيره من مشاكل او صعوبات، تبدا بحساسية الموضوع وتداعياته حتى الوقت الحاضر، مروراً بقلة المصادر المتخصصة التي عالجته، كونه لا يزال الى الان محركاً ومؤثراً في مجريات الاحداث ومواقف الدول.

ولا تنتهي الصعوبات هنا بل تستمر الى المشقة البالغة للحصول على الوثائق الرسمية عنه، اذ ان قلة الوثائق بل وغيابها هي السمة الغالبة، كما ان بعض الكتاب الذين تصدوا للكتابة في حدث الاجتياح كانوا اما متأثرين بالايدلوجية التي تتبناها الدولة التي ينتسبون اليها سواء اكانت ايران ام العراق ام الكويت، او كانوا ممنوعين من ابداء آرائهم بصورة حرة ويعانون من تقييد حرياتهم الفكرية، وهذا ما ظهر واضحا في كتابات وبحوث بعض الباحثين العراقيين ابان حكم النظام البائد، مع اتلاف الكثير من المصادر وسرقتها وحرقها من قبل ذلك النظام، او خلال احتلال القوات الامريكية للعراق عام 2003. فضلاً عن الى ذلك عدم تعاون بعض الجهات لا سيما الإيرانية في تزويدنا بالوثائق او الكتب عن الموضوع، بحجة السرية وكونها توثر على الامن القومي، اذ قمنا بزيارتين لـ(وزارة الخارجية الإيرانية والمكتبة التخصصية في وزارة الخارجية الإيرانية)، رغبة بالحصول على وثائق تبرز موقف الحكومة الايرانية الرسمي من الاجتياح العراقي للكويت، والتقينا بالسيد مدير مكتبة الوزارة لكنه لم يقدم لنا سوى مصادر عامة من المكتبة للأسباب المذكورة أعلاه.

حاولت الدراسة الإجابة على أسئلة مهمة بدءاً من السؤال المركزي الأساس المتمثل ببيان الموقف الرسمي الإيراني تجاه الاجتياح العراقي للكويت، ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة اخرى تتعلق بطبيعة العلاقات العراقية الإيرانية، والإيرانية الكويتية بصورة عامة قبل الاجتياح، وهل اتسمت بالهدوء والاستقرار واعتماد مبادى حسن الجوار والمصالح المشتركة؟ ام كانت سمات التوتر والقلق وعدم الثقة هي الغالبة؟ وما هو موقف ايران من المطالبة العراقية بضم الكويت في عهد عبد الكريم قاسم ومن ثم موقفها من الدعم الكويتي للعراق في الحرب العراقية الإيرانية؟ وكيف تعاملت ايران مع التوتر في العلاقات بين العراق والكويت ومن ثم

حدوث الاجتياح العسكري؟ ما هو موقف ايران تجاه المساعي الدبلوماسية والقرارات الدولية التي صدرت من مجلس الامن حيال الازمة؟ ما هو موقف ايران من تدخل القوى الغربية في الازمة وقيامها بالعمليات العسكرية؟.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، على وفق أسس وفرضيات علمية، إذ ان الدراسة تتعلق بحدثٍ تاريخّيً يجب الوصول الى كينونته بدقة والتحري عن احداثه بعناية من خلال جمع المادة العلمية الرصينة، كما تم الاعتماد على كل من المنهج التحليلي والمنهج الوصفي، في وصف الوقائع والاحداث وتحليلها حسب التسلسل الزمني لها تحليلاً علمياً موضوعياً بعيداً عن الهوى والعاطفة والتحيز، والخروج بإجابات واضحة إزاء تلك الاحداث منطلقين من مقدمات ودلالات وحقائق تاريخية.

وقامت خطة الدراسة على مراعاة التسلسل الزمني للأحداث اذ قسمت الرسالة الى هذه المقدمة وثلاثة فصول وخاتمة تضمنت اهم ما توصلنا اليه من نتائج. وجاء الفصل الاول بعنوان (موقف ايران تجاه العلاقات العراقية ـ الكويتية 1958 ـ 1989) لبحث تطور تلك العلاقات وتم تقسيمه على ثلاثة مباحث الأول بعنوان موقف ايران من ازمة العلاقات العراقية ـ الكويتية 1958 ـ 1963، والثاني بعنوان موقف ايران من العلاقات العراقية ـ الخليجية 1968 ـ 1980، في حين جاء الثالث بعنوان موقف ايران من الدعم الكويتي للعراق في الحرب العراقية ـ الإيرانية 1980 ـ 1988. اما الفصل الثاني تناول موقف ايران من تدهور العلاقات العراقية ـ الكويتية ووقوع الاجتياح، إذ سلط ضوء الرسالة كلها على الموقف الرسمي الإيراني من تدهور العلاقات مع العراق ووقوع الاجتياح وضم أربعة مباحث تناول الأول الموقف الايراني الرسمي من الاجتياح العراقي للكويت، فيما ركز الثاني على موقف ايران تجاه المساعي الدبلوماسية والقرارات الدولية، اما الثالث فاهتم بدراسة موقف الصحافة الإيرانية من وقوع الاجتياح (صحيفة اطلاعات أنموذجا)، في حين جاء الرابع ليتناول موقف ايران من الحشود العسكرية واستعدادات التحالف الدولي للحرب، وكشف الفصل الثالث عن موقف ايران من العمليات العسكرية بين العراق والتحالف الدولي وقسمناه على مبحثين، الأول كان عن الموقف الإيراني من اندلاع الحرب، في حين كان المبحث الثاني بعنوان الموقف الإيراني تجاه قضية الطائرات العرقية

حرصت الدراسة على الحصول على كل المصادر التي تتعلق بالموضوع المتنوعة والمختلفة، سواء اكانت تلك المصادر باللغة العربية ام اللغة الفارسية بعد ترجمتها، التي

تعكس وجهات نظر المتعددة أزاء الموضوع، اذ حصلت الباحثة على نسخ من اعداد بعض الجرائد الإيرانية عند زيارتها لمقراتها هناك مثل صحيفة(اطلاعات) التي ركزت التصريحات والمواقف الإيرانية الرسمية خلال الاجتياح وصحيفة(كيهان) التي سلطت الضوء على التواجد العسكري الأجنبي قبل الحرب واثنائها والمواقف الرسمية للحكومة الإيرانية ازاء ذلك، كما استفادت من المصادر الموجودة في مكتبة جامعة طهران ومكتبة تاريخ ايران التخصصية في مدينة قم ولقائها مع الباحث والمؤرخ الإيراني رسول جعفريان، واطلعت الباحثة على عدد كبير من المصادر الحديثة العربية والمعربة، التي حصلت منها على معلومات واحداث ودلالات، ذات أهمية كبيرة للرسالة ويأتي في مقدمتها كتاب العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع الانفراج التوتر، المنشور في القاهرة عام 2016 للمؤلف عرفات علي جرغون، الذي تناول مراحل تطور العلاقات الخليجية الإيرانية، والموقف الإيراني من حرب الخليج الأولى والثانية، وتم الاستعانة به في الفصل الثاني والثالث. كما تم الاستعانة بكتاب الغزو العراقي للكويت المقدمات الوقائع وردود الفعل /التداعيات، المنشور في الكويت عام 1995 للباحث فتوح الخترش واخرون، الذي تناول الموقف الإيراني بطريقة مفصلة خلال أيام الحرب والعمليات العسكرية، مع تبيان مواقف رجال الدين الإيرانيين، وكذلك كتاب الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية، المنشور في بيروت عام 2007، وتكمن أهميته في تسليطه الضوء على قضية الطائرات العراقية، فضلاً عن الاستعانة بكتب عدة باللغة الفارسية أهمها كتاب (جنك نفت دور شمار (جنك أمريكا ومتحدين با عراقٍ)، للمؤلف حاج عباسي عطائي كرماني الذي ساعدنا في الحصول على التصريحات الرسمية للحكومة ورجال الدين الإيرانيين اثناء الحرب، وكتاب (تحليلي بر زئوبليتيك،دفتر مطالعات سياسي وبين المللي)، للمؤلف عزت اله عزتي، الذي بحث بصورة تحليل سياسي لرؤية ايران تجاه الامن في الخليج، كما تم الاستعانة بجملة من البحوث العلمية ورسائل الماجستير من الجامعات المختلفة التي تتعلق بالموضوع واهمها بحث (العلاقات الكويتية ـ الإيرانية 1979 ـ 1991)، منشور في مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، 2007 للمؤلف محمد سالم الكواز، وهو دراسة سياسية تاريخية حللت العلاقات الإيرانية الكويتية خلال مدة ما بعد الثورة لحد الاجتياح، وبحث (الموقف الإيراني من حربي الخليج الثانية والثالثة)، المنشور في مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل سنة 2005 للباحثة افراح ناثر جاسم. ورسالة الماجستير الموسومة (الاحتلال العراقي للكويت) في كلية الآداب، الجامعة الإسلامية في غزة للباحثة كريمة زهدي القصاص،

التي تناولت الموقف التركي والسوري من الاجتياح فضلاً عن الموقف الإيراني منه. ورسالة الماجستير للباحث رائد صالح مهدي، الموسومة سياسة ايران الخارجية حيال منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينات وافاقها المستقبلية، في الجامعة المستنصرية، 2002، وهي دراسة في العلاقات السياسية الدولية تناولت سياسية ايران الخارجية وعلاقاتها مع مجلس التعاون الخليجي. فضلاً عن رسالة الماجستير الموسومة (موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاجتياح العراقي للكويت 1990) للباحثة رسل مهدي حمود الحار في جامعة الكوفة كلية التربية للبنات عام 2014، التي بحثت ادارة الولايات المتحدة الأمريكية لازمة الاجتياح والعمليات العسكرية.

ولا يسعني وانا انهي كتابة رسالتي للماجستير إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمن كانوا سندي في مسيرتي العلمية، ومن أهمهم: الاستاذ الدكتور مقدام عبد الحسن الفياض، الدكتور نصير الكعبي، الدكتور صباح رياح الفتلاوي، الدكتور علي هادي الشكراوي، الدكتور بهاء السعبري، والدكتور احمد الرماحي، والدكتور احمد عبد الستار كاطع، والاستاذ علاء شاهين والاستاذ مالك المعالي، والاستاذ علاء الاعرجي والاستاذ عامر وزير والدكتورة وسن صاحب والدكتورة علياء ابراهيم كسار، والباحث والمؤرخ الايراني رسول جعفريان، والباحث الايراني علي رضا اباذري، والسيدة مجدة، والاخت سماح عباس جندي والاخت سدى محمد والاخ انور رعد الفتلاوي والاخت فاطمة حمدان. والى ادارة مكتبة كلية التربية للبنات جامعة الكوفة، ومكتبة العتبة العلوية المقدسة، والمكتبة المركزية في جامعة بغداد، والمكتبة المركزية في جامعة كربلاء، ومكتبة العتبتين المقدستين العباسية والحسينية، ومكتبة جامعة طهران ومكتبة وزارة الخارجية الايرانية، ومكتبة ايران التخصصية في مدينة قم، ودار الكتب والوثائق الوطنية العراقية، وادارة الصحف الايرانية (اطلاعات وكيهان). والله الموفق.

الباحثة

الفصل الاول

موقف ايران تجاه العلاقات العراقية ـ الكويتية 1958 ـ 1988

المبحث الاول

موقف ايران من ازمة العلاقات العراقية ـ الكويتية 1958 ـ 1963

اولا: ايران ونظام الحكم الجديد في العراق 1958 ـ 1961

تمتعت ايران بأهمية استراتيجية بالغة الحيوية في منطقة الخليج العربي، تمثلت في عدد من الامور التي ميزتها عن غيرها، منها اطلالتها الطويلة على سواحله والمقدرة بما يقارب (3200) كم [1]. وبذلك فهي تتفوق على جميع دول الخليج السبع الباقية من ناحية الموقع الجغرافي[2] والمجال الجيوسياسي المهم، وتحكمها بمضيق هرمز[3]، الذي يُعد بوابة الخليج الوحيدة ونافذته على العالم[4]، فضلا عما تملكه من ثقل بشري متفوق عددياً على نظيراتها الخليجيات، اذ بلغ نهاية

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: ضاري سرحان الحمداني، سياسة ايران تجاه دول الجوار، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012)، ص76.

(2) فعلى سبيل المثال تبلغ اطلالة المملكة العربية السعودية على الخليج العربي ما يقارب (2500) كم، اما دولة الامارات العربية المتحدة فتبلغ (800) كم. ينظر: المصدر نفسه، ص77؛ مهدي فليح ناصر الصافي، ايران دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، (جامعة البصرة: كلية الآداب، 2000)، ص 11.

(3) مضيق هرمز: يعد حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج والمحيط الهندي، ويتمتع بأهمية استراتيجية عالمية، وتستطيع القوة التي تسيطر عليه التحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي بالطاقة، وهو المنفذ الطبيعي لدول الخليج العربي كالعراق والكويت والسعودية والبحرين ودولة الامارات، اذ تعبره يوميا عشرات ناقلات البترول المتجهة منها الى مختلف دول العالم، ومن خلاله ايضا تؤمن النسبة العليا من احتياجاتها المختلفة. للمزيد من التفاصيل ينظر: علي ناصر، مضيق هرمز والصراع الامريكي الايراني، (بيروت: دار الفارابي، 2013) ,ص22.

(4) للاطلاع على التفاصيل ينظر: فتحي ذياب سبيتان، قضايا عالمية معاصرة اقتصادية اجتماعية سياسية، (الاردن: الجنادرية. 2012)، ص265.

الخمسينات ما يقارب 20 مليون نسمة، وامكانيات اقتصادية وصناعية هائلة، اذ وصل انتاج النفط في نهاية الخمسينات الى مليون برميل يومياً مع اقتصاد قوي متنوع المصادر مقابل اقتصاديات عربية متواضعة، تعتمد على الانتاج الريعي السنوي الذي مثل النفط مورده الاساس [1].

اما القوة العسكرية الايرانية فكانت تشكل نقطة حاسمة في تقييم مستوى الاهتمام الايراني بحوض الخليج العربي، وبيان مدى سيطرتها على مياهه، اذ يمتاز الجيش الايراني عموما، والبحرية الايرانية على نحو الخصوص بالوفرة العددية والجودة من الناحية الفنية والتسليحية، وأنّ الحصول على سلاح متطور، كان يأتي من مصادر غربية عريقة (امريكية، بريطانية، فرنسية وغيرها)، تدعمه ايضا تدريبياً ولوجستياً، وتجعله من أفضل القوات العسكرية بين الدول الخليجية في مجال الخبرة والمناورة [2]. ويمكن اضافة عامل آخر أسهم بفاعلية في تركيز الاهتمام الايراني بقضايا الخليج العربي، هو بروز الطموحات التوسعية لحاكم ايران محمد رضا بهلوي [3]، الذي اخذ يعمل بجد على مسك زمام الامور بيده منذ منتصف الخمسينات، وبعد اجهاض الحركة الثورية التي قادها الدكتور محمد مصدق[4]. لذا عمد جاهداً على تدعيم موقع بلاده العسكري، بوصفها قوة عظمى في المنطقة، مستفيداً

(1) احمد قنديل، قطاع الطاقة في ايران مستقبل غامض في ظل الاتفاق النووي، (مجلة الدراسات الايرانية: جامعة البصرة، العدد 4، 2017)، ص 101.

(2) للمزيد من المعلومات عن القوة العسكرية الايرانية ينظر: عصام نايل المجالي، تأثير السلم الايراني على الامن الخليجي، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014)، ص67 ـ 68؛ تاج الدين جعفر الطائي، استراتيجية ايران تجاه دول الخليج، (دمشق مؤسسة رسلان للطباعة والنشر ,2013)، ص197.

(3) محمد رضا بهلوي: شاه ايران حكم بلاده بين عامي 1941 ـ 1979، ولد عام 1919 جاء بعد تنازل والده عن الحكم، وشهد عهده تحالفاً قوياً مع الولايات المتحدة الامريكية، حاول تحديث المجتمع الايراني على الطريقة الغربية، وهو اخر شاه بهلوي حكم ايران قبل الثورة الاسلامية الايرانية عام 1979التي اطاحت به. للمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر: طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في ايران 1941 ـ 1951، (بغداد: بيت الحكمة،2002)، ص53؛ حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ ايران السياسي، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2018)، ج 4، ص133.

(4) محمد مصدق: ولد عام 1879، في قرية احمد اباد، شمال طهران، اكمل تحصيله العالي ودرس العلوم السياسية في باريس، ودرس القانون في بلاده، ووقف بشدة ضد تنصيب رضا خان على العرش الايراني عام 1925، واعتقلته السلطات مرتين في عهده، واطلق سراحه في مطلع عهد محمد رضا بهلوي عام 1941، انتخب نائبا لمجلس النواب لدورات عدة، تزعم الدعوة الى التأميم واصبح رئيساً للوزراء بين عامي 1951 ـ 1953، وانتهى عهده بانقلاب عسكري وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بتهمة الخيانة، وبعد انتهاء المدة فُرضت الاقامة الجبرية عليه في منزله بقية حياته الى ان توفي عام 1967، للمزيد من التفاصيل ينظر: هامايون كاتزوزيان، مصدق والصراع على السلطة في ايران، نقله الى العربية الطيب الحصني، (لبنان: جداول للنشر والتوزيع، 2014)، ص 25؛ ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في ايران، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الآداب، 2008)، ص10.

من شبكة واسعة ومتناسبة من العلاقات الخارجية مع دول قوية في العالم، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي توجه اليها الشاه ليحقق أهدافاً مشتركة بينهما، في ضوء تراجع قوة بريطانيا الى درجة أَقل مما كانت عليه، قبل الحرب العالمية الثانية[1].

أما العراق فقد شكل بعد اندلاع ثورته في 14 تموز 1958، تحدياً خطيراً لإيران والغرب على حد سواء، بوصفهما يمتلكان توجهات سياسية متناغمة مع بعضهما البعض[2].

فيما كانت المنطقة تمتاز بالحساسية، وتتجاذبها اطراف الحرب الباردة، وتموج بالإرهاصات الثورية التي وقعت في العراق، وشهدت سياسته الخارجية تغيراً جذرياً، تمثل في اعلان العراق مناهضته لسياسة الاحلاف الغربية وخروجه من حلف بغداد [3]، الذي كان يعد حلفاً دفاعياً موالياً للغرب، ويعود سبب قيامه الى ما يمتلكه الشرق الاوسط والخليج العربي من اهمية خاصة بنفطه وموقعه الاستراتيجي، وبوصفه طرفاً مانعاً من تسرب الافكار الشيوعية وتغلغل النفوذ السوفيتي في المنطقة [4].

---

(1) كان من اهم السياسات التي اتبعها الغرب بعد الحرب العالمية الثانية هي سياسة الاحتواء بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، وبرزت ايران بوصفها احدى الدول التي شملتها تلك السياسة لتخدم المصالح الامريكية في المنطقة، وبعد اعلان مبدأ ترومان عام 1947، والتصدي للمد الشيوعي قويت علاقة الشاه بالولايات المتحدة، ومنذ عام 1948 دخل الطرفان الى مرحلة جديدة من العلاقات. للمزيد ينظر: نبيلة محمود ذيب، السياسة الامريكية تجاه ايران 1945 ـ 1981، رسالة ماجستير، (غزة: الجامعة الاسلامية، 2012)، ص56 ـ 60.

(2) كان اندلاع ثورة الرابع عشر من تموز 1958، وخروج العراق من حلف بغداد امراً يتعارض مع المصالح الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، التي تبحث لها عن موطئ قدم في المنطقة، وبقيت العلاقات بين الطرفين بين مد وجزر حتى انقلاب 8 شباط 1963. للمزيد من المعلومات ينظر: جعفر عبد الدائم بنيان المنصور، موقف الولايات المتحدة من حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم في حركة 8 شباط 1963 في العراق، (مجلة ابحاث البصرة: كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2014)، العدد 3، ص163.

(3) حلف بغداد، هو احد الاحلاف التي انظم اليها العراق في العهد الملكي، وكان بإشراف بريطانيا، ودعم الولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن اعضائه الاساسيين ،(ايران باكستان تركيا)، انضم العراق اليه في 24 شباط 1955، وكان هدفه الوقوف بوجه المد الشيوعي والاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الاوسط والاستفادة من الدعم الغربي، الامر الذي ساعد على تسوية الخلاف بين بغداد وطهران، واشاعة روح الصفاء بين الدولتين، والتزامها سياسة خارجية مقاربة ازاء الاحداث الدولية وسياسة دفاعية بوجه الاتحاد السوفيتي، وتحول مقره الى انقرة بعد ان كان في بغداد، بعد انسحاب العراق من الحلف في 5 اذار عام 1959، واستطاع ان يبقى عشرين عاماً اخرى بفضل عضوية بريطانيا والمساعدات البريطانية الاقتصادية والعسكرية للأعضاء والاشراف الامريكي غير المباشر عليه. للمزيد من التفاصيل ينظر: ناظم رشم معتوق الامارة، حلف بغداد واثره على تطور العلاقات العراقية الايرانية، دراسات تاريخية، (مجلة دراسات تاريخية: جامعة البصرة، العدد 24، 2018)، ص 45.

(4) حسنين علي عجه عبد الرضا، دور ايران في التكتلات والاحلاف الدولية 1937 ـ 1955، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية،2001)، ص50.

إنّ الأَنظمة الملكية في دول المنطقة كانت تخشى الانهيار، بعد ما حصل للنظام الملكي في العراق [1]، الامر الذي ادى الى تحفظ ايران تجاه الثورة، وتطور موقفها لاحقاً الى موقف العداء من وجوه عدة، اذ لم يقف شاه ايران مكتوف الايدي تجاه اضعاف نفوذ حلفائه في المنطقة [2]، لذا عاد التوتر والخلاف يسود بين الدولتين، بعد مرحلة من الاستقرار النسبي في اواخر العهد الملكي، فظهر الخلاف على مشاكل الحدود من جديد، وحاول الشاه افتعال ازمة في العلاقات من خلال تصريحه في 28 تشرين الاول 1958 « **بأن معاهدة 1937 العراقية ـ الايرانية غير مقبولة، ولا تخدم المصالح الايرانية** « [3]، وأعلن عن رغبته في الغائها. ويمكن القول انه اظهر بقوله هذا كل عداءاته المخفية سابقاً، وسمح بشن حملة دعائية دبلوماسية ضد العراق، وتم التصعيد بأَنْ حشدت ايران قواتها ووضعتها في حالة انذار عند الحدود الجنوبية الغربية، وضفاف شط العرب الشرقية، كما ارسلت اسراباً من الطائرات الى قاعدة ديزفول بالغرب من الحدود العراقية الجنوبية، وحشدت في ميناء المحمرة ثلاث فرق عسكرية[4]. فضلاً عن ذلك اعلانها أَنّ ميناء خسروباد ميناءً ملحقاً بميناء المحمرة، وهذا يعني كسب مرسى جديد للمحمرة على غرار ما كسبته سابقاً في عبادان عام 1937، فرفض العراق الاعلان الايراني وأبلغ ايران ان مياه شط العرب خاضعة للسيادة العراقية بموجب اتفاقيات الحدود باستثناء مساحة محدودة قبالة ميناء المحمرة وعبادان، وبهذا زادت التجاوزات الايرانية على السيادة

---

(1) للمزيد من المعلومات ينظر: ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، (بغداد: اليقظة العربية ,1981)، ص206.

(2) للاطلاع على تفاصيل اكثر ينظر: نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 ـ 1968، (بغداد: بيت الحكمة، 2005)، ص474.

(3) عقدت معاهدة في 7 تموز 1937 بين ايران والعراق لوضع حد لمشاكل الحدود بشكل نهائي وتتكون من ست مواد وخمس بروتوكولات، كسبت ايران من خلالها سبع كيلو مترات وثلاثة ارباع الكيلو متر من المياه العراقية امام عبادان، هذا فضلا عما كسبته من مدينة المحمرة، ومن ضمن بنود هذه المعاهدة تشكيل لجنة مشتركة لإدارة شط العرب، لهذا طالبت ايران بعد الثورة وتحديداً في 1 ايلول 1958، بتشكيل اللجنة ودعت الى استخدام خبراء من دول صغيرة بدلا عن الخبراء السوفيت الذين جلبتهم الحكومة العراقية بعد الثورة، وكان جواب العراق في 22 ايلول بانه يطالب بحل مشاكل الحدود طبقا لبروتوكولات حدود الدول، متهماً ايران عيناً بامتناعها عند دفع الرسوم في شط العرب، وبهذا ساءت مشاكل الحدود بين الطرفين. ينظر: جابر ابراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية، (القاهرة: مطبعة حديثة، 1970)، ص474.

(4) للتفاصيل ينظر: عبد العزيز الدوري واخرون، العلاقات العربية الايرانية والاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 1996)، ص475.

العراقية في شط العرب، واستمر النزاع بين الطرفين خلال المدة بين عامي 1958 ـ 1960، من دون التوصل لحل، بل عادت المشكلة الى ما كانت عليه قبل عام1937 (1).

واستغلت ايران توتر علاقاتها مع العراق فقامت بدعم الحركات الكردية المسلحة(2) في شماله، واعلنت في 25 تموز، على لسان رئيس وزرائها (تيمور بختيار)(3) بشكل رسمي دعمها لأكراد العراق. وفي 25 تشرين الاول 1958 اكد في تصريح ثانٍ مشابه على اهتمام ايران نفسها بوضع الاكراد، وكانت التصريحات بوصفها تصعيداً ايرانياً لتأليب اكراد العراق على نظامه الجمهوري الجديد(4).

(1) للمزيد من المعلومات ينظر: راضي دواي الخزاعي، العلاقات العراقية الايرانية 1963 ـ 1975، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية، كلية التربية، 2007)، ص33. ينظر: هلال كاظم= =حميري، عبد الكريم قاسم، رؤية معاصرة في مسار العلاقات العراقية الايرانية 1958 ـ 1963، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، النجف الاشرف، العدد 45، 2018، ص469 ـ 470.

(2) نشطت الحركة الكردية المسلحة في العهد الملكي وطالبت الحكومة العراقية بانشاء دولة كردية في منطقة كردستان، وقامت بالعديد من الاتفاقات المسلحة ضد الحكومة العراقية وبريطانيا، ورفضت انشاء الادارة العراقية الملكية، وبناء المخافر في المناطق الكردية النائية وقمعت هذه الحركات من قبل القوات البريطانية ثم من الجيش العراقي بعد تأسيسه، وكانت الاسباب التي شجعت هذه الحركات متباينة ما بين عشائرية ودينية وقومية، حيث كانت في البداية دينية، وتحولت في الثلاثينات والاربعينات الى قومية بعد تأسيس الاحزاب الكردية حيث تزعم هذه الحركات احمد البرزاني وقادها عسكريا الملا مصطفى البرزاني، وحدثت الانتفاضة البرزانية الاولى عام 1931 ـ 1932 وانتهت بالفشل، كما شهدت المدة 1933 ـ 1942 اعداداً من الاضطرابات والحركات الملحة، وفي عام 1945 اصبح للبرزاني نفوذ واسعة في كردستان وصار مرجعاً في النزاعات العائدية المحلية؛ عمار يوسف عبد الله، بريطانيا والانتفاضات الكردية في العراق 1419 ـ 1932، (مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية: جامعة كركوك، 2012)، مج 7، العدد 3، ص 9؛ لقاء مكي، الكرد دروب التاريخ الوعرة، (الجزيرة نت، 2006)، ص 41.

(3) تيمور بختيار، ولد عام 1913 وهو اول رئيس لجهاز الشرطة السري الايراني السافاك المؤسس عام 1950، عمل قائداً عسكرياً في الطيران قبل توكيله بهذا المنصب، ارسله الشاه الى اذربيجان لقتال المتمردين هناك 1945، وكان مكلفاً بإمساك كل شخص لا يرغب فيه الشاه او البريطانيون او الامريكان، وقام بإعدام بعض اعضاء منظمة فدائيي اسلام ومطاردة اعضاء حزب تودة الشيوعي. ينظر: نعيم جاسم محمد، تيمور بختيار ودوره السياسي في ايران عام 1914 ـ 1970، (مجلة اوروك: جامعة المثنى ـ كلية التربية، 2015)، العدد 2، ص 23.

(4) للاطلاع على تفاصيل اكثر ينظر: حسين مصطفى احمد، العامل الكردي في العلاقات العراقية الايرانية (دراسة تحليلية)، (مجلة السياسة والدولية: الجامعة المستنصرية، 2011)، ص392 ـ 395؛ روح الله رمضاني، سياسة ايران الخارجية 1941 ـ 1973، (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، 1984)، ص240 ـ 241.

ودعمت ايران كبار الاقطاعيين والعناصر الموالية للنظام الملكي السابق، عندما حاول بعضهم الهروب اليها، فقد اصبحت ملاذاً امناً للجوء المعارضين، من خلال مساندتهم واحتضانهم، ومد الاكراد بالسلاح والعتاد لمحاربة الجيش العراقي[1]، وحرضت على تخريب انابيب خطوط النفط عند الموصل وكركوك[2].

ومما زاد في حالة التوتر بين الجانبين تصاعد التعاون العسكري (الايراني ـ الامريكي) بعقد صفقات شراء الاسلحة الأمريكية واقامة قواعد عسكرية في ايران وعقد معاهدة بينهما في 5 اذار 1959 [3]. وتحرك رجال المخابرات الامريكية في الاحواز (خوزستان) والمنطقة الكردية، بوصفهم خبراء عسكريين، الامر الذي اشعر العراق بالقلق ودفعه باتجاه توثيق علاقاته مع الاتحاد السوفيتي[4]، وفتح افاق جديدة من التعاون العسكري، وظهرت السفن السوفيتية وهي تحمل بشكل علني الاسلحة الى العراق، وكذلك عُقدت (اتفاقية اقتصادية) بين الطرفين في 16اذار 1959 [5].

---

(1) انتهزت ايران الظروف المرتبكة في العراق اواخر عام 1959 بعد اعدام سعد قزاز، وهو كردي كان يشغل منصب وزير الداخلية في العهد الملكي، فكلف السافاك عناصره بتحريض افراد عشيرة القزاز للتمرد ضد الحكومة العراقية وضرب مقراتها الامنية، للمعلومات عن ذلك ينظر: رعد البيدر، الصدى السياسي للظواهر التاريخية للعلاقات العراقية الايرانية، (عمان: دار دجلة، 2014)، ص66.

(2) للمزيد ينظر: فاضل رسول، ايران ابعاد الصراع والنزاع، (الاسكندرية: مطابع الهيئة العامة للاستعلامات، 1991)، ص28.

(3) تم توقيع المعاهدة بين الطرفين في انقرة، ومن ضمن بنودها استمرار تزويد ايران بالمساعدات العسكرية والاقتصادية، والبند الثاني انه في حالة حدوث اعتداء على ايران فالولايات المتحدة ستتخذ الاجراءات المناسبة بما فيها استعمال القوات المسلحة كما اتفق عليه الطرفان. ينظر: باسم احمد هاشم الغانمي وعلي حمزة الحسناوي، معاهدة الدفاع الايرانية الامريكية 1959 وردود الفعل السوفيتي منها من خلال صحيفةالاهالي، (مجلة جامعة كربلاء: جامعة كربلاء، 2009)، العدد 3، ص 39؛ ايمن يوسف، ايران في الحسابات الاستراتيجية الامريكية من الاحتواء المزدوج الى الشرق الاوسط الجديد، (مجلة اتحاد الجامعات العربية المحايدة: عمان، 2008)، العدد 1، ص 155؛ علاء زراك فاضل النجار، اثر ثورة 1958 في العراق على اوضاع السياسة الداخلية في ايران وعلاقاتها الخارجية، (مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية: جامعة البصرة، 2018)، العدد 1، ص 36.

(4) تم بموجبها الاتفاق على قرض يعادل 55 مليون دينار عراقي، يقدمها الاتحاد السوفيتي للعراق على شكل مكائن ومعدات والات اخرى خلال سبع سنوات على ان يسدد العراق مبلغ القرض بأقساط سنوية متساوية على اثني عشر قسطاً. ينظر: المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وقائع واحداث 1958 ـ 1968، القسم الثاني، (العراق: قسم المعلومات والتوثيق، 2009)، ص 241؛ قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز الى 8 شباط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص 339.

(5) ينظر: روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 241.

ويمكن القول من جهة ثانية إن سياسة ايران الخارجية تجاه العراق والخليج العربي تأثرت بقناعات الشاه ونظامه عن البلدان العربية، فقد ايقن من جهة أخرى أَنّ تيار القومية العربية ممثلا بمصر ورئيسها جمال عبد الناصر بدأ بالزحف نحو بلدان الخليج العربي، بهدف توحيدها تحت زعامته ومحاصرة ايران وعزلها سياسياً، لذلك فقد وجه سياسته باتجاهين، الاول منع انتشار الافكار الشيوعية في بلاده والمنطقة عموماً، والثاني القضاء على أَيّ دور تؤديه دولة عربية قوية لإقامة جبهة مضادة لإيران[1]. وقطع اي اتصال عربي يوثق العلاقة مع منطقة الخليج العربي، وتبني ايران سياسة مرنة مع جاراتها الخليجيات، لإبعادها عن التيار القومي والتأثيرات الناصرية، لدرجة انها حاولت استثمار الشحن الاعلامي بين عبد الكريم قاسم[2] وجمال عبد الناصر[3] فتجاوبت في نهاية عام 1959 ولو اعلاميا مع دعوة الاخير لحل الخلافات الدبلوماسية[4].

وشهدت سنة 1960 انفراجاً ظاهرياً في العلاقات السياسية بين الطرفين (العراقي والايراني) وتخفيفاً في حدة اللهجة الايرانية، ولاسيما بعد تدخل قيادة حلف الناتو في نصح ايران باتباع الوسائل السلمية، وعدم اللجوء الى استعمال القوة في حل مشكلة شط العرب وغيرها من

(1) ايمان لافي المطيري، العلاقات الايرانية في الخليج العربي، (الكويت: مكتبة افاق، 2011)، ص88.

(2) عبد الكريم قاسم محمد بكر: ضابط عسكري وزعيم سياسي، ولد عام 1914 في مدينة الصويرة التي اكمل فيها الابتدائية، وفي عام 1926 ذهب الى بغداد وعين معلماً عام 1932 ثم التحق بالكلية العسكرية عام 1936 وتخرج منها برتبة ملازم ثانٍ، وبعدها دخل كلية الاركان فتخرج بدرجة امتياز ثم اشترك بدورة الضباط الاقدمين في بريطانيا برتبة زعيم ركن، عام 1958 شارك بالإطاحة بالنظام الملكي في ثورة 14 تموز 1958 مع تنظيم الضباط الاحرار بعد ان كان امراً للواء التاسع عشر، اصبح رئيساً للوزراء بين عامي 1958 ـ 1963، اعدم بعد سقوط حكومته بانقلاب 8 شباط 1963. جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، (بغداد: المكتبة المركزية، 1989)، ص396.

(3) جمال عبد الناصر: ولد عام 1918 في الاسكندرية، وكان والده يعمل بالبريد في محافظة اسيوط، تلقى تعليمه في عدة مدارس لطبيعة عمل والده، فقد التحق بمدرسة الخطاطبة، ثم بمدرسة النحاسين الابتدائية 1923 ـ 1925، والتحق بمدرسة حلوان الثانوية 1929، ثم مدرسة رأس التين الثانوية1930، فمدرسة النهضة الثانوية 1933، وبعد امام المرحلة الثانوية التحق بكلية الحقوق جامعة فؤاد الاول في القاهرة 1936، ثم الكلية الحربية 1937، وعمل بالتدريس بالكلية الحربية 1941، وشارك في حرب فلسطين 1948، ثم عمل مدرباً بمدرسة الشؤون الادارية المصرية 1950، ثم مدرسا بكلية اركان الحرب برتبة مقدم بالجيش المصري 1951، ورئيساً لمجلس الوزراء 1954، ورئيساً للجمهورية 1956 حتى وفاته، 1970. ويلتون واين، جمال عبد الناصر قصة البحث عن الكرامة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010)، ص 15.

(4) ينظر: راضي دواي الخزاعي، المصدر السابق، ص28 ـ 29.

المشاكل مع العراق[1]. واعيد التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء، مع الابقاء على التحرك والتنسيق الخفي مع الاكراد بإثارة المشاكل الداخلية مع الحكومة العراقية رغبة في ارباكها واضعافها لتستطيع ايران الحصول على مطامحها[2]. ومما زاد في تأزم الموقف حصول حوادث ومناوشات بين الجانبين على المخافر الحدودية، وتعدي الطائرات الايرانية على الاجواء العراقية[3].

وفي المقابل اكدت دول المعاهدة المركزية ومنها ايران في نيسان 1961 في اجتماعاتها السرية ان اسقاط حكومة الثورة في العراق من الداخل، يبدو اقل كلفةً وضرراً من اشعال حرب علنية، فذكرت ان موضوع رفع السلاح بوجه بغداد من قبل الاكراد هو من الموضوعات المهمة لإضعاف الطرفين، لكي يبعد عنها بحسب اعتقادها خطر التيار المعادي المتنامي الذي يهدد مواقع الغرب في معقل من معاقلها الرئيسة، ويجعل عبد الكريم قاسم اقل خطراً على جيرانه واكثر عزلةً عن الشعب من جهة اخرى، بحيث يسهل ازاحته والتخلص من سياسته (المتقلبة) بحسب رايها [4].

ثانيا: ـ الموقف الايراني تجاه المطالبة العراقية بالكويت 1961 ـ 1963.

تلّقت الحكومة الايرانية مطالبة العراق بعائدية الكويت له عام 1961 باهتمام بالغ، ووجدت الفرصة مؤاتية لتقوية موقعها امام جارها العربي الذي سينشغل حتما عن دعمه المتزايد للحركة الكردية المسلحة، وسيخف الضغط على طموحاتها التوسعية في شط العرب[5].

وقد حصلت الكويت على استقلالها بتاريخ 19حزيران 1961 بعد إلغاء المعاهدة الكويتية

(1) ابراهيم السامرائي، العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون 1914 ـ 2003، (الاردن: دار المعتز,2015)، ص218؛ محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات الايرانية بعد عام 2003 دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي، (بغداد: دار الجنان للنشر، 2015)، ص19.

(2) ينظر: راضي دواي الخزاعي، المصدر السابق، ص28 ـ 39.

(3) رعد البيدر، المصدر السابق، ص67.

(4) محمود احمد رزاق احمد، دور البرزانيين في طريق الحكم الذاتي 1918 ـ 1968، (عمان: المعتز للنشر والتوزيع، 2014)، ص179.

(5) للمزيد ينظر: سناء محمد الصباني، المشكلة الكردية في عهد عبد الكريم قاسم، 1958 ـ 1963، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2006)، ص98.

البريطانية لعام 1899 [1]، وعقد معاهدة صداقة منحت الكويت سيادة كاملة، بوصفها دولةً مستقلة تربطها علاقة طبيعية مع بريطانيا، اساسها المصالح المشتركة بين البلدين، وتعهدت الاخيرة بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية للكويت [2].

وقد مهد هذا الامر لانضمام الكويت الى الجامعة العربية بعد ان طالبت بذلك، فكانت ردة فعل العراق ان ارسل رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم برقية الى شيخ الكويت عبدالله سالم الصباح[3] في 20 حزيران 1961 يهنئه على خروج بلاده من الحماية البريطانية، ويعبر عن سروره لإلغاء المعاهدة الاستعمارية التي كبلتهم لأكثر من ست عقود من الزمن، متجنباً الاشارة الى مسألة الاستقلال بشكل واضح[4].

وبعد ايام قليلة تصاعدت الاحداث ووصلت الى مرحلة الازمة، اذ أعلن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في 25حزيران خلال مؤتمر صحفي بحضور وزير الدفاع أَنّ الكويت قضاء عراقي تابع للواء البصرة، وأورد عدداً من الحقائق التاريخية التي تؤكد ما ذهب اليه، وقد أشار

(1) عقدت هذه المعاهدة في 23 كانون الثاني 1899، بين الكويت وبريطانيا بعيدا عن علم الدولة العثمانية، حيث ارادت بريطانيا حماية مصالحها في الخليج العربي من الاطماع الروسية والالمانية التي بدأت بمد السكك الحديدية في المنطقة، اذ كانت بريطانيا ترى ان مد سكك الحديد بين برلين وبغداد يستهدف السيطرة على الكويت فسارعت الى عقد هذه المعاهدة مع قائمقام الكويت مبارك الصباح، ونصت على عدم قبول شيخ الكويت اي ممثل او وكيل اجنبي في بلاده، ولا يبدل او يرهن او يؤجر او يقدم اي جزء من اراضيه لأي دولة اجنبية او رعايا اجانب دون موافقة بريطانيا، وبقي تعامل الكويت على انها من محمياتها، الى ان نالت استقلالها عام 1961، علما ان الكويت كانت تابعة اسميا للدولة العثمانية وفق اتفاق عام 1871 مع الوالي العثماني في بغداد مدحت باشا. لمزيد من المعلومات ينظر: خالد عبد المنعم العاني، الكويت والاطماع العثمانية البريطانية بين عامي 1896 ـ 1915، (بيروت: دار العربية للموسوعات، 2008)، ص72؛ صالح خضر محمد، نشاط القنصلية البريطانية في الكويت 1886 ـ 1945، (مجلة كلية التربية للبنات: جامعة كركوك، 2011)، العدد2، ص346.

(2) صالح خضر محمد، المصدر السابق، ص 99.

(3) عبد الله سالم الصباح، ولد عام 1888 في الكويت، من عائلة الصباح الحاكمة، كان رئيساً للمجلس التشريعي منذ سنة 1938، تولى الامارة بعد وفاة ابن عمه احمد جابر الصباح عام 1950، وفي عهده ارتفعت صادرات النفط واعلن عن استقلال الكويت عام 1961، وتم الغاء معاهدة الحماية، وعلى ذلك الاثر دخلت الكويت في جامعة الدول العربية، توفي عام 1965. ينظر: خير الدين الزركلي، الاعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والغربين والمستشرقين، (بيروت: دار العلم للملايين، 1980)، ص88.

(4) للمزيد من المعلومات ينظر: محمد نايف عواد العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق 1961 ـ 1963، (مركز للبحوث والدراسات الكويتية، 2001)، ص44.

الى ان العراق لا يمكن أَنْ يتنازل عن حقوقه القومية مطلقاً، ولا يعترف بمعاهدة عام 1899 لأنها غير قانونية، وأَنّ هناك اصول تعود بالشعب الكويتي الى العراق، فهم عراقيون بالأصل حسب وصفه، وطالب بعودة جميع الاراضي العراقية التابعة للبصرة، ودعا شيخ الكويت الى ان يتعاون معه في حل القضية سلمياً [1].

كان الموقف العربي ولاسيما الخليجي مخيباً للعراق، فقد أعلنت معظم الدول العربية اعترافها بقيام دولة الكويت واستقلالها، وانتج الضغط المصري وجهود جمال عبد الناصر المناهضة للعراق تأييداً عربياً بالإجماع على انضمام الكويت الى عضوية الجامعة العربية، مع الزام الدول الاعضاء بتقديم المساعدة لحماية استقلال الكويت بناء على طلبها[2].

ونتيجة لذلك قرر العراق قطع العلاقات الدبلوماسية مع بعض الدول العربية والاجنبية التي وافقت على انضمام الكويت مثل لبنان وتونس والاردن، والولايات المتحدة واليابان لاعترافها بالكويت، وفي يوم 26حزيران 1961 وزعت الحكومة العراقية مذكرة على سفراء الدول العربية والاجنبية في بغداد، تضمن أن ما أُعلن عنه في 19حزيران ليس استقلالاً بل اتفاقاً يرمي الى ترسيخ نفوذ بريطانيا، وابقاء الكويت منفصلة عن العراق تحت ذريعة الاستقلال[3].

واتسم موقف ايران بمحاولة استغلال اندلاع ازمة العلاقات العراقية الكويتية، لتحقيق اكثر من هدف في علاقاتها الخارجية، واهمها اضعاف قوة عبد الكريم قاسم، وكبح جماح الثورة العراقية وتوجهاتها التحررية، والضغط على العراق باتجاهين، اولهما التنازل لها عن جزء من اقليمه المائي في شط العرب، وثانيهما التقرب من دول الخليج وطرح نفسها حامية لها وصمام الامان للحفاظ على توازن المنطقة واستقرارها [4]. لهذا فقد لاقى استقلال الكويت

(1) للاطلاع على التفاصيل ينظر: رضا هلال، الصراع على الكويت مسألة الامن والثورة، (بيروت: دار الجيل، 1991)، ص23؛ ظافر محمد العجية، امن الخليج العربي وتطوره واشكاليته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص296.

(2) قدمت الكويت طلبا رسميا للانضمام الى جامعة الدول العربية في 23 حزيران 1961 واصدرت الجامعة قرارها بقبول الكويت عضوا في 20 تموز من نفس السنة، للمزيد من المعلومات ينظر: عبدالله يوسف الغنيم واخرون، الكويت وجوداً وحدوداً، الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، (الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1997)، ص120.

(3) محمد عبد العظيم الشيمي، تنفيذ السياسة الخارجية المصرية في ازمة الخليج الثانية، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014)، ص61.

(4) للاطلاع على مزيد من المعلومات ينظر: سمر فضلا عبد الحميد، اكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1958 ـ 1963، رسالة ماجستير، (كلية الآداب: جامعة الزقازيق، 2014)، ص184.

ترحيباً ايرانياً مبكراً، تجسد من خلال ارسال برقية تهنئة بعثها الشاه محمد رضا بهلوي الى شيخ الكويت الامير عبدالله سالم الصباح في 8 تموز 1961، أعقبه قيام وفد ايراني رفيع المستوى بزيارة الكويت تأكيداً على موقف ايران المؤيد والمرحب بالاستقلال[1]. وقد شجبت الحكومة العراقية موقف ايران وعدّته انتهازياً، الهدف منه هو الاساءة للعلاقات مع العراق[2]. فايران كانت تدرك تماما أَنّ امتداد العراق على طول السواحل الكويتية سوف يعطيه اطلالة بحرية مريحة وتخلق منه قوة اقتصادية وسياسة نامية تشكل خطراً عليها، تنافسها بجدارة على زعامة الخليج العربي.

وعندما هدد عبد الكريم قاسم باستعمال القوة العسكرية لاستعادة الكويت ولو شكليا، بتحريك قطعات الجيش العراقي وهو اللواء الاول مشاة الذي كان موجود في منطقة المسيب واللواء الرابع عشر الذي كان في الناصرية وحركهما الى الحدود العراقية الكويتية، سارعت الحكومة الايرانية لإبداء استعدادها بتقديم كل المساعدات بالدفاع عن الاراضي الكويتية والحفاظ على استقلالها، اذا ما رغبت الكويت في ذلك، كما قامت الاخيرة احساساً منها بضعف قدراتها الذاتية لحماية نفسها، بالترحيب بكل خطوة قدمتها ايران، وأبدت رغبتها بإقامة علاقات حسنة معها، وتناست ما كانت عليه ايران نفسها من اطماع في المنطقة، وما تبديه من ادعاءات ايران بالكويت نفسها قبل مدة وجيزة [3].

كما عملت الحكومة الايرانية على تأمين احتياجات الكويت من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، وتعويض النقص الحاصل من جراء تفاقم الازمة وقيام العراق بقطع صادراته عنها، لتفادي ما واجهته من نقصٍ شديدٍ في الغذاء وشحة في المياه العذبة. وأقدم العراق على تجميد اموال الكويت، في المصارف العراقية، ومصادرة عدد من السفن الكويتية، كانت محملة ومتوقفة في موانئه، فما كان من ايران الا ان قامت بإرسال 70 الى 100 سفينة يوميا الى الكويت ايام الازمة محملة بالمواد الغذائية، وهي خطوة سياسية واقتصادية في الوقت نفسه، وحين تعرضت هذه السفن الى اطلاق نار من جانب الاسطول البحري العراقي المرابط في شمال الخليج، بهدف تجميد وصول تلك المواد، بادرت وزارة الدفاع الايرانية بإصدار

(1) عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الايرانية واثرها على دول الخليج العربي (1371 ـ 1401هـ /1951 ـ 1981م)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص96؛ روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص426.

(2) سعاد محمد صباح، حظر الخليج، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1952)، ص35.

(3) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، المصدر السابق، ص103.

اوامرها الى اسطولها العسكري، ان يقوم بمرافقة تلك السفن وتوفير الحماية اللازمة لها. وقد دفع الموقف الايراني هذا الحكومة العراقية الى توجيه تهديد بقطع العلاقات مع اي دولة اعترفت رسميا بالكويت واستقلالها، الا ان هذه الخطوة لم تلقَ صدى معقولا في الاوساط الدولية ومنها ايران، التي رسمت من خلال هذه السياسة المبادئ الاساسية لعلاقتها الوطيدة مع الكويت على الصعيدين الاقتصادي والعسكري[1].

وسمحت ايران باستعمال مجالها الجوي ومياهها الاقليمية امام البريطانيين، للقيام بنقل قواتهم الى الكويت جواً وبحراً على اثر طلب الاخيرة تقديم المساعدة والحماية من بريطانيا بإنزال ما يقارب من 3500 جندي الى السواحل الكويتية، وارسال طائراتها المحملة بالجند والسلاح، كما قام العراق من جانبه بحشد بعض قواته، فوقعت بعض المناوشات بطريق الخطأ مع الدوريات البريطانية على الحدود وأسرت القوات العراقية مدرعة مع جنودها، وقدمت الحكومة العراقية شكوى الى مجلس الامن بسبب انزال البريطانيين في الكويت وتهديدهم سلامة اراضيه[2].

وأعلنت ايران عن بدء علاقتها الدبلوماسية مع الكويت منذ اعترافها بالاستقلال، حيث زارها وفد ايراني في 8 تموز 1961، ومكث الوفد ثلاثة ايام كضيف مرحب به في الكويت[3]، وبعدها تم فتح السفارة الايرانية في الكويت منذ تشرين الاول 1961، وجرى تسمية اول سفير ايراني فيها، في حين ظهر التمثيل الدبلوماسي الكويتي في ايران في اذار 1962 بوصول سفيرها الى طهران، وباشرت السفارة عملها في حزيران من العام ذاته، في ذكرى استقلال الكويت[4]، وفي 18 اذار 1962 استدعى العراق سفيره من طهران احتجاجاً على ذلك، وطلب سحب السفير الايراني من بغداد[5].

وفي الوقت الذي كان النزاع مطروحاً في اروقة مجلس الامن، قام العراق بوقف كل اوجه التعاون مع الجامعة العربية، وقررت الاخيرة تشكيل قوات عربية لتحل محل القوات البريطانية في الكويت، فأبدت ايران ترحيباً بحلول القوات العربية، بدل القوات البريطانية،

(1) للمزيد من المعلومات ينظر: قحطان احمد فرهود، العلاقات الكويتية الايرانية 1961 ـ 1990، دراسة تاريخية، (مجلة الفتح: جامعة ديالى، 2008)، العدد 36، ص146.

(2) ينظر: قحطان احمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص338؛ محمد نايف عواد العنزي، مصدر سابق، ص77.

(3) للمزيد من المعلومات ينظر: محمد جاسم محمد، العلاقات العراقية الخليجية، 1958 ـ 1978، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 1980)، ص127.

(4) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، المصدر السابق، ص104.

(5) محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص127.

وايدت طلب الكويت بالانضمام الى الجامعة العربية، وصوتت الى جانبها عند انضمامها للأمم المتحدة، حيث اصبحت العضو رقم111، وذلك في 14 ايار 1963 بعد ان اصدرت الامم المتحدة قراها بقبول عضوية الكويت المرقم 1872 [1]. ومن جهة اخرى تصاعد دعم الحكومة الايرانية للحركة الكردية المعارضة للعراق لزيادة قوتها، وتجدد الاتصال بين الايرانيين والزعيم الكردي ملا مصطفى البرزاني[2] الذي تعهد بعدم القيام بأي اضطرابات على جانب الحدود الايرانية، مقابل السماح له ولاتباعه الحصول على المؤن والارزاق وشيئاً من السلاح واستعماله ضد الحكومة العراقية، وادى جهاز المخابرات الايرانية زالامن القومي (السافاك) [3] دوراً مهماً في دعم الحركة الكردية المسلحة [4]، فقد تم تخصيص مبالغ مالية سخية لأعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي)[5] وتزويدهم بالأجهزة اللاسلكية لتسهيل اتصالاتهم [6].

(1) ينظر: قحطان احمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص399.

(2) مصطفى البرزاني: هو زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولد في 14 نيسان في عام 1903، تلقى تعليمه في احدى قرى السليمانية، شارك اخاه الاكبر احمد البرزاني في قيادة الحركة الكردية المسلحة عام 1935 ثم قبض عليه لكنه في عام 1942 استطاع الهرب من السجن، وبعد شهرين اعلن تمرده في مدينة برزان، وفي عام 1947 قرر مجلس الوزراء ابعاده من برزان الى ايران، وفي عام 1945 انظم لجمهورية مهاباد الكردية الايرانية، وفي عام 1946 بعد سقوط مهاباد هرب الى الاتحاد السوفيتي، قاد حركة ثورية ضد انظمة الحكم المتعاقبة في العراق الى حين وفاته في واشنطن عام 1979. ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، (بيروت: المعارف للمطبوعات، 2013)، ص584؛ فاضل البراك، مصطفى البرزاني الاسطورة والحقيقة، (بغداد: مطابع دار الشؤون، 1989)، ص 90 ـ 143.

(3) السافاك انشئ هذا الجهاز عام 1957 على يد المخابرات المركزية الامريكية بالاشتراك مع جهاز الموساد الاسرائيلي، وتدرب ضباطه على يد خبراء من هذين الجهازين، وكان الهدف من انشائه هو مكافحة أي حركة معارضة للشاه، وبعدها توسعت صلاحياته فاصبح اعلى سلطة امنية في ايران. ينظر: رزاق كردي حسين العابدي، التطورات السياسية الداخلية في ايران 1963 ـ 1979، (بغداد: معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2005)، ص 47 ـ 48.

(4) للمزيد من التفاصيل ينظر: قحطان احمد سلمان الحمداني، ص342.

(5) الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) اكبر الاحزاب الكردية واهمها، تأسس بعد هروب الملا مصطفى البرزاني، وتأسيس جمهورية مهاباد في ايران في كانون الاول 1945، على غرار الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني، وشكل لجنة لقيادة الحزب واصدر صحيفة شهرية باسم (روز كاري) لتوضيح برنامجه السياسي والاهداف القومية للحزب والشعب الكردي، والمطالبة بالاستقلال. للمزيد من المعلومات ينظر: علي عظم محمد الكردي واحمد شاكر العلاق، الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني، (1963 ـ 1979)، (مجلة آداب الكوفة: جامعة الكوفة، 2012)، العدد 14، ص102؛ كافي سلمان مراد الجادري، الجمعيات والاحزاب الكردية في العراق1921 ـ 1947 دراسة تاريخية سياسية، (مجلة الاستاذ: جامعة بغداد ـ كلية التربية ابن رشد، 2017)، العدد 221، ص50.

(6) للمزيد من المعلومات ينظر: سمر فضلا، المصدر السابق، ص185.

نخلص مما تقدم ان تغير نظام الحكم بقيام ثورة 1958 والاحداث الدولية والاقليمية وتقارب العراق مع الاتحاد السوفيتي وما تبع ذلك من تضاد المصالح بين العراق وايران خلال هذه الفترة اثر على مجمل العلاقات بينهما وجعلها تتجه نحو التصعيد بعد رفض ايران لمطالبة قاسم بالكويت.

المبحث الثاني

موقف ايران من العلاقات العراقية الخليجية 1968 ـ 1980

بقي الموقف الإيراني طوال المدة بين عامي 1963 ـ 1968 متمركزا حول نقطة اضعاف موقع العراق خليجياً، اذ استمرت إيران في ممارسة سياستها التوسعية واعتداءاتها في شط العرب، يساعدها المتمردون الاكراد في شمال العراق، لمحاربة الجيش العراقي، ولكي يستفزوا الدولة العراقية، ويزعزعوا امنها واستقرارها، كما شجعت ايران قادة الاكراد على السير نحو الانفصال عن العراق[1].

وفي 17 تموز 1968، قام البعثيون بانقلاب عسكري استولوا من خلاله على الحكم [2]، ومضت حكومتهم بتشديد قبضتها على عموم البلاد، في حين كانت إيران منشغلة هي الأخرى بإعداد نفسها، وريثاً لبريطانيا في الخليج العربي على أثر اعلان الأخيرة نيتها في الانسحاب منه، وذلك عندما صرح رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون Harold Wilson (1964 ـ 1974) ،(1970 ـ 1976)[3]، في السادس عشر من كانون الثاني 1968 [4]، بقرار بلاده بالانسحاب من منطقة الخليج العربي خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات[5].

---

(1) للمزيد من المعلومات ينظر: محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، (الكويت: دار الكتاب الحدييث، 1999)، ص 200.

(2) انقلاب عسكري تم من خلاله الإطاحة بنظام حكم الرئيس عبد الرحمن عارف(1966 ـ 1968)، وتولى حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة، بقيادة احمد حسن البكر، ونائبه صدام حسين، وقد جرت حركة أخرى من قبل الحزب نفسه 30 تموز لطرد أبرز العسكريين الذين ساهموا في الانقلاب، وهم ابراهيم الداوود، وعبد الرزاق النايف، وجرت تصفيتهم بعد ذلك. ينظر: فخري قدوري، هكذا عرفت البكر وصدام رحلة 35 عاما في حزب البعث، (لندن: دار الحكمة،2006)، ص68.

(3) للتفاصيل عن رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون. ينظر: مشتاق طالب حسين الخفاجي، الاوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية في بريطانيا 1969 ـ 1974، (مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية: جامعة بابل، 2016)، العدد 30، ص 179.

(4) ينظر: فهد عباس سليمان السبعاوي، الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968 ـ 1971، (مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية: جامعة كركوك، 2010)، العدد 1، المجلد 5، ص 5.

(5) المصدر السابق، ص6؛ تاج الدين جعفر الطائي، المصدر السابق، ص 82؛علي عبد الحسين عبدالله، امن الخليج في ظل المتغيرات الدولية الاقليمية والدولية، (دمشق: رسلان للطباعة والنشر، 2011)، ص 77.

وقد أعلن العراق منذ الايام الأولى من قيام الانقلاب، «**ان علاقاته العربية سوف تركز على قضيتين رئيستين، الاولى هي القضية الفلسطينية، والاخرى قضية الخليج العربي**»[1]، الذي أصبح بعد الإعلان عن الانسحاب البريطاني منه مرشحا لصراع شديد بين القوى الدولية، فقد اوضح حزب البعث الذي قاد الانقلاب بأن الأرض العربية واحدة لا تتجزأ، وكانت هذه هي السمة البارزة لسياسة العراق تجاه هذه البلدان، والمنطلقة من التوجه القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي في تلك المدة. وتفاعله المزعوم مع عروبة الخليج العربي آنذاك وان التوجه العراقي المذكور كان يعني محاولة السيطرة على الخليج العربي والحلول محل القوى العربية، وهذا بدوره يهدد مصالح إيران الاستراتيجية في المنطقة [2]. ومما اقلق ايران اكثر هو تقارب العراق من الاتحاد السوفيتي ودول (الكتلة الشرقية) [3]، والتغيير الملموس والواضح في سياسته الخارجية[4].

كما سعت ايران إلى التقرب من الكويت عندما زارها الشاه في 9 تشرين الثاني 1968، وكانت تلك الخطوة تعبر عن رغبة مشتركة بين الطرفين لتحسين العلاقات والتنسيق بينهما بعد قرار الانسحاب، وكانت كلتا الدولتين تسعيان لتوقيع اتفاقية الجرف القاري[5]، من أجل

(1) وسيم رفعت عبد المجيد، العراق، الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق (1921، 2003)، (بغداد: دار الجواهري، 2015)، ص 181.

(2) للاطلاع على معلومات اكثر ينظر: محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص 245؛ وسيم رفعت عبد المجيد، المصدر السابق، ص 181.

(3) الكتلة الشرقية: هو مصطلح اطلق خلال الحرب الباردة على الاتحاد السوفيتي والدول التي كانت تدور في فلكه او الواقعة تحت سيطرته ومن حلفائه في أوربا الشرقية والوسطى وغيرها وأطلق عليها ايضا الكتلة الشيوعية، وقد استخدم التعبيران عموما للإشارة الى البلدان المصطفة مع الاتحاد السوفيتي. للمزيد ينظر: ايمان قسطلي وصحرة ناصري، حلف وارسو وأوروبا الشرقية في ظل القطبية الثنائية، رسالة ماجستير، (جامعة العربي التبسي: تبسة، 2016)، ص 16.

(4) للمزيد ينظر: مظفر نذير الطالب وعلي حسن علي، استراتيجية القوى العظمى في الخليج العربي 1940 ـ 1980، (لندن: دار الحكمة، 2006)، ص 296.

(5) الجرف القاري لايران او حقل الدرة، كما تطلق عليه ايران حقل آراش، وهو المثلث المائي الواقع شمال الخليج العربي، والجزء الاكبر منه يقع على الحدود المشتركة بين البلدين الكويت والسعودية، كما يقع جزء مشترك منه مع الجانب الايراني بقدر 5 % فقط من اجمال الحقل، واذا كانت ايران قد انتهت مشاكلها الحدودية مع كل من قطر والبحرين فقد ضل خلافها الحدودي قائماً مع الكويت حول حقل الدرة، ويعود النزاع حول هذا الحقل الى عقد الستينات، عندما منحت ايران حق التنقيب والاستغلال للشركة الايرانية ـ الانجليزية للنفط (بيرتش ـ بتروليوم)، في حين منحت الكويت الامتياز لشركة (رويال داتش شل)، وتداخل الامتيازان في الجزء الشمالي من حقل الدرة، ويقدر احتياطي الغاز فيه نحو ترليون قدم

استغلال نفط هذه المنطقة التي من الممكن ان تكون منطقة نزاع مستقبلا مع العراق، وبالفعل تم توقيع الاتفاقية في 5 تموز 1970. ويبدو أن الكويت أصبحت بعد الانسحاب البريطاني هدفاً استثنائياً لدى السياسة الإيرانية، بسبب ادعاءات العراق بها، وإنهاء المعاهدة الدفاعية الكويتية البريطانية[1].

وهذا ما دفع الحكومة الإيرانية الى شن حملات إعلامية محمومة ضد العراق، صاحبها افتعال أزمات سياسية متعددة هدفها إثارة المشاكل الحدودية معه، وقيامها بشق الطرق الى داخل الاراضي العراقية، معززة بقوات عسكرية، ثم بدأت تطالب بتعديل الحدود. وعندما فشلت السياسة الإيرانية في الحصول على مطالبها، قامت في العام اللاحق من قيام انقلاب 1968، وتحديدا في 19 نيسان 1969 بإلغاء معاهدة 1937 من جانبها، والتي كانت تنظم الحدود والعلاقات بين البلدين، وصرح الشاه محمد رضا بهلوي معبراً عن إلغائه المعاهدة بأن مضمونها هو عبارة عن: «**وضع فرض على إيران ايام الاستعمار البريطاني**» وطالب بإلغاء المعاهدة وبواقع جديد في الحدود [2]. في المقابل كانت إيران تراقب مشكلة الحدود العراقية الكويتية، التي بقيت قائمة ومن غير حل، وأصبحت اكثر تعقيداً، وأخذت أبعاداً أخرى، حيث خرجت من إطارها الثنائي الضيق، إلى إطار عربي واسع. فقد كان حزب البعث يرى في أدبياته إلى الحدود على الخارطة العربية بوصفها ظاهرة «**مزيفة وطارئة** « وضعت ايام الاستعمار البريطاني[3]. اما الكويت فهي غير مستعدة لوجهة النظر هذه، لأنها ترى أن رقعتها الجغرافية غير قابلة للتقليص على حساب المطالب العراقية، كما أنها لا تنظر إليها

مكعبة اضافة الى نحو 310ملايين برميل من النفط، واحتجت الكويت لدى ايران لقيامها بالحفر بحثاً عن الغاز في الحقل المتنازع عليه في وقت لم تتوصل فيه الدولتان الى اتفاق حول ترسيم حدودهما البحرية في شمال الخليج. أحمد الباز، الثورة والحرب، تشكيل العلاقات الإيرانية الخليجية، (القاهرة: العربي للنشر والطباعة، 2018)، ص138؛ هادي نعيم المالكي، الاحكام القانونية للجرف القاري في القانون الدولي، (مجلة العلوم السياسية: جامعة بغداد، 2013)، العدد 47، ص 133.

(1) للاطلاع على معلومات اكثر ينظر: جواد كاظم خطاب، الموقف الإيراني من الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968 ـ 1971، (مجلة مركز دراسات البصرة والخليج العربي: جامعة البصرة، 2013)، العدد 3، ص 335.

(2) نواف وبدان الجشعمي، العلاقات الخليجية الإيرانية في الفترة من 1923 ـ 1979، (بغداد: مطبعة الزمان، 1988)، ص 268.

(3) للمزيد من المعلومات ينظر: عامر محسن سلمان، موقف دول الخليج العربي من الانسحاب البريطاني في منطقة شرق قناة السويس للمدة 1968 ـ 1971، (مجلة كلية التربية الأساسية: الجامعة المستنصرية، 2016)، العدد 94، ص264.

مجرد سيادة وطنية فقط، بل إن حصول العراق على مكاسب حدودية سوف يفقدها مئات الأميال من حقولها النفطية[1].

ويبدو انها وجدت من الضروري الاعتماد على قوة إقليمية مهمة مثل إيران أو غيرها في تحقيق نوع من التوازن في منطقة الخليج العربي عامة والكويت، ولا سيما بعد أن أعلنت بريطانيا عن نيتها في الانسحاب من الخليج في نهاية 1971. [2]

وما أن بدأت العلاقات العراقية الإيرانية تسوء منذ عام 1969، بعد ان تنصلت ايران من معاهدة 1937، فإن العراق اتخذ بعض الإجراءات العسكرية في منطقة شط العرب لتحصين مواقعه الدفاعية في حالة قيام هجوم ايراني، وقد سبقته إيران إلى ذلك، حيث حشدت قوات كبيرة في المنطقة، وأعلنت حالة الطوارئ في صفوف قواتها البرية والبحرية والجوية على امتداد ساحل الخليج العربي، وهددت العراق من ان أي محاولة لمنع سفنها من دخول شط العرب يعني اعلان الحرب ضدها [3]. وفي ظل هذه الظروف نشطت الدبلوماسية العراقية تجاه البلدان العربية الخليجية بهدف خلق جبهة موحدة مضادة للسياسة الإيرانية، التي كانت ترى فيها نزعة عدوانية خطيرة لا تترك آثارها على العراق فحسب، بل على معظم دول الخليج العربي، بعدها عبرت الكويت في أيار 1969 عن رغبتها في التوسط بين البلدين، لإنهاء الخلاف القائم على الملاحة في شط العرب[4].

فضلا عن ذلك فأن الحكومة العراقية نفسها طلبت من الكويت منتصف عام 1969، السماح لبعض القطعات العسكرية العراقية باستعمال الأراضي الكويتية لحماية ميناء ام قصر من اي هجوم ايراني مرتقب، الا ان الكويت ترددت في بادئ الأمر، مما دفع بالحكومة العراقية الى تكليف وزير الداخلية والدفاع (صالح مهدي عماش) [5] الى زيارة الكويت، وإجراء

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص274؛ محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص299.

(2) عبد الحكيم عامر الطحاوي، المصدر السابق، ص 141؛ ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الايراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية تجاه المنطقة 2003 ـ 2011، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص 9.

(3) للمزيد من المعلومات ينظر: منهل الهام عبد ال عقراوي، العلاقات التركية الإيرانية 1923 ـ 2004، دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، (الأردن: المنهل للنشر والتوزيع، 2015)، ص204

(4) ينظر محمد عبد العظيم الشيمي، المصدر السابق، ص64؛ سعاد محمد الصباح، المصدر السابق، ص358.

(5) صالح مهدي عماش: ولد في بغداد عام 1925، وهو وزير سابق وعضو القيادتين القطرية والقومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، انضم الى الحزب عام 1952، ويعد من أقدم الضباط البعثيين، انضم الى حركة الضباط الأحرار عام 1956، وكان له دور في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم عام 1959، عُين وزيراً للداخلية عام 1968، وعُين نائباً لرئيس الجمهورية لمدة سنة تقريباً، وأُخرج من مجلس قيادة الثورة عام 1971، وعُين سفيرا للعراق في الاتحاد السوفيتي ومات في ظروف غامضه عام 1985، للمزيد ينظر؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص338.

المحادثات السرية مع وزير الدفاع الكويتي (سعد العبدالله الصباح)[1]، لإقناعهم بالموافقة على إرسال قوات عراقية الى داخل الكويت، وفي المقابل يوافق العراق على رغبة الاخيرة باستقبال قوات كويتية داخل الاراضي العراقية بالقرب من البصرة لمساعدة العراق، وقد صدرت الأوامر بتحريك بعض القوات العسكرية إلى داخل الشريط الحدودي مع الكويت، وإقامة معسكرها هناك، وسميت هذه الموافقة اتفاق يسمح بموجبه بقاء القوات العراقية ما دام الخطر الإيراني قائما[2].

ومن جهة أخرى، ومن أجل تكريس التجاوزات عبر الحدود العراقية، فإن ايران قامت بممارسة الضغط العسكري المباشر وغير المباشر، واتبعت اسلوبها السابق، فسرعان ما قامت بالاشتراك مع العناصر الكردية المناوئة للحكم في العراق، بضرب الجيش العراقي، ما أدى إلى مواجهة غير مباشرة بين العراق وإيران وصدام مسلح استمر حتى عام 1975، حيث تم خلال المدة بين عامي 1971 ـ 1975 تزويد اكراد العراق بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة، تطور الامر فيما بعد الى دعمهم بغطاء جوي وقصف بالمدفعية الثقيلة وعبور كتائب ايرانية مدرعة للحدود لتقديم العون للمسلحين الاكراد، وكان ذلك يمثل حرب استنزاف طويلة الامد، كلفت العراقيين الكثير من الجهود والتضحيات [3].

ومن جهة اخرى حاولت إيران قبل وقوع الانسحاب البريطاني وبعده التنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا، بشأن عدد من القضايا، لعل اهمها ادعاءاتها بعائدية بعض الجزر العربية الخليجية لها، حيث احتلت إيران ثلاثاً منها هي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى

(1) سعد العبد الله الصباح: ولد عام 1930 وهو الابن الاكبر لأمير الكويت الحادي عشر الشيخ عبد الله سالم الصباح، تدرج في المناصب التي تولاها من منصب وزير داخلية الى وزير دفاع وعضو في المجلس التأسيسي ولجنة وضع الدستور عام 1962، حتى أصبح ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء عام 1977، اصبح اميراً على الكويت بعد وفاة الامير جابر الاحمد الصباح، إلا ان مدة حكمه كانت قصيرة جدا امتدت بين يومي (15 الى 29 كانون الثاني 2006)، اذ تمت تنحيته بسبب الخلافات العائلية داخل اسرة ال الصباح، توفى عام 2008. للمزيد من المعلومات ينظر: عبدالله محمد الهاجري وأخرون، تاريخ دولة الكويت، (الكويت: وزارة التربية، قطاع البحوث التربوية والمناهج، 2018)، ص128.

(2) للاطلاع على تفاصيل أكثر ينظر: سرحان غلام حسين، وسائل تطبيع العلاقات العراقية ـ الكويتية، (مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية: الجامعة المستنصرية، 2005)، العدد 17، ص87.

(3) عبد الكريم العلوجي، ايران والعراق صراع حدود ام وجود، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2007)، ص 90 ـ 91؛ عمار عباس محمود، القضية الكردية واشكالية بناء الدولة، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص 123.

في 3 تشرين الثاني 1971 [1]. وتم الاحتلال قبل الانسحاب بثمان وأربعين ساعة مما ولد شعوراً بوجود تواطؤ بريطاني في الامر، هدفه ملئ ما يسمى «بالفراغ الأمني» ووضع الخطط الكفيلة لتجنيد الشاه البهلوي بوصفه حامياً للمصالح البريطانية عموما، والأمريكية على نحو الخصوص[2]. وكانت الولايات المتحدة ترى إيران بوصفها الدولة المرشحة الأكثر حظاً من الأطراف الخليجية الأخرى لحماية مصالحها والتحالف معها، وقمع التوجهات الاستقلالية[3].

واضيفت عوامل اخرى اسهمت في زيادة التباعد بين العراق وايران ومنها التغلغل السوفيتي في المنطقة، ولا سيما بعد توقيع الاتفاقية الاستراتيجية النفطية (العراقية ـ السوفيتية) في9 نيسان 1972 [4]، ما أغضب ايران حليفة اميركا في المنطقة ولهذا زادت الأزمة تعقيدا بين الطرفين، وذهبت إلى أبعد من مسألة النزاع حول شط العرب، فقد بدأ صراع القوى بينهما حول الخليج العربي على أثر الانسحاب البريطاني منه[5].

---

(1) تقع جزيرة طنب الكبرى عند مدخل مضيق هرمز على مسافة 30 كيلو متراً عن إمارة رأس الخيمة، وتقع جزيرة طنب الصغرى الى الشمال الشرقي من جزيرة طنب الكبرى وتبعد عنها 12 كيلو متراً، في حين تقع جزيرة ابو موسى في مدخل الخليج العربي على بعد ما يقارب 160 كيلو متراً من مضيق هرمز بين إمارة الشارقة وإيران إذ تبعد 75 كيلو متراً عن الشارقة و95 كيلو متراً من مضيق هرمز وكانت عائدية هذه الجزر لإمارتي رأس الخيمة والشارقة، وأن اسماء هذه الجزر عربية، فالطنب هو الحبل او الوتد الذي يشد به خيمة العربي، ويسكن الجزر الكثير من ابناء القبائل العربية القاسمية مع افراد من شرطة بلادهم فذلك يؤكد عائدية وتبعية هذه الجزر لدولة الإمارات، ويدحض كل الادعاءات الإيرانية. للمزيد من المعلومات ينظر: محمد حسن العيدروس، القاجار والجزر العربية 1797 –1912، (الإسكندرية: دار العيدروس للكتاب الحديث، 2002)، ص 26 ـ 13؛ عبد المنعم عبد الوهاب وصبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، (الموصل: دار كتب للطباعة والنشر، 1988)، ص298 ـ 299.

(2) للاطلاع على معلومات اكثر ينظر: فهد عباس سليمان السبعاوي، المصدر السابق، ص11؛ زهير قاسم محمد، احتلال الجزر العربية الثلاث واثره على العلاقات الامارتية ـ الإيرانية عام 1971، (مجلة سر من رأى: كلية التربية ـ جامعة سامراء، 2012)، العدد 29، ص 132.

(3) جمال زكريا قاسم ,مشكلات في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني الى حرب الخليج الثانية، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الامارات، 1997)، ص 8؛ نبيلة محمود ذيب، المصدر السابق، ص 147.

(4) عُقدت تلك الاتفاقية في بغداد بتاريخ 9 نيسان 1972 وتكونت من 14 مادة اكدت على توثيق الصلات الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بين الطرفين، وقعها عن العراق الرئيس احمد حسن البكر وكوسيجين رئيس مجلس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية عن الاتحاد السوفيتي. للمزيد حول الاتفاقية ينظر: نهاد طالب عويد جبير الحميداوي، العلاقات العراقية ـ السوفيتية 1972 ـ 1980، رسالة ماجستير، (جامعة ذي قار: كلية الآداب، 2014)، ص 53 ـ 59.

(5) للمزيد من المعلومات ينظر: محمد جاسم النداوي، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينات (بغداد: دار الحكمة، 1990)، ص64 ـ 65.

وقد أدى هذا بدوره إلى تقوية التقارب الإيراني الأمريكي، حيث حصل الشاه وبوقت مبكر على صفقات من الأسلحة المتطورة [1]، وهي إشارة كافية للدعم الأمريكي لإيران، والرغبة في تنمية قدراتها الدفاعية، والتوافق معه في نظرته بأنه أحد الوسائل لملئ الفراغ الامني، ومن حقه جمع أكبر ترسانة حربية في تاريخ الخليج العربي، وليثبت نفسه مدافعا عن السلم في الخليج العربي، وقد أعلنت إيران رسميا عن «**عدم موافقتها على الحلول محل بريطانيا من قبل أي قوة خارج منطقة الخليج العربي سواها هي، وأنها دولة تتمتع بقدرة كافية، وسوف تهتم بأمن الخليج، ولا تسمح لاي دولة أخرى بالتدخل**»[2]، وكانت تقصد من ذلك دول كثيرة بما فيها العراق والاتحاد السوفيتي.

وأعلن الشاه تنازل بلاده عن ادعاءاتها بالبحرين، والاعتراف بها دولة مستقلة [3] جاء ذلك من ضمن الترتيبات الايرانية لتلميع صورتها أمام العرب، وتمهيد الطريق امام تنفيذها لسياسة الحفاظ على مصالح القوى الغربية، كما عقدت مع سلطنة عمان اتفاقية بتاريخ 17 تموز 1972 تخولها السيطرة على مدخل الخليج العربي، ومراقبة الحركة الملاحية فيه بالاشتراك مع الجانب العماني[4].

وتماشيا مع سياسة إيران التي كانت تعارض بشدة وجود نية لبريطانيا لإلغاء انسحابها من المنطقة[5] وبتأثير من الولايات المتحدة، فقد صرح وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد[6]

---

(1) بدات تصل الى ايران في نهاية عام 1972 كميات كبيرة من الاسلحة الامريكية، وبلغت قيمة الاسلحة الامريكية لايران في عام 1973 (510) مليون دولار، وفي عام 1975 (910) مليون و1976 (1046) مليون دولار وفي عام 1977 (2024) مليون دولار وفي عام 1978 (2050) مليون دولار. شموئيل سيجف، العلاقات السرية الاسرائيلية الايرانية الامريكية، ترجمة: غازي السعدي، (عمان: دار الجليل للنشر والتوزيع، 2016)، ص 60.

(2) للاطلاع على معلومات اكثر ينظر: أحمد يونس زويد الجشعمي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي 1971 ـ 1980، (مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية والحضارية: جامعة بابل، 2016)، العدد 3، ص 109.

(3) للمزيد من التفاصيل ينظر: محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، (الأردن: دراسات للنشر، 2005)، الجزء 2، ص898.

(4) للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد عبد الستار كاطع، العلاقات الإيرانية العمانية 1970 ـ 1989، أطروحة دكتوراه، (جامعة البصرة: كلية الآداب، 2018)، ص133.

(5) ينظر: جواد كاظم حطاب، المصدر السابق، ص335.

(6) صباح الاحمد الجابر الصباح: ولد عام 1929 وهو الابن الرابع لأحمد جابر الصباح، وهو امير دولة الكويت الخامس عشر والخامس بعد الاستقلال، تسنم مناصب عدة مثل رئاسة دائرة الشؤون الاجتماعية عام

«بان الكويت تدعم توجهات إيران المتعلقة بمغادرة القوات البريطانية من منطقة الخليج العربي»[1]. في اشارة للتناغم بشكل عام بين الدولتين تجاه تلك القضية.

ولأجل ما يسمى بتعزيز مواقع الدفاع عن الخليج، او كرد فعل على عقد معاهدة الصداقة بين العراق والاتحاد السوفيتي 1972 [2] سعت إيران إلى التقارب من الولايات المتحدة، مثلما سعت الكويت هي الأخرى إلى ذلك، فقد تم الإعلان عن شرائها الأسلحة من الولايات المتحدة في ايار 1973 بقيمة 200 مليون جنية استرليني.

وفي المقابل عدّ العراق نفسه مدافعاً عن عروبة الخليج، وبرز موقفه المعارض بقوة عند احتلال الجزر الثلاث، وأعلن عن قطع علاقته الدبلوماسية مع إيران، وقدم شكوى رسمية الى مجلس الأمن الدولي ضد ما اسماه عمليات إيران التوسعية [3].

اي أن الدولتين عملتا قبل الانسحاب وبعده على أن يكونا القوة الرئيسة المؤثرة في المنطقة، فالعراق كان يسعى لزعامة الدول الخليجية، ويميل إلى إضعاف نفوذ إيران في المنطقة، واستعادة موقعه المتقدم، في حين سعى الشاه الى حماية الانظمة الملكية المتناغمة معه، بأفكاره وسياساته، ومنها الكويت، فضلا عن ذلك فإن هذا الصراع يعد إحدى واجهات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية عبر وكلائهما في المنطقة، ومنها العراق وإيران[4].

وفي 20 آذار 1973 عادت مرة أخرى مشكلة الحدود العراقية الكويتية، على أثر محاولة العراق إقامة نقطة دفاعية على الحدود الكويتية، مما دفع الكويت الى منع ذلك، فأصدر قائد الوحدة العسكرية العراقية أمرا بفتح النار على الجنود الكويتيين، وقد أرسلت الحكومة الكويتية مذكرة طالبت فيها بترسيم الحدود وسحب الجنود العراقيين. وعلى الرغم من ذلك

1961، وعُين وزيراً للإرشاد والاعلام عام 1963، تولى منصب وزارة الخارجية منذ عام 1965 حتى 1967، عين وزيراً للنفط عام 1967، وفي عام 1978 وزيراً للداخلية، ثم تراس مجلس الوزراء في العام نفسه، ثم وزيراً للإعلام عام 1981، وفي العام ذاته تشكلت وزارة جديدة تراس فيها مناصب حكومية عديدة حتى اصبح اميراً للكويت منذ عام 2006 لحد الان. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، (بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع)، الجزء 3، ص 550.

(1) للمزيد من المعلومات ينظر: عامر محسن سلمان وجاسم محمد حسن التميمي، المصدر السابق، ص274.

(2) ينظر: جواد كاظم حطاب، المصدر السابق، ص 334.

(3) عبد العزيز الدوري وأخرون، المصدر السابق، ص472.

(4) للمزيد من التفاصيل ينظر: جواد كاظم حطاب، المصدر السابق، ص 335.

استمر وجود القوات العراقية، ووقع اشتباك ثانٍ في 30 تشرين الثاني 1973 [1] بين شرطة كلا الدولتين في منطقة الصامتة الكويتية [2]، وقد أعلنت إيران عن تأييدها للكويت، واتهمت العراق بانه ينوي السيطرة على المناطق البترولية في الجرف القاري لميناء ام قصر، وعرضت على الكويت إرسال قوات مسلحة في حالة تدهور الأزمة، في حين فضلت الاخيرة عدم الاستجابة للطلب، رغبةً في عدم تصعيد الأمور اكثر[3]. وبقيت ايران من جانب آخر تراقب الاحداث طوال ايام الأزمة، وبدأت تحرك قواتها العسكرية على الحدود العراقية لغرض إشغال العراق، وأبلغت الحكومة الكويتية من أنها لا ترحب اطلاقاً بتنازل الكويت عن حدودها الإقليمية لصالح العراق، وقد أراد الشاه أَن يوضح لحكومة الكويت أنها مثلما ترفض أن تستغل أراضيها ضد الاتحاد السوفيتي، فإن الكويت يجب عليها ان ترفض استغلال أراضيها من قبل العراق ضد إيران[4].

استمرت العلاقات العراقية الإيرانية متوترة، والمناوشات الحدودية قائمة على امتداد الأعوام 1972 ـ 1975، حتى تم عقد اتفاقية الجزائر 1975 [5] حينما اقتنع العراق ان ايران لن تكف عن دعمها للمجموعات الكردية المسلحة وباستنزاف طاقاته الا بالتفاهم معها حول شط العرب، كما أدرك أن لدى دول الخليج الرغبة الشديدة في ان يتوصل الطرفان الى حل النزاع بينهما، كي تتجنب المنطقة الدخول في حرب، وربما تمتد لتصيب دولهم الغنية

(1) ينظر: محمد عبد العظيم الشيمي، المصدر السابق، ص 64؛ سرحان غلام حسين، المصدر السابق، ص 87.

(2) يقع مخفر الصامتة الحدودي في شمال الكويت على الحدود العراقية ـ الكويتية، ويتميز بوجود مرتفعات منخفضة مما جعلها نقطة استراتيجية لمراقبة الحدود. لمزيد من المعلومات شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) الرابط www.wikpedia.org تاريخ الزيارة 22 /6 /2019.

(3) للاطلاع على معلومات اكثر ينظر: علي محمود ياسين الجبوري، موقف جامعة الدول العربية من العراق، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015)، ص115.

(4) قحطان احمد فرهود، المصدر السابق، ص 148؛ محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص310.

(5) تم توقيع اتفاقية الجزائر في 6 اذار 1975 في العاصمة الجزائرية ودخلت حيز التنفيذ في 13 حزيران من نفس السنة، وقد جسدت المبادئ العامة المتضمنة بتسوية الخلافات بين العراق وايران، ووضعت حد للخلافات بينهما وقد اشترطت حين توقيعها على ان تكون نصوصها نهائية ولا يمكن نقضها ومن اهم مضامين هذه الاتفاقية تحديد الحدود النهرية حسب خط الثالوك، واجراء تخطيط نهائي لحدود البلدين البرية بناءً على بروتوكول القسطنطينية لعام 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914. للمزيد ينظر: غلام رضا نجاتي، التاريخ الايراني المعاصر، ترجمة: عبد الرحيم الحمراني، (قم: مؤسسة دار الكتاب الاسلامي، 2008)، ص236؛ مارينا خاروداكي، الكرد والسياسة الخارجية الامريكية العلاقات الدولية في الشرق الاوسط منذ 1945، (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 303.

بالنفط، وبناءً على ذلك تم التوصل إلى عقد اتفاقية الجزائر في 6 آذار1975، حيث حصلت إيران على مكسبٍ مهم فيها، وهو الحقوق المتساوية مع العراق في شط العرب، على وفق لمبدأ خط الثالوك الدولي Thalweg (أعمق نقطة في النهر)، والذي تمكنت ايران بموجبه ان تتولى إدارة مشتركة مع العراق في هذا الممر المائي[1].

بعد ذلك تطورت علاقات العراق مع كل دول الخليج العربي منذ عام 1975، وبدأت تأخذ طابعاً جدياً ونشيطاً اكثر من اي وقت مضى، فقد كان لتحسن العلاقات العراقية الإيرانية دورٌ في هذا المجال، لأنه خلق جوا من التفاؤل في نفوس مسؤولي حكومات المنطقة، وشجعتهم على إقامة علاقات وطيدة مع كلا الطرفين[2]، فالكويت التي كانت تحمل هم مشكلة حدودها مع العراق، اصبح لديها نظرة الانفراج، أسوة باتفاقية الجزائر، وجعلت سياستها الخارجية تتصف بالمرونة، وعدم الرغبة في طرح اي مشروع للأمن يثير الحساسية بين دول الخليج، لاسيما إيران والسعودية والعراق، بل كانت تحرص بشدة على تأمين حدودها، وإنهاء مشاكلها مع جيرانها وإشاعة الأمن والسلم، ورفض الاحلاف العسكرية، والدعوة إلى خلق توازن عسكري وإقليمي لحماية امن الدول المطلة على الخليج بعيدا عن التكتلات. وعلى الرغم من تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين العراق والكويت اقتصادياً وسياسياً وثقافياً فإن مشكلة الحدود استمرت من دون حل نهائي، بل ألقت بظلالها على صعيد العلاقات مع الدول العربية الخليجية[3].

وما ان اضطربت الاوضاع الداخلية في إيران مطلع عام 1978، على أثر اندلاع الثورة الايرانية بقيادة اية الله السيد الخميني[4]، ضد النظام الشاهنشاهي، حتى انعكس ذلك بقوة

(1) للمزيد ينظر: جابر ابراهيم الراوي، إلغاء الاتفاقية العراقية الإيرانية لعام 1975، في ضوء القانون الدولي، (العراق: وزارة الثقافة والإعلام، 1980)، ص89.

(2) محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص425.

(3) المصدر نفسه، ص 439.

(4) السيد الخميني: هو روح الله بن مصطفى الموسوي، ولد عام 1902 في مدينة خمين، واشتهر بلقب الإمام الخميني، يعد واحداً من كبار مراجع التقليد في ايران والداعين الى زعامة رجال الدين للحياة السياسية في بلدانهم، قاد حركة المعارضة للشاه منذ عام 1962، ونفي الى تركيا عام 1964، ولجأ الى العراق وعاش فيه بين عامي 1965 ـ 1977 ثم هاجر الى فرنسا، انتصرت الثورة الإسلامية في إيران تحت قيادته عام 1979، والتي أدت إلى إسقاط الشاه وتأسيس نظام الجمهورية الإسلامية في إيران بزعامته، توفي يوم الرابع من حزيران عام 1989، للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد يحيى صبحي سكيك، عقيدة الخميني دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، (غزة: الجامعة الإسلامية، 2014)، ص6؛ محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، (البصرة: مطبعة جامعة البصرة، 1983)، ص58.

على دول الخليج العربي، وانتشرت دعاياتها بسرعة في مجتمعاتها المحافظة، وخشيت أنظمتها الملكية من ان تطالها نيران الثورة وان تسري روح الحماسة في بلدانها[1]، ولا سيما أن لهجة العداء ضد الأنظمة الشمولية والأسر الحاكمة كانت هي الطاغية على شعارات الثورة الإيرانية، وأبدى قادتها الإسلاميون استعدادهم لنصرة جميع من سموهم بـ (المستضعفين) في العالم، ولاسيما المسلمون، ومساعدتهم على التخلص من حكامهم المستبدين[2].

وعند النظر الى الموقفين الكويتي والعراقي، نجد أن الأولى لم يكن لديها الرغبة في تغيير الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، خاصة تلك التي تنعكس سلبياً على الأمن القومي الكويتي، لإدراكهم ان شاه إيران يمثل شريك تاريخي يتمتع بمرونة التصنع، افضل بكثير من نظام جديد يجهلون ما يخبأ لهم مستقبلاً من نواياه، وأن نظامه الحاكم هو احد ركائز الأمن التي تعمل على المحافظة على الأوضاع كما هي، من دون تغيير جذري. وتأسيساً على ذلك أيد المسؤولون الكويتيون مساعي الشاه قبل سقوطه لامتصاص نقمة الجماهير في أثناء الثورة واجراءاته الهادفة للقضاء على انتفاضة الشعب، كما رفضوا السماح للسيد الخميني الدخول إلى الأراضي الكويتية لاجئاً من العراق في 24 أيلول 1978[3]. فالكويت تعرف جيداً أَنّ استقرار إيران واستمرار نظامها أمراً مهماً لبلادهم، فالعلاقات قائمة وخطوط التنسيق مستمرة حول عدد من القضايا كمنظمة أوبك والتوافق حول أسعار النفط. وعلى الرغم من ذلك فعند حصول التغيير وانتصار الثورة ووصول السيد الخميني الى سدة الحكم الإيراني، سعت الكويت الى تطبيع علاقاتها مع النظام الجديد، فأرسلت وزير خارجيتها صباح الأحمد الصباح الى طهران في حزيران 1979 لتهنئة القيادة الإيرانية بانتصار الثورة[4].

أمّا العراق فعلى الرغم من الخلاف الايدولوجي المتجذر بينه وبين ايران بوصفه دولة ذات توجه قومي، وإيران ذات التوجه الثوري الديني، فإن الحكومة العراقية اتخذت موقفاً اقرب

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: عصام نايل المجاني، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011)، ص 96.

(2) للمزيد ينظر: نصرة عبد الله البستكي، امن الخليج من غزو العراق الى غزو الكويت، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003)، ص 61.

(3) غسان بنيان جلود الشويلي، العلاقات العراقية الكويتية 1968 ـ 1990 (دراسة تاريخية سياسية)، (جامعة البصرة: كلية الاداب، 2013)، ص 115 ـ 116.

(4) للمزيد من التفاصيل ينظر: مونجهر محمدي، تداعيات الثورة الإسلامية في العالم الإسلامي، (قم: مركز المصطفى العلمي للنشر والتوزيع، د. ت)، ص189.

الى الواقعية واحترام ارادة الشعوب، ووجهت رسالة رسمية في 12 شباط 1979 لتهنئة القيادة الإيرانية بانتصار الثورة، وابداء الرغبة في تعزيز أواصر العلاقة بين البلدين على وفق معايير الجوار والأخوة الإسلامية[1]. وعند الإعلان عن قيام النظام الجمهوري الإسلامي بعث العراق رسالة مباركة الى السيد الخميني نفسه، معرباً عن امله ان تكون الثورة مكسباً للامة العربية والاسلامية، ومتمنياً ان تكون العلاقات مبنية على اساس مبادئ الدين الحنيف والجوار الحسن، الا ان الاخير أجاب برسالة تفتقر إلى اللياقة الدبلوماسية، على وفق تقييم الحكومة العراقية[2].

مما تقدم يمكن ان نقول بان بداية الانسحاب البريطاني من دول الخليج العربية واستقلالها، ومن ثم صعود حزب البعث لمقالية السلطة في العراق بعد انقلاب نموز 1968، ورغبة العراق بممارسة دور محوري في المنطقة مهد لصراع قوي ونفوذ بينه وبين ايران، اللذان رغبا بانهاء هذا الصراع عبر اتفاقية الجزائر، لكن قيام الثورة الاسلامية في ايران واتجاه الاحداث نحو المزيد من التصعيد والمواجهة وعدم الثقة حال دون ذلك.

---

(1) ينظر: مونجهر محمدي، المصدر السابق، ص122.

(2) ختم الخميني رسالته بعبارة «والسلام على من اتبع الهدى» وهي عبارة تُقال لغير المسلمين او للمسلمين العاصيين. للمزيد ينظر: رعد البيدر، المصدر السابق، ص105.

المبحث الثالث

موقف ايران من الدعم الكويتي للعراق في الحرب العراقية ـ الايرانية 1980 ـ 1988

التزم العراق موقف الحذر تجاه الأحداث المتسارعة مع الإعلان عن قيام النظام الجمهوري الإسلامي في إيران، وكان كل امله عدم تدخل الاخيرة في شؤونه الداخلية، والانشغال بتنمية بلادها من الداخل والتحرر من التبعية للغرب[1]. لكن الاحداث أظهرت حالات كثيرة من عدم التوافق بين الطرفين، ويأتي في مقدمتها رغبة القادة الإيرانيين في تمدد مفاهيم ثورتهم الى البلدان المجاورة، وفي المقدمة منها العراق، انطلاقا من اعتقادهم ان الأخير يمثل مجالهم الحيوي الذي يفتح لهم الباب واسعاً للتغيير، على المستوى الإقليمي بأكمله[2].

ولم يكن تجدد خلافات الحدود السابقة والحال هذه، إلا نتيجة متوقعة للعداء المتأصل بين الجانبين وسببا مباشرا للصدام، الذي بدأ بشكل حرب إعلامية وتصريحات أطلقها مسؤولو البلدين ولاسيما ايران، وكان لها تأثيرات سلبية على التعجيل بالقطيعة [3]. فضلا عما ذهب اليه المؤرخون في تحليلاتهم من ان النظام العراقي وجد الفرصة سانحة لإجبار الجانب الإيراني على الرجوع إلى الوضع السابق ما قبل اتفاقية الجزائر، والاعتراف بالسيادة العراقية على كامل شط العرب[4]، واستغلال حالة الارباك التي سادت إيران بعد انهيار نظام الشاه وعمليات

---

(1) أحمد الباز، المصدر السابق، ص 89 ـ 90.

(2) للاطلاع على معلومات اكثر ينظر: هشام داوود الغنجة، العامل المذهبي ودوره في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق، (العراق: المكتبة الوطنية، 2017)، ص 82؛ عبد الوهاب القصاب، الحرب العراقية الإيرانية 1980 ـ 1988، قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيين، 2014)، ص68.

(3) للمزيد من التفاصيل ينظر: سارة شريف، المشروع الأسود بين إسرائيل وإيران، (القاهرة: كنوز، 2016)، ص102.

(4) ينظر: محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، (دمشق: مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، 2010)، ص154.

التصفية التي طالت اركان نظامه وقادة جيشه والموالين له، مما دفع الرئيس العراقي صدام حسين الى الاعتقاد بأن الوقت قد حان لتعديل ميزان القوى لصالح العراق [1]. ونتيجة لاستمرار توتر العلاقات بين البلدين، تحول الامر إلى مناوشات بين الطرفين في أواخر آب 1980، وفي 4 أيلول بدأ القصف الإيراني بالمدفعية الثقيلة على بعض مدن العراق الحدودية، فرد الاخير واحتل المنطقة التي تمركزت فيها المدفعية الإيرانية، فتحول هذا النزاع الى حرب شاملة استمرت ثمان سنوات [2].

وفي ضوء ذلك فقد اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في أيلول 1980 [3]، اذ تمكنت القوات العراقية عبور شط العرب واحتلال أجزاء كبيرة من الاحواز (خوزستان) وتحقيق تقدم سريع على الجبهات كافة، استمر بين عامي 1980 ـ 1982، بعدها استرجع الجيش الإيراني زمام المبادرة، واستطاع صد العراقيين وتوجيه ضربات مباشرة لهم، واجبارهم على اتخاذ وضع دفاعي احيانا، بين عامي 1983 ـ 1984، لتبدأ مرحلة جديدة من الحرب تمثلت في ما يسمى بـ (حرب الاستنزاف) 1984 ـ 1986، تميزت بوقوع الكثير من المكاسب والنكسات لكلا الجيشين، وشهدت المرحلة الاخيرة 1986 ـ 1988، تفوقاً عراقياً واضحاً، حيث نَجح في الحاق اكثر من هزيمة في القوات الإيرانية، مُستفيدا من خبرته التكتيكية، واسلحته الحديثة والدعم الدولي، وأن ينهك الاقتصاد الإيراني، الذي يعاني اصلاً من مشاكل متعددة، واضطر الإيرانيون في 8 آب 1988 الى قبول التفاوض والحل السلمي بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 الداعي إلى وقف إطلاق النار[4]، كما ان العراق هم الاخر عانى عجزاً واضحاً قي ميزانيته وتوجيه اغلب مواره نحو المجهود الحربي، قام بخطوات جذرية لترشيد وضغط النفقات.

وعند الحديث عن موقف الكويت من الأحداث، لا يمكننا الا ان نؤكد قربها من ميادين الحرب، والتصاقها الصميمي بأكثرها اشتعالاً وحساسيةً، وتأثرها المباشر بتداعياتها العسكرية

---

(1) للاطلاع ينظر: جابر ابراهيم الراوي، المصدر السابق، ص101؛ عرفات علي جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية، الانفراج التوتر، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص 138.

(2) علوان حسون علوان العبوسي، القدرات والأدوار الاستراتيجية لسلاح الجو العراقي، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص158.

(3) للاطلاع على معلومات اكثر ينظر: المشير عبد الحليم ابو غزاله، الحرب العراقية ـ الإيرانية 1980 ـ 1988، (كتب سياسية،2017)، ص91.

(4) للمزيد من التفاصيل ينظر: اسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية–الإيرانية (1980 ـ 1988)، (غزه: الجامعة الإسلامية، 2015)، ص115 ـ 130.

والسياسية والاقتصادية. لهذا فقد التزمت الكويت جانب الحياد من الحرب في المرحلة الأولى من اندلاعها، وطالبت الطرفين المتنازعين بوقف القتال، عارضةً مساعيها الدبلوماسية على لسان ولي عهدها الشيخ سعد العبد الله الصباح [1]. لإيجاد حل يرضي كليهما، لكن ومع تطورات الحرب، وجدت الكويت ان اجواءها وسواحلها وحدودها البرية أصبحت ميداناً للمناوشات بين الجيشين الإيراني والعراقي بصورة متعمدة او غير متعمدة، وأخذت القطع البحرية او طائرات الطرفين تنتهكان سيادتها وتستغلانها بوصفها موطئ قدم للأغارة على منشآت الطرف الآخر وقصفها[2].

عمدت الكويت مع تصاعد وتيرة الأحداث وازدياد خطورتها الى مساعدة العراق، البلد الأقرب لها عربياً، والأكثر قدرةً على كبح جماح إيران ومنعها من تصدير تجربتها الثورية الدينية الى جاراتها الخليجيات، ومن المؤكد ان الكويت أرادت تقديم مساعدتها من دون إثارة الجانب الإيراني ودفعه الى اتخاذ موقف عدائي منها، وتوسيع نطاق الحرب بإدخال أطراف جديدة[3].

وقد اتخذ التعاون الكويتي مع العراق أشكالاً مختلفة، تمثل بدايةً في السماح للطائرات العراقية بأن تحلق على الأجواء الكويتية في منطقة خور العبد الله، لكي تضرب المواقع الايرانية، وحتى تستطيع مهاجمة السفن الإيرانية بطريقة مفاجئة، كما سمحت للبحرية العراقية بإرسال سفن صغيرة عن طريق الممرات المائية الكويتية، فضلاً عن انطلاق طائرات الهليكوبتر العراقية من الاراضي الكويتية[4]. كما اقرضت العراق ملياري دولار من دون فوائد على ثلاث مراحل، التي زادتها خلال سنوات الحرب إلى 12 مليار دولار لشراء الأسلحة، وخصصت له جزء من عائداتها النفطية من حقولها الجنوبية [5]. كما كان الدعم اللوجستي جانبا اكثر أهمية في الاسهام الكويتي في الحرب، اذ سمحت للعراق باستخدام عدد من مرافئها لنقل الإمدادات العسكرية، لتعويض الأضرار التي لحقت بموانئ البصرة، وفتحت طرقها البرية لتصبح خطوطاً تموينية لنقل التعزيزات الى العراق[6].

(1) أحمد الباز، المصدر السابق، ص 168.
(2) عبد الحليم ابو غزاله، المصدر السابق، ص208.
(3) للاطلاع على معلومات ينظر: محمد عبد العظيم الشيمي، المصدر السابق، ص65.
(4) عرفات علي جرغون، المصدر السابق، ص 139.
(5) أحمد الباز، المصدر السابق، ص 167.
(6) للمزيد من التفاصيل ينظر: منى حسين عبيد، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 2003، (مجلة كلية التربية للبنات: جامعة بغداد، 2016)، العدد 4، ص253؛ سعاد محمد الصباح، المصدر السابق، ص362.

عَدّت إيران الموقف الكويتي تصرفاً موجهاً ضدها، يستدعي اتخاذ إجراءات انتقامية، وهذا ما حصل منذ 17 تشرين الثاني 1980، اذ اخترقت الطائرات الإيرانية المجال الجوي الكويتي[1]، وتغافلت عن الهجوم الذي وقع على مبنى البعثة الكويتية في طهران والاعتداء على الدبلوماسيين المتواجدين فيه، مما دفع الكويت الى البحث عن منظمة أمنية تلوذ بها، وتحميها من الأخطار المتفاقمة، وتجسد ذلك مشاركتها في تأسيس(مجلس التعاون الخليجي)[2] وانضمامها له في 4 شباط 1981، لتحقيق المصالح الأمنية المشتركة مع الدول الأعضاء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها[3]. وقد سلم سفراء دول الخليج العربي المعتمدين في طهران نص ميثاق مجلس التعاون الخليجي الى نائب رئيس الوزراء الإيراني للشؤون الخارجية [4] محمد هاشمي رفسنجاني[5]، الا ان الحكومة الإيرانية أعلنت عدم تأييدها لقيام مثل هكذا منظمة، وردَّتْ بلهجة عنيفة، حيث رأت ان المجلس تجمع عربي معادٍ لها، وأبدت تحفظها من إنشائه، هدفه بحسب رأيها ابعادها عن المنطقة الخليجية، وهو غير ملائم للمصالح الإيرانية[6].

(1) إحسان نراغي، الكويت مجتمع النخبة المترفة الواقع والوهم، (بيروت: دار الساقي، 2017)، ص3.
(2) عرفات علي جرغون، المصدر السابق، ص149.
(3) مجلس التعاون الخليجي: هو منظمة سياسية اقتصادية، ضمت ست دول هي الإمارات، البحرين، العربية السعودية، سلطنة عمان، والكويت، بهدف تحقيق التكامل والتنسيق بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، تأسس في 25 أيار 1981 بالاجتماع الذي عقد في السعودية، وكان أمير الكويت جابر الأحمد الصباح صاحب فكرة إنشائه. ينظر: بدر عواد برغش، نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981، (مجلة تكريت للعلوم السياسية: جامعة تكريت، 2016)، العدد 5، ص 237 –239؛ احمد عبد القادر مخلص، اسباب ودوافع واهدف تأسيس مجلس التعاون الخليجي، جامعة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، 1986، ص 73؛ عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، 2012، ص 41.
(4) وليد السياس مبارك، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة، (مجلة السياسة الدولية: القاهرة، 1989)، العدد 96، ص 41.
(5) محمد هاشمي رفسنجاني: ولد في مدينة رفسجان عام 1942، وهو اخ الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني، تولى منصب عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام منذ عام 1984، ورئيس الإذاعة والتلفزيون الرسمي الإيراني (1984 ـ 1994) ونائب وزير الشؤون الخارجية، درس في جامعة كاليفورنيا ويسمى للحزب الجمهوري الإسلامي. ينظر شبكة الإنترنت الدولية الموقع الالكترونيwww.ar.m.wikipedia.org تاريخ الزيارة 3/24 /2019.
(6) لمزيد من التفاصيل ينظر: ثامر محمد عطية، نشأة مجلس التعاون الخليجي وردود الفعل الإقليمية والدولية، (مجلة الكلية الإسلامية الجامعة: النجف، 2016)، العدد 41، ص 91؛ عبد الحكيم عامر الطحاوي، المصدر السابق، ص170.

استمرت إيران في ضرب المراكز الكويتية المهمة، ففي 13 حزيران 1981 قامت المقاتلات الإيرانية بمهاجمة نقطة حراسة كويتية في منطقة العبدلي الحدودية مع العراق [1]، الا ان وزارة الخارجية الإيرانية أنكرت هذه الاعتداءات[2]، كما اعترضت البحرية الإيرانية في آب من العام نفسه سفينة تجارية عند مضيق هرمز، وهي في طريقها إلى الكويت محملة بإمدادات عسكرية الى العراق، وسحبتها إلى ميناء بندر عباس وأعلنت الخارجية الإيرانية في بيان جاء فيه «**ان الحكومة الإيرانية ترفض نقل اي إمدادات عسكرية للعراق على متن سفن تجارية، في حالة الحرب، وعلى الحكومة التي تقدم تسهيلات من موانئها لإمداد العراق بالأسلحة تنتظر ردا قاطعا**»[3] كما قامت المقاتلات الإيرانية بقصف آبار النفط الكويتية في 16 آب من العام ذاته، ومهاجمة مركز ام العيش النفطي، في تشرين الأول من العام ذاته ايضا، مما أدى إلى توتر العلاقة بين البلدين، فردت الكويت بسحب سفيرها من طهران احتجاجاً على تلك الهجمات[4].

وخلال هذه المدة لم يُثر العراق اي مشكلات حدودية مع الكويت، لأنه كان يسعى لإقامة علاقات حسنة معها لحاجته الماسة الى مساعداتها اللوجستية التي كانت تقدمها له، وكذلك أدى عجز العراق عن شن اي هجوم بحري ضد إيران من ميناء البصرة وام قصر، إلى إكتساب جزيرتي (وربه وبوبيان) الكويتيتين [5] أهمية استراتيجية أكبر لجهود العراق الحربية، فحاولت السلطات العراقية تأجير هاتين الجزيرتين بغية تحويله إلى قواعد عسكرية بحرية،

(1) منطقة في محافظة الجهراء في الكويت، وهي نقطة حدودية مع العراق على بعد 80 كيلو متر، وهي ارض زراعية وفيها بعض حقول النفط والغاز. تقرير الكويت الجغرافية والمكان والسكان منشور في الموقع الالكتروني www.aquastat.org.

(2) للمزيد من التفاصيل ينظر: قحطان احمد فرهود، المصدر السابق، ص149.

(3) ينظر محمد سالم الكواز، العلاقات الكويتية ـ الإيرانية 1979 ـ 1991، دراسة تاريخية سياسية، (مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية: كلية التربية،2007)، العدد 3، ص4.

(4) المصدر نفسه.

(5) وربه وبوبيان: تقع جزيرة الوربه في أقصى الشمال الشرقي من الكويت، ويبلغ طولها حوالي 12.5 كم وعرضها 3.5 كم واجمالي مساحتها 37 كم، وهي اخر جزيرة تابعة للكويت من جهة الشمال، وتربتها رملية وهي خالية من السكان، أما جزيرة بوبيان: فتعد أكبر جزر الكويت مساحة وتقع شمال الكويت ملاصقة لليابس، ويفصلها عنها ممر مائي ضيق، وتبلغ مساحتها الإجمالية 917 كم وهي نسبة تعادل 5 % من مساحة الكويت، يفصلها عن الفاو العراقية ممر مائي يدعى (خور عبد الله) وسميت بوبيان نسبة إلى احد الاشخاص الذي استوطن هذه الجزيرة منذ أمد طويل. للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفةوطن النهار الكويتية، الكويت، العدد 992، 12 تموز 2010.

وفي المقابل عرض العراق استعداده لتخطيط الحدود بشكل نهائي، لكن الكويت رفضت ذلك العرض، لان وزير خارجية إيران حسن الموسوي[1] كان قد حذر الكويت بان بلاده «**لن تترد في اتخاذ إجراءات انتقامية ضدها اذا ما منحت العراق اي امتيازات عسكرية في هاتين الجزيرتين**»[2]. وتكرر الطلب بين عامي 1984 ـ 1986، الا ان الرفض الكويتي ظل مستمراً، واستمرت معه التحذيرات الإيرانية، وفي كانون الأول 1984 أعلنت الحكومة الكويتية، «**ان وربه وبوبيان منطقتان مقفلتان**»، وعلى الرغم من تصريح الكويت الواضح أنها لا تنوي اطلاقاً منح العراق أي امتياز فيهما، الا ان ايران أرسلت تحذيراً شديد اللهجة الى الكويت عام 1986 عند احتلالها الفاو[3]، وأعلنت ان اي تحرك كويتي يسمح للقوات العراقية المتراجعة باستعمال جزيرة بوبيان يعد عملاً عدائياً ضدها[4].

وخلال شهر أيار 1984 بدأت إيران بقصف ناقلات النفط الكويتية داخل مياه الكويت الإقليمية، ما أدى إلى توسع نطاق الحرب وتجاوزه الحدود العراقية الإيرانية وتضرر الكويت بشدة، ثم صعدت إيران من مواقفها بمهاجمة المنشآت النفطية والاقتصادية وتدميرها على الأرض الكويتية، ولوحت بإمكانية إغلاق مضيق هرمز امام الناقلات النفطية والتجارية المتجهة نحو الكويت، وقد أدى ما يسمى (بحرب الناقلات) الى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية[5]،

(1) حسن الموسوي: ولد عام 1941 في تبريز عاصمة اذربيجان في الشمال الشرقي لايران، اكمل دراسته الاولية هناك ثم التحق بالتعليم العالي وحصل على شهادة الماجستير بالهندسة المعمارية من جامعة طهران عام 1970، شغل بعض المناصب الحكومية بعد عام 1979 منها عضواً في المجلس الاعلى للثورة ومجمع تشخيص مصلحة النظام ورئيساً لمعهد الفنون الثقافية، اصبح رئيساً للوزراء طيلة مدة رئاسة علي خامنئي للجمهورية 1981 ـ 1989، ونتيجة لبعض التطورات الداخلية وضع تحت الاقامة الجبرية بعد انتخابات 2009 الرئاسية. ينظر: مهند عبد العزيز عيسى، سياسة ايران الخارجية في عهد علي اكبر هاشمي رفسنجاني، رسالة ماجستير 1989 ـ 1997 دراسة تاريخية سياسية (جامعة البصرة،2014)، ص50.

(2) ينظر: حسين عبد الرحمن، حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2001)، ص356.

(3) عندما بدأت المرحلة الرابعة من الحرب العراقية ـ الإيرانية 1980 اخترقت القوات الإيرانية الحدود العراقية واحتلت شبه جزيرة الفاو الواقعة جنوب البصرة في شهر شباط 1986، وقد كان هذا= =الاحتلال نقطة التحول الرئيسة في تطورات الحرب، وكان الهدف الإيراني الاستراتيجي منها توجيه ضربة قاصمة للإنتاج العراقي من البترول. للاطلاع على التفاصيل ينظر: عرفات علي جرغون، المصدر السابق، ص141.

(4) للمزيد ينظر: فاطمة حسين سلومي، التطور التاريخي والسياسي لازمة الحدود العراقية الكويتية 1980-1990 والآفاق المستقبلية، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية: الجامعة المستنصرية، 2013)، العدد 41، ص253.

(5) رياض البياتي، صراعات وحروب دول الاوبك الخليجية، (بغداد: دار الفرات، 2012)، ص190.

كما ظهرت مسألة اختطاف الطائرات الكويتية مثلما حصل في 5 من نيسان 1985، حينما تم خطف الطائرة الكويتية المتجهة مدينة مشهد الايرانية، وقد تعرض أمير الكويت جابر الأحمد الصباح في 25 ايار 1985 لمحاولة اغتيال في الكويت، أُتهمت إيران بالوقوف ورائها[1].

ومع مضي سني الحرب واصلت القوات الإيرانية هجماتها على السفن الكويتية، إذ تعرضت ناقلة النفط الكويتية (الفنطاس) في 18 أيلول 1986 إلى هجوم بصواريخ ايرانية، كما قامت القوات الإيرانية في 22 تشرين الأول من العام نفسه بقصف ناقلة النفط الكويتية (الفيحاء)، وقد أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في 28 ايار 1987، «**بأن الحكومة الأمريكية وافقت على إعادة تسجيل ناقلات النفط الكويتية باسمها بهدف حمايتها**»، وفي الاول من حزيران 1987 صادرت البحرية الإيرانية سبعة قوارب صيد كويتية، وفي 28 تموز 1987 رفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية، وعبرت مياه الخليج العربي تحت حماية الأسطول الأمريكي[2]. لقد عد الإيرانيون الكويت بعد هذا الإجراء هي المسؤولة الأولى عن تواجد الأسطول الأمريكي بحجة حماية ناقلات النفط الكويتية، وقد تعرضت إحدى قطع الأسطول الأمريكي لهجوم إيراني بعد يومين فقط من اعلان الحماية على ناقلات الكويت [3].

وفي عام 1987 عقد المؤتمر الخامس لرؤساء منظمة المؤتمر الإسلامي في الكويت بين يومي 26 ـ 29 كانون الثاني، ولم تشارك فيه إيران، وذلك اعتراضاً على مكان عقده الذي كان في دولة غير محايدة حسب وصفها. وفي اذار 1987 أوفدت ايران عدداً من رجال الدين، الذين يمثلون عدداً من المرجعيات الدينية، إلى الكويت سعياً منها لكسب التأييد من داخل الشعب الكويتي، ولكن السلطات الكويتية قامت بطردهم بعد اتهامهم بالتدخل في الشؤون السياسية ومطالبتهم بإطلاق سراح المتهمين المتورطين بالتفجيرات، ومحاولتهم إثارة الفتنة الطائفية في دور العبادة بحسب رأي الحكومة. وقد اهتزت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لاسيما بعد مهاجمة مجموعة من المتظاهرين الايرانيين في آب 1987 السفارة الكويتية في طهران، اعتراضاً على المساعدات المالية للعراق، مما دفع الحكومة الكويتية الى ابعاد خمسة دبلوماسيين ايرانيين في 7 أيلول 1987، وفي 8 أيلول، وجهت إيران تهديدا الى

(1) ينظر: محمد محمود الطناحي، النفط وعلاقات الكويت السياسية لدول الجوار 1911 ـ 1990، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2011)، ص 259.
(2) محمد سالم الكواز، المصدر السابق، ص5.
(3) ينظر: أحمد محمود الطناحي، المصدر السابق، ص 261.

الكويت، حيث أعلن رئيس البرلمان الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني [1] «**انه لدى ايران الحق في الانتقام من بلد كان متواطئا مع عدو إيران (العراق)**»، وعندما وافقت إيران على القرار الدولي رقم 598 الداعي إلى وقف الحرب بين البلدين في 8 آب 1988 أرسلت الكويت تهنئة إلى إيران بغية تحسين العلاقات بينهما، وبداية صفحة جديدة معها[2].

وقفنا فيما تقدم على دراسة موقف ايران تجاه العلاقات العراقية ـ الكويتية 1958 ـ 1988 وظهر لنا ان تلك العلاقات شهدت تأرجحا وتقلبا بين التصالح والمهادنة تارة، وبين المواجهة والصراع تارة اخرى، متأثرة بالاحداث الكبيرة الدولية والإقليمية في بقعة من العالم تتجسد فيها اوضح صور التنافس الاقليمي، وبالمسار التاريخي المحتقن بين كل من العراق وايران واجواء عدم الثقة والصراع الذي كان سمة واضحة على مجمل هذه العلاقة.

(1) علي اكبر رفسنجاني: ولد في عام 1934 في قرية بهرمان الواقعة في مدينة رفسنجان بمحافظة كرمان، واكمل دراسته الابتدائية ومقدمات العلوم الدينية في رفسنجان وكرمان،ثم رحل الى قم عام 1948، ليواصل دراسته في معاهدها الدينية فالتحق بمدرسة الفيضية ثم مدرسة الخاقاني، وكان اية الله الخميني من اكبر مدرسيها اعتقل اكثر من مرة بسبب نشاطه السياسي المؤيد لأية الله خميني اصبح عضوا في مجلس الشورى بعد ثورة وعضواً في تشخيص مصلحة النظام ورئيسا للجمهورية الاسلامية الايرانية. للتفاصيل ينظر محمد صادق الحسيني،من الشاه الى نجاد، (القاهرة، 2009)، ص103.

(2) نقلا عن: أحمد محمود الطناحي، المصدر السابق، ص 261.

الفصل الثاني

الموقف الايراني من وقوع الاجتياح 1990

المبحث الاول

الموقف الايراني الرسمي من الاجتياح العراقي للكويت

اتجهت العلاقات بين العراق والكويت نحو التدهور[1]، ولاسيما بعد تبادل الاتهامات من كلا الطرفين[2]، وعدم تمكن المساعي الدبلوماسية العربية من احتواء الأزمة[3]، وتحول الولايات المتحدة الأمريكية نحو التدخل المتزايد في الخليج العربي، وجعله النقطة المحورية لسياستها

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: طالب حسين حافظ، ميناء مبارك وآفاق العلاقات العراقية الكويتية، (مجلة دراسات دولية: جامعة بغداد، 2012)، العدد 53، ص 175؛ أيمن أنور، اغتيال الكويت، (القاهرة: الدار المصرية للنشر والتوزيع، 1990)، ص45.

(2) اذ كان العراق يسعى بعد خروجه من حرب الثمان سنوات الى تسديد ديون تلك الحرب معتمداً على رفع اسعار النفط من خلال تقليل كمية الانتاج من قبل منظمة أوبك، وهذا ما لم يحدث، اذ اتهم العراق كل من الكويت والامارات العربية المتحدة برفع نسبة الانتاج، مما ادى الى انخفاض اسعار النفط، وقد اتهم الرئيس العراقي صدام حسين دولة الكويت باغراق السوق النفطية بالنفطية في اجتماع جامعة الدول العربية الطارئ الذي عقد في شهر ايار 1990، كما قام بتوجيه اتهاماته للكويت بقيامها باعمال تنقيب واستخراج النفط على الحدود وفي حقول النفط المشتركة مثل حقل الرميلة مما سبب خسائر كبيرة للعراق. ومن جانب اخر كان العراق يرى ان الحرب العراقية الايرانية كانت بمثابة دفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربي حسب تعبيره، وعليه فمن واجب الكويت والسعودية التفاوض على ديون الحرب او الغاءها، التي قدرت بحوالي 80 مليار دولار امريكي. للتفاصيل ينظر: عبد الحميد شرف، 14 قرناً من الصراع بين الشرق والغرب، (القاهرة: سما للنشر والتوزيع، 2017)، ص 185؛ سهيل حسين الفتلاوي، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة، ج2، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011)، ص 71؛ سعيد ادم، البعد الجيوإستراتيجي للشرق الاوسط الجديد، (بيروت: دار الفارابي، 2016)، ص 59.

(3) رافد احمد امين، الدور العربي في حرب الخليج الثانية 1991، (مجلة السياسة والدولية: الجامعة المستنصرية، 2012)، العدد 21، ص42.

في الشرق الأوسط، لتحقيق مصالحها الدولية، ومحاولة استغلال تراجع قوة الاتحاد السوفيتي، وفشل الجهود الاقليمية في نزع فتيل المشاكل الحدودية بين الطرفين وخصوصا بعد انهيار اجتماع جدة المنعقد بتاريخ 31 تموز1990، وقرار العراق باجتياح الكويت عسكريا[1]، تحت ادعاء أحقيته بضمها، على أنها جزءً من أراضيه، وداخلة من ضمن حدوده الجغرافية [2].

كان الثاني من آب 1990 يوماً فاصلاً في تاريخ المنطقة والعالم، إذ عبرت قوات الحرس الجمهوري العراقي الحدود لتحتل الكويت بمناطقها المختلفة، ومن ضمنها المدن المهمة والموانئ الحساسة والعاصمة التي غادرها امير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح مع أعضاء حكومته، وأهم أفراد أسرته الحاكمة نحو السعودية[3]. وفي 8 آب 1990 تم الإعلان عما يُسمى بـ «**الوحدة الاندماجية**» بين العراق والكويت وأَنّ أبناء الاخيرة هم جزء من الشعب العراقي، وفي 9 آب من العام ذاته، طلب العراق من دول العالم إلغاء بعثاتها الدبلوماسية ونقلها إلى بغداد، ثم أعلن في 30 آب بأن الكويت قد أصبحت المحافظة التاسعة عشر من دولة العراق[4].

ويبدو أن ذلك الحال قد شكل وضعاً مفاجئاً بالنسبة للحكومة الإيرانية، وكانت تلك الضربة الخاطفة في حد ذاتها احد اسباب الموقف الإيراني، شأنه شأن مواقف دول أخرى كانت قد

(1) دعت السعودية الطرفين العراقي والكويتي الى عقد اجتماع في جدة في 31 تموز 1990 لوضع حد لتفاقم الوضع، حضرته وفود رفيعة المستوى، ضمت نائب الرئيس العراقي عزت ابراهيم وولي العهد الكويتي سعد العبد الله الجابر الصباح، وولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز، وبدء الاجتماع بعتاب ودي ومجاملات اخوية، ولكن حينما انفتح الحديث عن القضية انقلبت الامور بسرعة إلى حرب كلامية مخيفة واتهامات متبادلة، ومواقف اكثر شدة وتشاحناً بين الطرفين، أدى ذلك إلى فشل هذا الاجتماع وعدم التوصل إلى نتيجة. للمزيد من المعلومات ينظر: كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير، (بيروت: دار الفارابي،2013)، ص205؛ رافد احمد امين، المصدر السابق، ص420.

(2) للاطلاع على التفاصيل ينظر: عبد العزيز محمد سرحان، الغزو العراقي للكويت، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1991)، ص6.

(3) عبد الحسين مهدي عواد، الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية، (بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات،2007)، ص45؛ عبد الناصر محمد سرور، القرار العراقي باجتياح الكويت في 2 آب 1990، (جامعة الأقصى: كلية الآداب ـ العلوم الإنسانية، 2003).

(4) ينظر: رفعت سيد أحمد، الحصار المر في أوراق الهزيمة لحرب الخليج الثانية، (مصر، دار الهدى، 1992)، ص9 ـ ص28؛ دانيال براين، نفت إيران ازا غاز تاجنك خليج فارسي، (مطبعة حيدري، منشورات هيرمند،1997)، ص78.

فوجئت بهذا الخصوص[1]، والدليل على ذلك ان الرؤية لم تكن واضحة لدى الساسة الإيرانيين حول أهداف هذا الاجتياح وآثاره، علما أَنّ الحكومة الإيرانية أرادت أن تبني موقفها على أَساس القضايا التي لم يتم حسمها مع العراق، فعند دخول القوات العراقية دولة الكويت، كان الجيش العراقي لايزال يحتل مساحات واسعة من الأراضي الإيرانية، على الرغم من توقف الحرب بين الجانبين منذ عام 1988، وقضية الأسرى لدى الجانبين، فضلا عن استمرار رفض العراق الاعتراف باتفاقية الجزائر 1975، وغيرها من المشاكل بين العراق وإيران[2].

ولدراسة الموقف الإيراني، نرى أنّ كلا النظامين (الايراني والعراقي) لم يستطع التخلص من الأحقاد وذكريات الدمار التي ولدت الحرب، وبقيت أجواء عدم الثقة والاختلاف الأيدولوجي مخيمة على علاقاتهما، لكن الجانب العراقي وضع في حساباته عدداً من المعطيات التي جعلته يعتقد أن إيران سوف تتخذ موقفا محايداً من الاجتياح، في مقدمتها حالة التذمر الإيراني الشديد من موقف الكويت المؤيد للعراق والمساند له في الحرب الأخيرة (1980 ـ 1988)، لدرجة أن الاتهامات ترددت بأن محاولة اغتيال أمير الكويت في آيار 1985، كانت تقف وراءها المخابرات الإيرانية [3]، كما أعتقد أنّ إيران كانت ما تزال منشغلة ب(تضميد جراحاتها) من الحرب وإصلاح الدمار المجتمعي والمادي فيها، وصاغت خطابها الاعلامي والسياسي من جديد بالشكل الذي يبتعد عن مفهوم تصدير الثورة، وعلى أن العراق استعمل شعارات، تعادي الاستعمار والقوى الغربية بما يتوافق ظاهريا مع التوجه الإيراني سياسيا وإعلاميا [4].

وعلى الرغم من وجهة النظر الإيرانية، وبعيداً عن السلبيات التي أفرزتها الحرب العراقية الإيرانية 1980 ـ 1988 من موقف كويتي منحاز ضد إيران، الاّ أنّ الاخيرة استبعدت اتخاذ موقفاً مماثلاً يعادي الكويت ويدعم العراق عند اجتياحه أراضي جيرانه، وانطلاقا من سياسة إيران المبنية على تنمية علاقاتها مع دول الخليج العربي ومنها الكويت فقد اتخذت موقفاً إيجابياً، معتمدة على عدد من الاعتبارات، أولها: الذاكرة التاريخية التي تشير الى وقوف إيران ضد

(1) للمزيد من التفاصيل حول مواقف الدول العربية من الاجتياح ينظر: مائدة زابي جفات، موقف جامعة الدول العربية من الاجتياح العراقي للكويت 1990، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة: كلية التربية للبنات، 2014).

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص227.

(3) ينظر: بلهول نسيم، التطرف الديني، (عمان: امواج للنشر والتوزيع، 2014)، ص229؛ عبد الحفيظ محبوب، التصدي الصلب السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية، (لندن: دار كتب،2017)، ص26.

(4) المصدر نفسه.

التهديدات العراقية للكويت منذ عقد الستينات. والاعتبار الثاني: الدور الذي ستقوم به بكل تأكيد القوى الكبرى محتجةً بالحفاظ على مصالحها النفطية والاقتصادية، والنتائج التي ستفضي إليها. والثالث: سيطرة العراق على آبار النفط الكويتية، وهيمنته على أكبر المنافذ والطرق البحرية، وهذا ما يضر التوازن الإقليمي والخليجي الذي تريده ايران، إذ إنه سيزيد ويدعم قدرات العراق الاقتصادية على حسابها. أما الاعتبار الرابع: فهو أَنّ إيران تريد فكّ عزلتها التي كانت تعاني منها، وتفتح الباب لعلاقات افضل مع مجلس التعاون الخليجي، وتنمية العلاقات مع الكويت تحديدا[1].

ويمكن القول ان الموقف الايراني تطور بشكل سريع تبعاً للتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية منذ الاجتياح في 12 اب 1990، وصولاً الى خروج القوات العراقية من الكويت، ويمكن تقسيم الموقف الايراني من الازمة على مرحلتين، بدأت الأولى من يوم الاجتياح 2 آب 1990، وامتدت حتى منتصف آب من العام ذاته، أما الثانية فتبدأ من يوم 15 آب 1990 إلى أن خرجت القوات العراقية من الكويت[2]، إذ كان موقف ايران خلال الايام الثلاثة الأولى من الحدث موقفاً متزناً الى حد كبير، فقد استقبلت رسالة من رئيس العراق موجهة إلى الرئيس الإيراني علي اكبر هاشمي، تضمنت استعداد العراق لبحث موضوع الاسرى بين الجانبين، وإنهاء الخلافات بينهما [3]، وقد تريثت إيران من جانبها منتظرة وضوح الأحداث، واتخاذ موقف يضمن لها مصالحها [4]، وانحصر اول رد فعل لها في 3 آب في وضع بعض وحدات البحرية الإيرانية الموجودة في الخليج العربي في حالة تأهب، مع التأكيد ان تلك الوحدات غير موّجهٍ ضد أَيّ طرف، ولا يعني استئناف العمليات العسكرية ضد العراق، كما وجهت انتقادا الى الأسرة الحاكمة في الكويت، ووصفتها بأنها مرتبطة بالقوى الغربية [5]. ومن جهة اخرى قامت وسائل الإعلام الإيرانية بانتقاد التحرك العراقي، وقللت من شأنه[6].

(1) للمزيد من المعلومات ينظر: عبد القادر ياسين وأخرون، التحول العاصف سياسة إيران الخارجية بين عهدين، (مكتبة مدبولي،2006)، ص121؛ محمد سالم الكراز، المصدر السابق، ص12.

(2) ينظر: عرفات علي جرغون المصدر السابق، ص158؛ عبد الله فهد النفيسي، ديالكتك الدمج والنبذ 1978ـ 1998، (مجلة السياسة الدولية: مؤسسة الاهرام،1999)، العدد 137، ص62.

(3) أحمد علي فهمي، قيادات ومواقف شهادة للتاريخ، (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1993)، ص395.

(4) للمزيد من التفاصيل ينظر: رعد البدر، المصدر السابق، ص215.

(5) ينظر: صحيفة الأهرام، العدد 37860، 4 آب، 1990. للمزيد من المعلومات ينظر: حسن ابو طالب، إيران وانعكاسات السنوية، مع العراق (مجلة السياسة الدولية: مؤسسة الاهرام،1990)، العدد 102، ص70.

(6) خالد بن سلطان، مقاتل من الصحراء حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات، (لندن: دار الساقي،1996).

وقد دفع هذا الموقف بعض الاطراف إلى الاعتقاد أن إيران والعراق قد توصلتا الى صفقة ما حول مستقبل الأوضاع في الخليج من خلال الاتصالات والرسائل السابقة بينهما [1].

ويمكن القول أن الموقف الإيراني الرسمي من الاجتياح بدأ متأنياً وغير واضح في الأيام الأولى من الحدث، والوقوف قدر الإمكان على مسافة واحدة من جميع أطراف النزاع، ثم تحول الى موقف ايجابي تمثل في تقديم مبادرة لحل الأزمة والسعي إلى محاولة أن تؤدي ايران دوراً محورياً في المنطقة يعيد هيبتها، بوصفها طرفاً إقليمياً قوياً، مستفيداً من الحدث الأبرز في تلك المدة، الا وهو الاجتياح ودخول العراق للكويت، ودافعها في كل هذه الأمور هو البحث عن مصالحها، وتطبيق خصومها الدوليين والاقليميين.

وبعد ثلاثة أيام من الحدث صدرت تصريحات ايرانية مشددة، إذْ أدانت إيران الاجتياح، وأظهرت الانسجام مع رؤية المجتمع الدولي تجاه الأزمة، وبدأ رفسنجاني بإدانة الاجتياح واعلن قائلا «**ان كل القوى الإيرانية من داخل البلاد تريد تحرير الكويت من العراق**»[2]، كما أعلن «**رفض ايران حصول اي تغيير في الجغرافية السياسية للمنطقة**»[3]. وفي 4 آب أيدت قرار مجلس الأمن الدولي 660 الصادر في 3 آب 1990 [4]، ونددت باجتياح العراق للكويت وطالبته بالانسحاب الفوري غير المشروط الى حدود ما قبل يوم 2 آب 1990، كما أعلنت انه في حالة طلب الكويت المساعدة من إيران فإن إيران ستقوم بتقديم المساعدة لها من دون تردد[5].

كما أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية في الوقت نفسه بيانا أدانت فيه الاجتياح، وعدته نتيجة طبيعية لتغاضي المجتمع الدولي عن قوة العراق العسكرية، مما جعله يتغطرس على جيرانه، ودعا البيان إلى الانسحاب الفوري غير المشروط حتى الحدود الدولية المعترف بها،

(1) ينظر: حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص70.

(2) نقلا عن: عبد الله فهد النفيسي، المصدر السابق ص62.

(3) نقلا عن: المصدر نفسه.

(4) للمزيد من المعلومات ينظر: منصور عياد العتيبي، مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على دولة الكويت، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية،2009)، ص23؛ البيان المشترك في محادثات الرئيس حافظ الأسد وهاشمي، طهران، 26 ايلول1990، (مقتطفات)، (مجلة الدراسات الفلسطينية: بيروت،1990)، العدد 4، ص262؛ حاج عباس عطاري، حنبك نفت، دور ستحار جنك، أمريكا ومتحدين بأعراق، (مؤسسة مشهاد: مطبعة أحمدي، 1991)، ص96.

(5) للمزيد من التفاصيل ينظر: نيفين مسعد عبد المنعم، المصدر السابق، ص 228.

وإلى تسوية الخلاف الحدودي العراقي ـ الكويتي بالطرق السلمية، مؤكدا على احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واختتم بأن إيران بوصفها أكبر دولة في المنطقة، لا تستطيع أن تبقى غير مبالية تجاه التطورات التي قد تؤدي إلى تعرض امنها القومي، وكذلك استقرار المنطقة إلى المخاطر(1). كما صرحت «**أنها لن تعترف بأية حكومة تم تشكيلها في الكويت**»(2)، مؤكدة اعترافها بالحكومة الرسمية الكويتية التي كانت قائمة قبل الغزو العراقي للكويت(3).

وبدخول الأزمة في اسبوعها الثاني تسارعت وتيرة الأحداث بعد رفض العراق الانسحاب غير المشروط من الكويت، وأعلنت وسائل الاعلان عن بدء نقل القوات الأمريكية إلى الأراضي السعودية منذ 6 آب 1990 (4)، وصدور قرار مجلس الأمن الدولي الذي فرض الحصار الاقتصادي على العراق(5)، فأعلنت إيران في 7 آب 1990، عدم تأييد وجود القوات الأجنبية وخصت الأمريكية بالذكر في المنطقة، محاولةً منها ابراز دورها الإقليمي وأنها تسعى إلى منع تدخل الدول الكبرى في شؤون المنطقة، موضحةً انها تتقاطع تماماً مع وجهة نظر الغرب في التعامل مع الازمة وتسعى الى حلها لا الى تأجيجها (6)، ومن جانب آخر أعلنت في اليوم نفسه عن تأييدها لفرض الحصار بجميع أشكاله(7)، كما أنها ردت على رسالة الرئيس العراقي في 8 آب 1990 وأعلنت عن موافقتها على مضمون رسالته التي تنص على إخلاء الخط الحدودي

(1) منهل الهام عبد ال غفراوي، المصدر السابق، ص288؛ نيفين مسعد، المصدر السابق، ص227

(2) نقلا عن:، المصدر السابق، ص288

(3) ينظر: صحيفة الأهرام، العدد 3786، 4 آب 1990.

(4) للمزيد من التفاصيل ينظر: رافد احمد محمد امين العاني، المصدر السابق، ص45؛ عماد هادي عبد علي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاجتياح العراقي للكويت 1990، (مجلة الكلية الإسلامية الجامعة: النجف الاشرف، 2016)، العدد 21، ص419.

(5) سوف نبحث موقف ايران تجاه هذا القرار تفصيلًا في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

(6) للمزيد من التفاصيل ينظر: ضاري سرحان حمادي الحمداني، سياسة إيران الإقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي وانعكاساتها على الوطن العربي (1990 ـ 2000)، رسالة ماجستير، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2003)، ص152؛ احمد مهابة، ايران وامن الخليج، (مجلة السياسة الدولية: مؤسسة الاهرام،1991)، العدد105، ص69؛ عزت اله عزتي، تحليلي برزئو بلينك إيران وعراق، (وزارة الخارجية: المكتبة الوطنية الإيرانية، 2002)، ص163.

(7) للاطلاع على التفاصيل ينظر: عرفات علي جرغون، المصدر السابق، ص157؛ منصور عياد العتيبي، المصدر السابق، ص27؛ خالد بن سلطان، المصدر السابق، د. ص.

مع إيران من القوات العراقية الموجودة هناك، وتبادل الاسرى بين الطرفين، وقبول اتفاقية الجزائر عام 1975 [1].

ويبدو أن إيران استعملت هذه الفرصة لتحقيق أهدافها، في وقتٍ كانت جهود الجانب العراقي تسعى الى الحصول على التعاون مع إيران في المواجهة مع أمريكا وحلفائها.

ادى ذلك الموقف الى إثارة الشك من قبل الدول العربية، بأن إيران والعراق أعادتا صياغة التوازنات في منطقة الخليج العربي، بما يحقق مصالحهما، على حساب الأطراف الخليجية الأخرى[2]. لذا ورداً على ذلك مارست دولٌ عربية ضغوطاً دبلوماسية على إيران لجرها الى الصف العربي، تتقدمها سوريا ذات العلاقات الجيدة مع إيران، فقد أرسلت دعوة رسمية مسبقة الى الحكومة الإيرانية داعيةً من يمثلها للقيام بزيارة سوريا [3]، وبناءً على ذلك زار وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي[4] دمشق، حيث استغرقت زيارته يومين، وكان يحمل معه رسالة من الرئيس الإيراني هاشمي الى الرئيس السوري حافظ الأسد [5] اتضح مضمونها فيما بعد، وتم التباحث حول الأوضاع في الخليج[6]، وفي اعقاب رجوعه مباشرة أصدر وزير الخارجية الإيراني بياناً مفاده أن بلاده لا تقبل اي تغيير في الحدود الكويتية البرية والبحرية في اشارة واضحة لرفضها الاجتياح جملة وتفصيلاً، وعلى إثر ذلك أعلنت إيران في يوم 9 آب 1990 رفضها لقرار ضم الكويت تحت مسمى الوحدة الاندماجية[7].

---

(1) ينظر: جواد دهقان حقيق لطف آبادي، اشغال كويت توسط عراق ردهم آوت دانشكده روابط بين المللي وزارة امور خارجي، 1999، ص24.

(2) ينظر: حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص70.

(3) للمزيد من التفاصيل ينظر: كريمة زهدي القصاص، الاحتلال العراقي للكويت 1991/1990، رسالة ماجستير، (غزة: الجامعة الإسلامية ـ كلية الآداب، 2016)، ص144.

(4) علي أكبر ولايتي: ولد في مدينة رستم آباد عام 1946، درس الطب في جامعة طهران وانتقل الى الولايات المتحدة الامريكية للتخصص في الامراض المعدية، ثم عمل استاذاً لطب الاطفال في جامعة طهران، وفي عام 1981 عين مساعداً لوزير الصحة ثم وزيراً للخارجية الايرانية للفترة 1981 ـ 1997، شغل منصب مستشار المرشد الاعلى للثورة الاسلامية للشؤون الدولية منذ عام 1997 ولحد الان. للمزيد ينظر: مهند عبد العزيز عيسى، المصدر السابق، ص 20.

(5) حافظ الاسد: ولد عام 1930 في بلدة القرداحة في محافظة اللاذقية من اسرة فقيرة، درس الابتدائية وتعليمه الثانوي والاعدادي في اللاذقية، وفي عام 1952 التحق بالكلية الجوية في حلب، وتخرج برتبة طيار برتبة ملازم عام 1955، ورفع الى رتبة نقيب طيار عام 1959، وفي ظل الوحدة بين مصر وسوريا اوفد الى مصر، عُين وزيراً للدفاع عام 1966 ثم رئيساً للجمهورية عام 1970 وظل بالحكم حتى توفي عام 2000. ينظر: عبد الفتاح ابو عيشة، موسوعة القادة السياسيين، (عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2005)، ص 98 ـ 100.

(6) للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة الأهرام المصرية، العدد 37864، 8 آب، 1990.

(7) كريمة زهدي القصاص، المصدر السابق، ص144.

وأشار بيان ايراني آخر في 10 آب 1990، الى رفض إيران اي تسوية للنزاع في الخليج العربي تمكن العراق من خلالها من الاحتفاظ بجزيرتي وربه وبوبيان، لأن ذلك سيكون بمثابة استسلاما للابتزاز من وجهة نظرها، وصرح الرئيس بما نصه: « **اذا أسفر حل أزمة الخليج سلمياً عن احتفاظ العراق بجزيرة بوبيان، فإن القوات الإيرانية ستبادر الى احتلال هذه الجزيرة**»[1]. كما صرح في اليوم نفسه «**يجب على العراق الخروج فورا من الكويت، وعلى أمريكا وحلفائها الخروج من المنطقة بلا تأخير، وأن اي تغير في حدود العراق غير مقبولة بالنسبة لإيران باي وجه من الوجوه**»[2].

ويبدو أن الحكومة الإيرانية كانت في حالة رفض مطلق لأي حل سلمي يتضمن تعديل الحدود الإقليمية لدولتين جارتين لها واحدة لأخرى، لأنها عدت ان اي تعديل للحدود بين العراق والكويت سيؤدي بالنتيجة الى دعم العراق وتفوقه سياسيا واقتصاديا، على الرغم من أنه لا يشكل أي خسارة جغرافية لإيران، ولكن يشكل تهديداً امنياً لها على وفق تبريراتها[3].

وفي ظل ظروف الأزمة، ساعدت إيران اللاجئين الكويتيين[4] في البحرين. فقام بنك الصادرات الإيرانية بتقديم عرض (16 منزلا) بالبحرين لتسكين العائلات الكويتية اللاجئة، وذكر مسؤول دبلوماسي من البحرين انه قد تلقى خطابا من رئيس مجلس إدارة البنك الايراني يعرض مساعدة مئات اللاجئين الكويتيين[5].

وفي السياق ذاته أصدر وزير الخارجية علي اكبر ولايتي في 11 آب بياناً دعا فيه إلى اعتماد العمل القائم على التعاون الإقليمي لحل الازمة، فهو الامر الوحيد الذي يضمن الأمن في المنطقة، موضحا أن أَيّ تغير في الحدود سيؤدي من وجهة نظر حكومته الى نتائج خطيرة على الأمن القومي الإيراني[6]. وفي تطور آخر أعلن الرئيس الإيراني بتاريخ 12 آب أمام الجيش الإيراني، «**ان وجود القوات الأجنبية في المنطقة قد أحدث توتراً فيها، وأن إيران هي البلد الوحيد الذي يستطيع العالم ان يعتمد عليه للدفاع عن أمن المنطقة ووارداتها النفطية**»[7].

(1) كريمة زهدي القصاص، المصدر السابق، ص145.
(2) نقلا عن: حاج عباس عطاري كرماني، المصدر السابق، ص96.
(3) رعد البيدر، المصدر السابق، ص281.
(4) للمزيد ينظر: صحيفة الأهرام، العدد 37866، 10، آب، 1990.
(5) صحيفة الأهرام، العدد 37868، القاهرة، 12 آب، 1990.
(6) للاطلاع على المعلومات ينظر: كريمة زهدي القصاص، المصدر السابق، ص146.
(7) للمزيد من التفاصيل ينظر: علي مفلح محافظة، العرب والعالم المعاصر، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009)، ص453.

وفي اليوم التالي 13 آب 1990 عقد المجلس الأعلى اجتماعاً، وأصدر بياناً أكد فيه «**عدم قبول الاحتلال العراقي للكويت باي شكل من الأشكال، وأن الحل الوحيد يبدأ بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت، وان إيران مستعدة للدفاع عن مصالحها اي ظرف كان**»[1].

ويظهر لنا مما سبق أن إيران خلال المرحلة الأولى من الاجتياح ركزت في سياستها تجاه الأزمة على إدانة الاجتياح وضرورة خروج القوات العراقية من الكويت، وعدم تغيير الحدود الدولية بينهما، ومحاولة إبراز دورها الإقليمي في حماية أَمن الخليج العربي.

وفي مثل تلك الظروف أقامت الحكومة العراقية اتصالات مكثفة مع نظيرتها الإيرانية، وبادرت في 15 آب الى الإعلان عن قبولها بجميع شروط إيران ومطالبها في نزاعها مع العراق ومتعلقات حربها معه، في محاولة لتحييدها وتأمين الجبهة الشرقية [2].

وكررت الإعلان في 17 آب برغبتها في إقامة علاقات طيبة بين الطرفين، مبنيةً على المصالح المشتركة وحسن الجوار وتوحيد جهود العراق وإيران في مواجهة القوات الأجنبية في المنطقة، فقدمت موافقتها على تسوية النزاع حول الحدود على اساس اتفاقية الجزائر لعام 1975، التي كان الرئيس العراقي صدام حسين قد رفضها من جانبه سابقاً، وكانت السبب المباشر لاندلاع الحرب في أيلول 1980 [3]، وموافقة العراق على عودة ما تبقى من الاسرى الإيرانيين الى إيران، وفعلًا تم تبادل الأسرى وعلى تزويد إيران بكميات يتفق عليها من النفط، وأن يعيد العراق كل الأراضي الإيرانية التي احتلتها قواته خلال حربه مع إيران، وموافقته على تحجيم دور المعارضة الإيرانية العاملة من خلال أراضيه والمقصود بها منظمة (مجاهدي خلق) [4]، واعلانه مسؤوليته عن حرب الثمان سنوات ودفع تعويضات لإيران إنْ أقرّ التحكيم الدولي ذلك [5].

(1) حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص71.

(2) المصدر نفسه.

(3) للمزيد ينظر: عباس آكاهي، اسرار جنك خليج فارس، (د. م: د. مط، 1991)، ص253.

(4) منظمة مجاهدي خلق، وهي أنشط منظمات المعارضة الايرانية واكبرها، أسست عام 1965 بهدف إسقاط نظام الشاه، أدت دورا كبيرا في أنتصار الثورة الإيرانية عامي 1978 ـ 1979، إلا ان الخلافات سرعان ما ظهرت بينهما وبين النظام الاسلامي الجديد، فأعلنت عن خلق تنظيم مسلح ضد السلطة الحاكمة منذ عام 1981. للمزيد من التفاصيل ينظر: نبذة من تاريخ منظمة مجاهدي خلق الايرانية، (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 1991)، ص83؛ صافي الياسري، اباطيل الباطل، (لندن: دار نشر الكتب، 2016)، ص 637.

(5) للمزيد ينظر: راشد ميرزا الصانع وآخرون، العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطورها، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2003)، ص9 ـ 12.

وفي المقابل أبدت إيران ترحيبها بالعرض العراقي، والتنازلات المقدمة منه التي تمثل انتصاراً ايرانياً، إلا أنها حرصت في الوقت نفسه على التفريق بين أمرين مختلفين بحسب وجهة نظرها، احدهما إيجاد تسوية لمشكلات الحرب مع العراق من جهة [1]، والثاني تأكيدها على ضرورة الانسحاب العراقي من الكويت من جهة أخرى، فقد واجهت مساعياً حثيثة من الجانب الكويتي، حينما زارها وزير الخارجية الكويتي في 24 آب 1990، ونقل خلال تلك الزيارة اعتذاراً كويتياً عن دعمها السابق للعراق في حربه ضد إيران، بعدها أعلن رفسنجاني: **«أنّ ايران لا تعارض الجهود الدولية لإخراج العراق من الكويت، لكنها تؤكد في الوقت نفسه أن القوات الأجنبية غير مرغوب فيها على المدى الطويل»**[2].

ومما تجدر الإشارة إليه إن ايران لم تقدم للجانب العراقي على ارض الواقع سوى تصريحات اعلامية ووعود سياسية فقط، اما المواد الغذائية والدوائية فكان اثرها محدوداً، ولم يستطيع تغيير المعادلة العسكرية والاقتصادية للعراق.

ويمكن القول أن هذه المبادرة السخية من جانب العراق في محاولة منه لكسب إيران إلى جانبه شكلت مكسبا للسياسة الايرانية، وحققت بعض الاهداف، وتمثل ذلك في التخفيف من الهجمات الاسلامية الايرانية في إدانة الاجتياح العراقي للكويت، وتحولها إلى التركيز على رفض الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة والتعاون مع العراق في مواجهة أمريكا وحلفائها، وأن هذا الوجود وحسب رأي إيران ليس القصد منه إخراج العراق من الكويت. بل ترسيخا للوجود الأجنبي في المنطقة، واستهدافا للجمهورية الإسلامية[3]. فضلًا عن أن إيران تيقنت من مخاطر وجود القوات العسكرية الأجنبية عموما والأمريكية على نحو الخصوص في المنطقة على امنها الوطني، وخوفها من قيام دولة كردية في شمال العراق بدعم أمريكي، وتشجيع اكرادها على القيام بالمثل في حال قيام الحرب وتفكك العراق[4].

(1) غانم السلطان، الغزو العراقي للكويت قراءة موجزة في جوانب من اشكالية الازمة، (القاهرة: مكتبة الاسكندرية، 1994)، ص 83 ـ 84؛ فتوح الخترش وآخرون: الغزو العراقي للكويت المقدمات الوقائع وردود الافعال التداعيات، (ندوة بحثية: الكويت، 1995)، ص 512.

(2) ينظر: يريسيا حياوي، سياسة جمهوري إسلامي، دار خليج فارسي تا، سقوط صدام حسين (د.م، د. مط، د.ت)، ص151.

(3) للمزيد من التفاصيل ينظر: أفراح ناثر جاسم، موقف إيران من حربي الخليج الثانية والثالثة، (مجلة مركز الدراسات الإقليمية: جامعة الموصل، 2005)، العدد 3، ص3.

(4) حاج عباس عطاري كرمائي، المصدر السابق، ص95.

وفي السياق ذاته أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بياناً أكدت فيه مساندتها للكويت، وابرزت بعض المعطيات، التي شملت إدانة العراق،والمطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية، لان استمرار الاحتلال سيعرض المنطقة لمزيدٍ من الخطر، الذي من ضمنه تمركز القوات الدولية(1).

وفي ظل ظروف التحسن الاولي في علاقاتها مع العراق وعدم الانتهاء من عملية تبادل الأسرى، أعلن وزير الخارجية الإيراني على أكبر ولايتي في 19 تشرين الثاني 1990 «**أنّ ايران في الوقت الذي تبدي فيه ارتياحها لخطوات السلام مع العراق، إلا أنها تتمسك بموقفها الرافض للغزو وضم الكويت، وأنها تشارك المجتمع الدولي في العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق**»(2). ومن جانب آخر وفي الوقت نفسه وافقت إيران على تزويد العراق بما يحتاجه من الغذاء والادوية بشرط دفع ثمنه. وعموما ومما لا شك فيه ان الموقف الإيراني الرسمي المعلن والعملي قام على التفريق بين ترسيخ التسوية السياسية مع العراق من جهة ورفض الاجتياح والضم من جهة اخرى. ففي كانون الثاني 1991، أعلن الرئيس الإيراني مجددا مع بدء العمليات العسكرية موقف بلاده من آخر مستجدات الأزمة بقوله: «**اننا لن نسفك دماءنا لكي نحقق للولايات المتحدة الأمريكية النصر، كما لن نسفك دماءنا لكي يبقى العراقيون في الكويت، ففي هذه الحالة سيصبح الخليج (الفارسي) غدا إقليماً عربياً، وتساءل: أليس ذلك هو الانتحار بعينه؟**»(3).

نخلص مما تقدم ان ردة الفعل ايران الاولى حيال الاجتياح كانت الصدمة والذهول والحذر، لكنها سرعان ما ادانته بصورة رسمية متخذة موقفاً منسجماً مع رؤية المجتمع الدولي، لكن دخول الولايات المتحدة على خط الصراع وخشية ايران من ذلك دفعها الى اتخاذ موقف تخدم به مصالحها القومية.

(1) ينظر: صحيفةالأهرام، العدد 37876، 20 آب 1990.

(2) للمزيد ينظر: عباس آكاهي، المصدر السابق، ص254، ينظر: غانم السلطان، المصدر السابق، ص83.

(3) للاطلاع ينظر: رعد البيدر، المصدر السابق، ص91.

المبحث الثاني

موقف ايران تجاه القرارات الدولية والمساعي الدبلوماسية

اولاً: موقف ايران من القرارات الدولية حيال اجتياح العراق للكويت:

استعملت القوى الغربية قرارات المنظمات الدولية سلاحا لمحاربة العراق وتطويقه واضعافه، واسباغ الصفة الشرعية على تدخلها في الازمة، والتأسيس لرسم هيمنتها على المنطقة والعالم. في وقت اخذ تأثير الاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية يتلاشى [(1)]، بعد أن كان يقف ندا لمخططات الولايات المتحدة في المحافل الدولية والإقليمية، وفي حين ساءت سياسة القطبين، طوال أربعة عقود، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في العالم أجمع[(2)]، الأمر الذي وفر لها هيمنتها الاقتصادية ونظامها الرأسمالي الفعال، فاستقرت بسيطرتها على المنظمة الدولية وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي، وسخرتها لتنفيذ مخططاتها الاستراتيجية ومصالحها التسلطية في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، والخليج العربي على وجه الخصوص[(3)]، فسعت إلى دفع الدول الأعضاء بالترهيب والترغيب الى

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: زليخة معلم ن دور ميخائيل غورباتشوف في سقوط الاتحاد السوفيتي 1985 ـ 1991، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خضير (بسكرة): كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2014)، ص121.

(2) محمود أمين، المتغيرات الدولية والإقليمية، وأثرها على الأمن الاجتماعي، رسالة ماجستير، (بغداد: الجامعة المستنصرية،2004)، ص475.

(3) وجدت الولايات المتحدة الأمريكية مصلحتها في هذا الاجتياح، فقد التقى الرئيس الأمريكي جورج بوش بالعاهل السعودي الملك فهد عارضا عليه المساعدة العسكرية من القوات الأمريكية لمساعدة السعودية، وفي 6 آب وصل وزير الدفاع الأمريكي على رأس وفد عسكري الى السعودية، كما وصل عدد من الطائرات والرجال والعتاد، وفي اليوم نفسه، التقى الرئيس بوش الصحافة في مكتبة واعلن عن العملية وطلب الدعم للقرار الذي اتخذه، وأن المهمة الموكلة للقوات الأمريكية دفاعية حتما، وحدد أربعة أهداف لها الانسحاب العراق من الكويت، وإعادة الحكومة الكويتية وأمن الخليج العربي وحياة الامريكيين، للمزيد ينظر: بيار سالنجر، حرب الخليج، (بيروت: دار ازال للتوزيع والنشر، 1991)، ص194.

اصدار القرارات الدولية من مجلس الأمن الدولي لتوجيه الضربة القاضية للعراق وتدمير بنيته الاقتصادية وتصفية قواته العسكرية بعد أن كان ركنا أساسيا من المنظومة الأمنية المحلية في الخليج العربي، الذي طالما سعت الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة عليه لاعتبارات اقتصادية وجيوستراتيجية معروفة خصوصا بعد معرفة نوايا الرئيس العراقي صدام حسين من وجهة نظر الولايات المتحدة، بأنه يسعى لهيمنة عراقية على الخليج العربي لتحقيق مصالح عربية بدلا عن الهيمنة الأمريكية[1].

ان تفوق العراق العسكري وطموحاته القيادية في الخليج، لابد وان يتعارض بالنتيجة مع طموحات إيران الإقليمية، ويدفعها نحو وضع الخطط المناسبة لتدمير الآلة العسكرية العراقية التي طالما رغبت الولايات المتحدة بتدميرها، وكذلك نسف القاعدة الاقتصادية [2].

وهكذا سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعوة مجلس الأمن الدولي إلى اجتماع عاجل في 2 آب 1990، ليوفر أعضائه الغطاء الذي تحتاجه لتوجيه الضربة القاضية للعراق وتصفية قدراته العسكرية وتدمير بنيته الاقتصادية، وقد تمكنت من اصدار القرارات الصارمة هذه، من دون أن تلقي معارضة تذكر من سائر الأعضاء في مجلس الأمن، وكان أقصى ما استطاعت الدول التي كانت ترتبط بعلاقات وثيقة مع نظام صدام حسين في مجلس الأمن، هو الامتناع عن التصويت او الغياب عن حضور الجلسة [3].

وفي المدة التي حدث فيها الاجتياح حتى قيام حرب الحلفاء على العراق اي عند 2 آب 1990 وحتى 17 كانون الثاني 1991 اصدر المجلس 12 قرارا، إلى جانب وقوف المنظمة الدولية بكاملها ضد هذا الحدث، وضد الظلم الذي أعلنه العراق، بهدف الغاء الصفة القانونية الدولية لدولة الكويت[4].

(1) للاطلاع على المعلومات ينظر: عزة مصطفى محمد أحمد، الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن تجاه القضايا في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، (1990/2003)، (ليبيا، العراق، فلسطين)، رسالة ماجستير، (جامعة الخرطوم: كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية قسم العلوم السياسية، 2004)، ص114.

(2) ينظر: عقيل الخفاجي، صحف ومنظمات: المنظمات الدولية في الصحافة العربية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص22.

(3) للاطلاع على التفاصيل ينظر: أحمد رائف، على حافة الكارثة أوراق أزمة الخليج السرية، (القاهرة: مطابع الزهراء للإعلام الحربي، 1991)، ص13.

(4) لمزيد من المعلومات ينظر: وليد الخالدي، أزمة الخليج الجذور والنتائج، (مجلة الدراسات الفلسطينية: بيروت، 1991)، العدد 5، ص14.

وكنتيجة للانسجام بين كل من سياسة الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي[1]، وبريطانيا، وفرنسا والصين في إطار ما يسمى بالمجتمع الدولي وأعضاء الأمم المتحدة في هذه الأزمة تحديدا، صدرت قرارات اقتصادية نفذت بفعالية وقوة لم تكن قد حدثت من قبل، وذلك بسبب توحد المصالح بين هذه الدول، فقد استغلت هذه الدول التغطية السياسية والقانونية لعملياتها تحت مبرر إدانة الغزو العراقي للكويت، فضلا عن إضفاء الشرعية على تصرفاتها الخاصة بأزمة الخليج، وذلك من خلال الاستناد إلى قرارات مجلس الأمن، الذي ألزم جميع الدول بالامتناع الكامل عن توفير اي مشاريع صناعية او تجارية او اي أموال او اي مواد مالية او اقتصادية أخرى لدولة العراق وحكومتها، إلا أن العراق لم يستجب لها، واصر على رفضه الانسحاب من الكويت، فضلا عن رفضه المساعي السلمية تجاه الأزمة من قبل بعض الدول الأعضاء كفرنسا والاتحاد السوفيتي[2].

وكانت بادرة تلك القرارات التي صدرت القرار رقم 660 الذي صدر مساء يوم الاجتياح نفسه في يوم 2 آب 1990، وصادق عليه ممثلو الدول، التي أدانت الحدث، وطالبت بالانسحاب الفوري لقوات الجيش العراقي من دون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في 1 آب 1990، ودعى العراق والكويت الى البدء فورا في المفاوضات وحل خلافاتهم، كما قامت الولايات المتحدة وتنفيذا لذلك القرار بتجميد فوري لكافة ممتلكات الحكومتين العراقية والكويتية التي تخضع للسلطة القضائية الامريكية، ومنع التعامل التجاري مع الكويت [3].

وبعد بضعة أيام فقط، اي في 6 آب 1990، صدر القرار الثاني رقم 661، الذي يعد من أهم القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في تاريخه، اذ فرض نظاماً شاملاً من العقوبات لإجبار

(1) للمزيد ينظر: خلف عبد الجليل ياسين الزهري، العراق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، (مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، كلية الرافدين الجامعة، 2013)، العدد 32، ص11.

(2) على الرغم من علاقة الاتحاد السوفيتي بالعراق الا ان المصلحة السياسية تغلبت في النهاية وقام الاتحاد السوفيتي بإدانة الاجتياح، ووافق على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بإدانة الاجتياح والضم، وحاول السوفيت استغلال هذه الأزمة لتثبيت صورتهم أمام العالم ما بعد الحرب الباردة، فموسكو وواشنطن لهما مصالح مشتركة في الشرق الأوسط وتعاون السوفييت مع واشنطن اهم بكثير من إقامة علاقات غير ثابتة مع أنظمة حكم العالم الثالث التي قد تستخدم قوتها المحدودة دون انذار وهو ما لم يضعه النظام العراقي في حساباته منذ الاجتياح، ينظر: صالح خلف صالح، أثر الاجتياح العراقي= =للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية (1988 ـ 2008)، رسالة ماجستير، (عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ـ كلية الآداب، 2010)، ص52.

(3) للتفاصيل ينظر: عبد الستار الطوبلة، أزمة الخليج حرب ام سلام، (القاهرة: مكتبة مدبولي،1991)، ص145.

العراق على الالتزام بتنفيذ متطلبات القرار 660، الذي يدعو للانسحاب الفوري من دون قيد أو شرط، وقد نص على فرض حظر على الواردات والصادرات من العراق واليه، واستثنى من ذلك ولأسباب إنسانية المواد الغذائية والطبية، وتجميد أموال العراق والأموال المملوكة له في الخارج[1]، كما اصدر مجلس الامن القرار رقم 662 الصادر في 9 اب 1990 والذي قرر عدم شرعية ضم الكويت للعراق، وعدى جميع الدول والمنظمات الدولية الى عدم الاعتراف بهذا الانضمام[2].

وخلال تلك المدة التي صدرت هذه القرارات، كان الموقف الإيراني وكما ذكرنا سابقا، يتسم بالهدوء والترقب إزاء حدث الاجتياح، ربما نتيجة للمراسلات التي كانت قد حدثت بينها وبين العراق، تحديدا بين الرئيسين صدام حسين ورفسنجاني، حيث اشار هذا الموقف الى ان ايران والعراق قد توصلتا الى صفقة ما حول مستقبل الأوضاع في الخليج، خصوصا بعدما كان موقفها غامضا إزاء القرارين الدوليين الذي اتخذهما المجلس الدولي في 2 آب و6 آب 1990 [3].

وعلى الرغم من الموقف الإيراني المعلن الرافض للاجتياح، فإنها لم تتخذ موقفها مماثلاً من القرارات الدولية المذكورة، وأدى صمتها وعدم وضوح موقفها الى شك بعض الدول العربية فيما اذا كانت إيران قد توصلت إلى عقد صفقة مع العراق حول أوضاع الخليج، فتحركت سوريا ذات العلاقات الخاصة مع إيران، واستقبلت في 6 آب 1990 بمدينة دمشق وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي، وتم التباحث حول التطورات الأخيرة وكما تم ذكره سابقا، حيث أعلن «**ان بلاده لا تقبل اي تغيير أو تعديل على الحدود الكويتية في البر والبحر**»[4]، وكرر رفض حكومته لقرار ضم الكويت للعراق تحت مسمى الوحدة الاندماجية، وفي تلك الأثناء، بدأت محاولات الولايات المتحدة ايضا من خلال تركيا لمعرفة مدى التزام إيران بالقرار

(1) لمزيد من المعلومات ينظر: عبد الكريم العلوجي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الأمريكي، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر،2007)، ص87؛ يا زيد بلايل، مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وآليات الرقابة عليها لحفظ السلام والأمن الدوليين، (جامعة محمد خضير: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، د. ص.

(2) عبد الحسين شعبان، بانوراما حرب الخليج وثيقة وخبر دراسة ونصوص قرارات مجلس الامن الدولي 1990 ـ 1994، (لندن: دار البراق، 1994)، ص 34.

(3) للتفاصيل ينظر: عبد الحسين شعبان، المصدر السابق، ص21.

(4) للاطلاع ينظر: كريمة زهدي القصاص، المصدر السابق، ص144.

رقم 661 الخاص بالحظر الاقتصادي على العراق، والتمهيد باتصالات مباشرة بين طهران وواشنطن[1].

ويبدو أن الجانب التركي استطاع الحصول على تأكيدات بالتزام إيران بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأزمة واعلانها أنها على الحياد بين المعسكرين، وكان ذا أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، أما محاولة الرئيس العراقي بالمراسلات والاتصالات فكانت لتحييد إيران ودفعها لعدم التجاوب مع الجهود الدولية الساعية إلى احكام الحظر الاقتصادي على العراق[2].

ويمكن القول أن إيران لم ترمِ نفسها في أي خندق، بل وقفت الى جانب مصلحتها فحسب، ولم تدخر جهدا في استعمال اي طريق في الازمة يحقق لها المزيد من المكاسب، وينطبق ذلك على موقفها من القرارات السابقة، فالتزامها بها لم يكن يعني انحيازها لطرف دون آخر، بقدر ما كان تحقيقا لمصلحة ذاتية وطنية لها، لذلك أعلنت إيران منذ البدء بموقفها الحيادي، والتزامها بالقرارات الدولية الصادرة بحق العراق ومنها القرار رقم 660 الصادر في 3 آب 1990، وقبلت بتطبيق الحظر الاقتصادي وتأييد القرار 661 [3] وفي الوقت نفسه اكدت ان وجود الولايات المتحدة غير مرغوب به في منطقة الخليج العربي، من خلال تصريح رئيس برلمانها «**على العراق ان تخرج من الكويت، وعلى الولايات المتحدة أن تخرج من المنطقة**»، ثم ان ايران بعثت برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة (خافيير بيريز دي كويلار (البيرو) (Jarier perez De Cuellar)[4]، اكدت فيها احترامها لقرارات مجلس الأمن ومنها القرار 661، المتضمن فرض الحظر الاقتصادي على العراق، ودعت إلى الالتزام به وقوبل هذا التأييد بارتياح من جانب بعض الدول العربية ومن جانب آخر فإنها وافقت على تزويد العراق بالغذاء والادوية مقابل النفط والوقود لاعتبارات إنسانية بحسب قولها[5].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه، ص145.

(3) للمزيد ينظر: عبد العظيم رمضان، الاجتياح العراقي للكويت، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1990)، ص25.

(4) (البيرو) ولد في ليما ـ بيرو في 19 كانون الثاني 1920، وهو محامي ودبلوماسي، تولى مهام منصبه أمينا عاما للأمم المتحدة 1 كانون الثاني 1982، وفي 10 تشرين الأول 1986 عين أمينا عاما لمدة ثانية اعتبارا من 10 يناير 1987، وفي عهده أصدرت الأمم المتحدة عدداً من القرارات المتعلقة بالعراق والمتضمنة فرض عقوبات اقتصادية عليه، للمزيد من التفاصيل ينظر: شبكة المعلومات الإلكترونية الانترنيت، https// .www.an.org

(5) للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الحميد الجوهري، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق جرد لإحداث المنطقة خلال 1990 ـ 1991، (بغداد: وزارة الثقافة والاعلام، 1994)، ص462.

لذلك نلحظ ان ايران كانت تعلن التزامها بالقرار 661 وفرض الحصار الاقتصادي، لكنها في الوقت ذاته أكدت مراراً للعراق على استمرار تعاونها في دعمه، في ما يخص المواد الغذائية والطبية وغيرها مما يسمح به الجانب الإنساني خصوصاً بعد التنازلات التي قدمها الجانب العراقي في 15 اب الى الحكومة الايرانية، نتيجة العروض التي بات الرئيس العراقي صدام حسين يقدمها بين الحين والاخر الى الجانب الإيراني محاولة منه للحصول على أكبر مساندة سياسية واقتصادية، تمكنه من فتح ثغرة او طريق لتوفير الغذاء والدواء لعبور فترة الحصار، ومواجهة ما يفرضه الحصار على دولته [1]، لا سيما وان ايران هي الاقرب جغرافياً للعراق[2]، إلا أنها ظلت راغبة في إجراء الاتصالات مع الدول الكبرى والتفاوض على حجم ما تقدمه الاخيرة من اغراءات لها، لكي تؤدي دورا فعالا في احكام الحظر الاقتصادي على العراق، وفي الوقت الذي أعلنت فيه اهتمامها بترسيخ التسوية السياسية مع العراق، إلا أنها لم تعلن ممانعتها او رفضها تماما توجيه ضربة للآلية العسكرية العراقية الهائلة لما في ذلك من نتائج استراتيجية لمستقبل إيران، وترجيح كفتها في الخليج العربي[3].

وحرصت إيران على توضيح مواقفها في وسائل الإعلام الرسمية، حيث سربت تصريحات لمسؤولين رفيعي المستوى بأنها ملتزمة بالقرارات الدولية، فقد نشرت الصحف عن مصادر برلمانية ايرانية اكدت «**ان ايران ليست مستعدة لمساعدة العراق على كسر الحصار الاقتصادي المفروض عليه، ولن تخالف العقوبات الاقتصادية التي قررها مجلس الأمن لان ذلك سوف يفسد الانتصار الذي حققته إيران على العراق**»[4]، كما أكد علي أكبر ولايتي «**ان ايران سوف تلتزم بالمقاطعة الدولية للعراق على الرغم من مبادرة السلام العراقية**» وصرح أمام شبكة (سي بي اس) الأمريكية «**ان العقبة التي كانت قائمة أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم598، كانت تتمثل في قبول معاهدة 1975**»[5].

(1) ينظر: غانم السلطان، المصدر السابق، ص83، منهل الهام عبد ال غفراوي، المصدر السابق، ص298.

(2) ينظر: ميشال نوفل، موقع العلاقات العربية الإيرانية في إطار العالم الإسلامي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص902.

(3) للمزيد من التفاصيل ينظر: سحر عبد الله حماد بشير، أثر النظام الدولي على السياسات الخارجية لإيران في الفترة 1979 ـ 2014، أطروحة دكتوراه، (جامعة النيلين: كلية الدراسات العليا ـ قسم العلوم السياسية، 2018)، ص122.

(4) ينظر: فيلبس بنيس، محاولة لفهم الأزمة الأمريكية الإيرانية، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018)، ص63، مهدي فليح ناصر الصافي، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، (جامعة البصرة: كلية الآداب، 2000)، ص197.

(5) خالد بن سلطان، المصدر السابق، د. ص، للمزيد ينظر: الأهرام (صحيفة)، القاهرة، العدد 37873، 17 آب 1990.

نشرت وسائل الاعلام في 18 آب 1990 حواراً لممثل إيران لدى منظمة الأمم المتحدة الدكتور كمال خرازي[1] اجرت معه قناة (سي ان ان) التلفزيونية الأمريكية بشأن مواقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الهجوم العراقي على الكويت، اذ قال كمال خرازي «**ان ايران تعتبر نفسها ملتزمة بقرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص اعتداء العراق على الكويت، وحل الخلافات بين إيران والعراق لا يعني خرق هذه الالتزامات، اي اعتراف صدام حسين بمعاهدة 1975 يعد انتصاراً لنا، وينبغي تقييم هذه القضية بعيدا عن التطورات الأخيرة في الخليج (الفارسي) والنزاع بين العراق والكويت، وتعد هذه المبادرة خطوة أساسية باتجاه الحل النهائي للاشتباكات في الخليج (الفارسي)، وهي مؤثرة بلا شك على المنطقة كلها، وكذلك على النزاع بين العراق والكويت، أما بشأن مفاوضاتنا مع العراق، فقد أطلعنا الأمين العام للأمم المتحدة على تغيير اساسي حصل في موقف العراق من معاهدة 1975، وأننا ملتزمون بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 661 وفرض الحصار على العراق، اننا ندعم اي خطوة بإشراف مجلس الأمن الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة بهذا الخصوص**»[2]، وفي السياق نفسه وفي تصريح اخر للرئيس الإيراني رفسنجاني قائلا: «**إن قبول إيران لهذا التنازل لا يعني على الإطلاق اننا مستعدون لتأييد او مساعدة العراق، وأن الجمهورية الإيرانية الإسلامية تفاوض اي عدوان على دولة اسلامية، وأن السلام مع العراق قضية منفصلة عن العدوان العراقي للكويت، وأننا ملتزمون بقرارات مجلس الأمن الدولي، وأن إيران متمسكة بموقفها الذي أعلنته وهو ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت لإعادة السلام إلى المنطقة**»[3].

ويمكن القول أن إيران دعت مجلس الأمن لتنفيذ قراراته بفرض العقوبات ضد العراق وبهذا الشأن فقد صرح علي أكبر ولايتي: «**ان انسحاب العراق من الكويت قد يكون بداية انسحاب كافة القوات الأجنبية من الخليج**» [4]، كما ذكر ان ايران ترحب بموافقة العراق على قبول الالتزام بنود واتفاقية الجزائر لعام 1975، وقبوله بتنفيذ القرار 598، موضحا أن التطور الأكثر أهمية الان هو عدم تصعيد الأزمة بحيث تسير الى ما هو ابعد واخطر من المدى الذي

(1) كمال خرازي: ولد عام 1944 في طهران، درج في سلم الدبلوماسية الايرانية من عام 1979 ومن 1980 حتى 1989، كان نائب مدير وكالة الاخبار الايرانية، واثناء حرب الخليج كان عضواً في مجلس الدفاع الاعلى. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الانترنت الويكيبيديا ar. M. Wikipedia. Org.

(2) للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة إطلاعات 5/27 /1369، 18 آب 1990.

(3) الأهرام، (صحيفة)، القاهرة، العدد 37873، 17 آب 1990.

(4) المصدر نفسه.

وصلت إليه ودعا مجلس الأمن بتنفيذ قراراته، وتحقيق التعاون الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة، كما صرح في راديو مونت كارلو انه «**يفضل تسوية إقليمية للازمة، وأكد أن إيران ستطبق الحظر الاقتصادي على العراق**»[1].

وعلى الرغم من تقديم الجانب العراقي لكثير من التنازلات الى إيران الا انها بقيت توجس خيفة من النوايا العراقية في المستقبل، ووضعت الكثير من الشكوك والتساؤلات حولها، وهذا ما عبرت عنه بعض الصحف الإيرانية في 20/آب /1990 بتصريح لها «**ان رجلا يستدير فجأة بزاوية 180 درجة، يمكن أن يتغير فجأة في الاتجاه المعاكس، وأن المضطربين عقليا هم وحدهم الذين يتصرفون على هذه الشاكلة**»[2].

وقد كرر رفسنجاني موقف بلاده في تصريح له في 9 تشرين الثاني 1990، الداعي إلى انسحاب العراق غير المشروط، ومعارضة تسليم جزر الكويت للعراق، كما أعلنت عن عزمها والامتثال لقرار مجلس الأمن الدولي 661 الصادر في 6 آب 1990، والقاضي بفرض المقاطعة الشاملة مع العراق، وتأكيد وزير الخارجية علي أكبر ولايتي الالتزام بالعقوبات من قبل بلاده كما قررتها الأمم المتحدة[3].

وعند صدور قرار مجلس الأمن رقم (678) في 29 تشرين الثاني 1990 الذي خول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة استعمال كل الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية، لكي ينفذ العراق قراراته الخاصة بأزمة الخليج الثانية، بعد مهلة أعطيت للعراق لكي ينسحب من الكويت، من تاريخ صدوره ولغاية 15 كانون الثاني 1991 [4].

أعلنت إيران عن موقفها الرسمي المحايد تجاه ما اسمته (الأزمة)، إلا أنها حاولت أن تستغل الموقف لكي تطرح نفسها باعتبارها الطرف الإقليمي الوحيد القادر على حماية أمن الخليج ودوله من اطماع العراق وتهديداته.

ولتمد جسور كانت قد قطعت مع دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل أن يصبح لها صوت في اي ترتيبات أمنية، وتتفق عليها بعد انتهاء الأزمة، وحاول تقديم إيران على أنها

(1) للمزيد ينظر: الأهرام، (صحيفة)، القاهرة، العدد 37877، 21 آب 1990.
(2) ينظر: الأهرام، (صحيفة)، القاهرة، العدد، 37881، 25 آب 1990.
(3) للاطلاع على التفاصيل ينظر: نيفين مسعد، المصدر السابق، ص230.
(4) للمزيد من المعلومات ينظر: محمد سالم الكواز، المصدر السابق، ص14.

المحور الإقليمي اللائق لفرض منظومة أمنية مستقبلية، حيث قال في تصريح له: «**ان ايران هي البلد الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه للدفاع عن امن المنطقة الخليجية، وحماية مواردها النفطية**»[1].

وبناءً على ذلك توجه وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي الى سوريا وتركيا، وباكستان، والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وأثار موضوع دور إيران في الدفاع عن المنطقة، بعدما أثبت الاجتياح العراقي للكويت عجز دول المجلس المذكور في الدفاع عن نفسها، وأكد أنه يجب الاعتراف بالدور الإيراني وأهميته في امن الخليج[2].

وفي البيان الختامي لمؤتمر مجلس التعاون الخليجي، الذي عقد في الدوحة للمدة 22 ـ 25 كانون الأول 1990 [3]، اشار ان مهمة البحث في إمكانية التوصل إلى تعاون وثيق بين دول المجلس وإيران في المجالات الأمنية والمستقبلية، وفي أعقاب المؤتمر مباشرة أجرى وزير خارجية الكويت زيارة لطهران في 27 كانون الأول 1990، وعبر فيها عن اعتزازه بدور ايران في أمن الخليج بقوله: «**انه دون الوجود القومي المؤثر لإيران في المنطقة لا يمكن أن يكون هناك امن لدول الخليج**»[4].

ومما تجدر الإشارة إليه أن تصريحات الحكومة الإيرانية بشأن القرارات الدولية، كان يرافقها موقف ثان مبطن، اي انها أتبعت سياسة مزدوجة، فكانت من ناحية تؤيد تطبيق القرارات، لكنها تعلن من ناحية أخرى معارضتها لتجاوز مجلس الأمن الدولي حدود صلاحياته في

(1) عبد الحسين شعبان، المصدر السابق، ص24.

(2) للتفاصيل ينظر: منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979 ـ 2000، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص133.

(3) ذكر في البيان الختامي: يرحب المجلس برغبة جمهورية ايران الاسلامية في تحسين وتطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون كافة، ويؤكد المجلس اهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات المعلقة بين ايران والدول الاعضاء، لكي تتمكن دول المنطقة من الشروع في تحقيق اهدافها المنشودة وتسخير مواردها لاغراض التنمية الاقتصادية الشاملة، ويؤكد المجلس رغبته في اقامة علاقات متميزة مع ايران على اساس من حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين والتراث التي تربط بين دول المنطقة. بيانات المجلس الاعلى، البيان الختامي للدورة الحادية عشرة، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الالكتروني، gcc ـ sg.org

(4) فهد مزبان خزار الخزاز، تطور العلاقات الايرانية ـ الكويتية في اعقاب حرب الخليج الثانية 1991 ـ 2005 (رؤية استراتيجية)، (مجلة دراسات ايرانية: جامعة البصرة، 2011)، العدد13، ص26؛ محمد سالم الكواز، المصدر السابق،ص15.

بعضها فقد وجه الرئيس الايراني رفسنجاني انتقاده لمجلس الأمن الدولي في 10كانون الاول 1990 لاتخاذه موقفا مزدوجا إزاء قضايا المنطقة، ومن جهة اخرى يدين الاجتياح العراقي للكويت، ويعمل بكل ما في وسعه لإنهاء الاحتلال، لكنه يغض النظر عند سلب حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وسيادته، كما أنه انتقد وجود القوات الأجنبية في المنطقة، ومن جانب آخر اكد الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي، وضرورة انسحاب العراق من دون قيد أو شرط، متمنيا حل الأزمة الجديدة بطرائق سلمية[1].

وقد عزز ذلك الموقف تصريحات وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي في4 كانون الأول 1990 خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره النمساوي، اذ وصف ولايتي قرار الانسحاب من الكويت خطوة إيجابية، وعدّ الالتزام بالقرارات الدولية حلا واقعيا للحيلولة دون وقوع المنطقة في المزيد من المشاكل[2]. ويظهر لنا مما سبق أن الموقف البراجماتي الذي يقوده رفسنجاني، هو الذي يخطط ويقود لأكبر قدر ممكن من المكاسب عبر وسائل معينة وغير معلنة.

ثانيا: ـ التعاون الاقتصادي (الإيراني ـ العراقي) والاتفاقيات بين الطرفين

لم تر إيران مانعا من انبثاق العلاقات الدبلوماسية مع العراق بناءً على طلب الأخير، الذي شعر بأهمية الجانب الإيراني الممتد مسافة 1500 كم على الحدود معه. وان اي اشارة إيجابية تأتي من هناك تسهم في تغير موقف الحصار المفروض عليه بموجب القرار رقم 661، ويعد ذات قيمة عليا. لذلك بعثت الحكومة العراقية عدة وفود الى إيران حول إعادة العلاقات بين الجارين، وقد وجد العراقيون أن من بين المطالب الإيرانية انسحاب قوات الجيش العراقي من كامل الاراضي الإيرانية، وإطلاق سراح ما تبقى من اسرى الحرب، والاعتراف باتفاقية الجزائر لعام 1975 المتعلقة بشط العرب، كما طلب العراق تطبيع العلاقات مع إيران، والموافقة على زيارة وفد عراقي رسمي الى طهران، للتباحث حول التعاون في شتى المجالات وإنهاء ملف الأسرى بين البلدين. كما وافق على دفع تعويضات لإيران عن الخسائر التي طالبت بها الاخيرة بعد وقف الحرب[3].

(1) اطلاعات ,المصدر السابق،4 كانون الاول 1990.

(2) اطلاعات، المصدر السابق، 24شباط 1991.

(3) للمزيد ينظر: عبد القادر ياسين واخرون، التحول العاصف سياسة ايران الخارجية بين عهدين، (القاهرة: مكتبة مدبولي،2006)، ص269؛ فتحي ذياب سبيتان، المصدر السابق، ص113.

سارع العراق إلى إرسال وفد رفيع المستوى إلى طهران في 9 أيلول 1990 برئاسة وزير الخارجية العراقي (طارق عزيز)[1]، والتقى الوفد مع وزير الخارجية الإيراني (علي اكبر ولايتي) وبحث الطرفان أثناء اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين، وتم مناقشة موقف إيران من أزمة الخليج وتطورها، وبذل جهودا كبيرة تهدف إلى كسر طوق العقوبات والحصار المفروض على العراق، وبيع النفط، كما أكد مسؤول في صناعة النفط الايرانية في حوار أجرته صحيفة New York Times، ان بلاده احدى الدول الأعضاء في أوبك ممن رفضت الاستجابة لضغوط الولايات المتحدة[2].

وخلال مدة يومين فقط من المحادثات اي في يوم 10 أيلول 1990 أعلن كل من العراق وإيران عن إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما والتخفيف من عبئ العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن، وصرح وزير الخارجية العراقي ان ايران استجابت للطلبات العراقية، ووصف المفاوضات بأنها إيجابية ودودة وعملية، كما أن موافقة ايران في 13 أيلول على المباحثات وبيع المواد الغذائية والادوية للعراق مقابل البترول والنفط.اذ تفهمت حاجة العراق إلى مواجهة الحصار المفروض دوليا، ورأى الجانب الإيراني انه من غير الصحيح ان تشمل العقوبات الإمدادات الطبية اللازمة، وتأمين الادوية والأغذية الحاصلة للعراق، وان ذلك من شأنه تغير المعادلة لصالح العراق، ومساعدته لتحقيق كل الجهود في وجه الحصار لشهور عدة قادمة في حالة تحقيق ذلك.[3]

حصلت إيران على مكاسب جديدة من تلك الزيارة، فقد تم الاتفاق ان يقوم العراق بتزويدها بما يستطيع من المنتجات النفطية المكررة، نتيجة تضرر مصافيها في حربها الأخير معه. مقابل منحه السلع الغذائية التي يحتاجها العراق بسبب الحصار. فضلا عن ذلك فإن إيران كانت تنوي تصدير كميات كبيرة من الحبوب الى العراق بعد شرائها من الارجنتين، وأعلن أنها تتفق مع الحصار الا ما يسمى الاغراض إلانسانية، وتناقلت وسائل الإعلام شكوكا مفادها أن صفقة الحبوب الإيرانية يمكن أن تكون منحصرة لتلبية المتطلبات الداخلية فقط،

---

(1) طارق عزيز: سياسي عراقي ولد عام 1936 من عائلة مسيحية، درس في بغداد، وتخرج من كلية الآداب بجامعة بغداد عام 1958، انتسب إلى حزب البعث، وعمل رئيسا لتحرير صحيفة الجماهير عام 1958، ورئيسا الثورة عام 1968 ثم عين وزيرا للاعلام عام 1977 وأصبح نائبا لرئيس الوزراء بين عامي 1979ـ 1983، ثم وزيرا للخارجية حتى عام 1991،وبعد الغزو الامريكي للعراق 2003 قام بتسليم نفسه الى القوات الامريكية، توفي عام 2015. ينظر عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص751.

(2) by Youssef M. Ibrahim, as the Iraqis search for support they will restore full Iran ties ,the new york times,(1923 ـ current),sep11,1990, pg.A1.

(3) احمد ابو مطر، الحظر الايراني وهم ام حقيقة، (عمان: دار البيروني للنشر والتوزيع، 2016)، ص123.

وان احتمال إعادة تصديرها عبر الاراضي العراقية يبقى واردا، حالها حال الكثير من الموارد الأخرى. وقد رصدت أجهزة الاستخبارات الأجنبية ان إقبال إيران على أسواق الحبوب بدأ يأخذ وتيرة اقوى وأن بعضا من صفقاتها يتم تحويله إلى العراق، كما ربطت تلك المعلومات مع ما تمخض أثناء المحادثات العراقية الإيرانية التي تمت في طهران، وتم الاتفاق فيها على خرق الحصار وتفعيل التجارة عبر الحدود [1].

وفي خضم إعادة العلاقات الثنائية بين إيران والعراق، وبيان التزام إيران بالمقاطعة الدولية للعراق بحسب ما أعلنت، فقد ذكرت وسائل الإعلام بان إيران تقوم بإعادة شحن المواد الغذائية التركية التي تصدرها إليها الى العراق في انتهاك الحظر الدولي، وان سائقي شاحنات اتراك افرغوا كميات من اللحوم والخضر داخل الحدود العراقية، وان كميات كبيرة من اللحوم والمواد الغذائية والسكر التي تصدر الى إيران، ازدادت بشكل كبير خلال الأشهر القليلة الماضية [2].

وفي 9 كانون الثاني جرى لقاء بين وفد عراقي برئاسة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزت ابراهيم الدوري [3]، مع نائب رئيس الجمهورية الإيراني حسن حبيبي[4]، وبحث الطرفان امر

---

(1) Seib ,Gerald F, Beter Trull Staff, Iran may grain from Argentina and send some Iraq despite embargo, the new york times,(1923 ـ current),sep14,1990,pg.A3.

(2) للاطلاع ينظر: محمد طلوعي، جنك خليج فارسي واينده خاورميانه، (طهران: منشورات طهران، 1991)، ص215 ـ 2016؛ الأهرام، (صحيفة)، القاهرة، العدد، 37910،22 ايلول 1990.

(3) عزت ابراهيم خليل الدوري: ولد عام 1942 في سامراء، وبعد ذلك انتقل إلى بغداد لإكمال دراسته، وانظم الى حزب البعث وعين بعد انقلاب 1968 رئيسا للجنة العليا للعمل الشعبي وأصبح عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث، وفي عام 1969، أصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة ثم تولى مناصب عدة منها وزيرا للزراعة عام 1969، وفي عام 1974 عين وزيرا للداخلية وفي عام 1979 عين نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة، وبعد الغزو الامريكي للعراق 2003 اختفى عزت الدوري، واعلن حزب البعث العراقي انه تسلم منصب الامين العام للحزب خلفاً للرئيس العراقي السابق صدام حسين بعد اعدامه 2006. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج4، ص104

(4) حسن حبيبي: سياسي ايراني، ولد عام 1937 في طهران، درس علم الاجتماع وحصل شهادة الدكتوراه في القانون وعلم الاجتماع من جامعة السوربون في فرنسا، شغل مناصب كثيرة، منها وزيراً للثقافة في حكومة مهدي بازركان، ووزير العلوم والتعليم العالي ثم وزير العدل في حكومة مير حسين موسوي، والمساعد الاول لرئيس الجمهورية في حكومة هاشمي رفسنجاني والحكومة الاولى للسيد محمد خاتمي، ورئيس مجم اللغة الفارسية، توفي عام 2012.ينظر احمد فاضل السعدي الجادري، موسوعة اعلام الثورة الاسلامية في ايران 1963 ـ 2013، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2017)،ص106 ـ 107.

العلاقات بينهما، وتقدم العراق بطلبات الى الجانب الإيراني، لتفعيل التعاون، وفتح حركة النقل الجوي بين البلدين، وربط مطار البصرة الدولي بالخطوط الجوية الإيرانية، الا ان الإيرانيين، ارجؤوا توقيع الاتفاقيات الى حين زيارة وفد ايراني الى بغداد لكن الوفد المعوّل عليه لم يصل قط[1].

ويظهر من خلال ذلك أن إيران تعاملت مع كل الأطراف المتنازعة بما يخدم مصالحها العليا، فمن جهة أعلنت دعمها لقرارات الأمم المتحدة ضد العراق واجتياحه للكويت، ومن جهة أخرى عملت على خرق تلك القرارات من أجل زيادة ناتجها ومبيعاتها الغذائية، وحققت فائدتها بفرض شروطها على العراق كي تعيد العلاقات معه، وزادت ارباحها من ارتفاع أسعار النفط العالمية صادراتها من النفط الخام.

وكان من شأن التقارب الإيراني العراقي بعد الاجتياح ان يسبب قلقا شديدا للولايات المتحدة، وهذا ما صرحت عنه الصحف اليومية في العاصمة الأمريكية واشنطن، فقد نشرت صحيفة New York Times الامريكية مقالاً بعنوان New Headache for U.S (صداع جديد للولايات المتحدة) بتاريخ 16 اب 1990. أورد فيه ما نصه: «**ان ايران غادرت موقعها كمصدر تهديدي للعراق، وتحولت إلى وسيلة مفيدة له ممكن من خلالها التحايل على العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة، فتسوية الخلافات ولو مؤقتا بين البلدين كان له تداعيات خطيرة بالنسبة لواشنطن**»[2].

وفي السياق نفسه وفي خضم إعادة العلاقات الثنائية بين العراق وإيران، زار الرئيس السوري حافظ الأسد إيران في 21 أيلول 1990 استغرقت الزيارة أربعة أيام أجرى خلالها مباحثات مكثفة مع الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني وتم التباحث حول أزمة الخليج، ومعرفة مدى التزام إيران بتطبيق القرار661 ضد العراق، وهذا يعكس خصوصية الدور الذي يمكن أن تقوم به إيران في إنجاح عملية الحصار الاقتصادي والحظر الجوي المرتقب، وقد سعى الرئيس السوري من جانبه الى إقناع القادة الإيرانيين بسلامة الموقف الدولي من الاحتلال العراقي للكويت، في حين تأمل المسؤولون الأمريكيون بان يقنع حافظ الأسد إيران بالالتزام بالمقاطعة الدولية للعراق[3].

(1) المصدر نفسه، ص217؛ عباس آكاهي: المصدر السابق، ص245.

(2) THOMAS L. FRIEDMAN, New Headache for U.S.:, The New York Times (1923 ـ Current file), Aug 16, 1990, pg. A1.

(3) الأهرام، (صحيفة)، القاهرة، العدد37910، 22 ايلول 1990.

ويمكن ان نقف على ان ايران ورغبة منها في تحقيق مصالحها، وانسجاماً مع قرارات مجلس الامن الدولي ورؤية المجتمع الدولي حيال الاجتياح لا سيما بعد ابتعادها عن البيئة الدولية خلال حرب العراق، كانت ترى ان من الافضل لها ان تقف مع الصف الدولي، ولكنها كانت تدعو الى عدم التصعيد، والسعي نحو حل الازمة بالطرق الدبلوماسية وليس بالحرب كما تذهب بعض الاطراف الدولية.

المبحث الثالث

موقف الصحافة الايرانية من الاجتياح العراقي للكويت

(صحيفة اطلاعات انموذجا)

امتلكت الصحافة الايرانية تأريخاً عريقاً، امتد بجذوره إلى أوائل القرن التاسع عشر، أدت الكثير من صحفها دوراً بارزاً في توثيق الاحداث المحلية والدولية، ومتابعة تفاصيل حياة الإيرانيين خلال ازمة الخليج الثانية، في نقل حالة التوتر التي سادت وتصاعدت وتيرتها عند الاجتياح العراقي للكويت عام 1990م، فتحدثت عن افكار الايرانيين وآرائهم وهواجسهم سواء على المستوى الشعبي أو المستوى القيادي، وعملت على نقل الاحداث والمؤتمرات والمفاوضات، فكان لها صوت وصدى منذ الايام الاولى لوقوع الاجتياح، وقد برزت بعض الصحف والمجلات التي نقلت الاحداث والتطورات بفكر واسع خلال تلك المدة ومن بين اهم تلك الصحف هي: صحيفة اطلاعات الرسمية [1] التي كانت تصدر اعدادها يومياً.

اذ نقلت اهم تصريحات المسؤولين الايرانيين، فضلاً عن نقل الاحداث والتطورات التي

(1) كان للبعثات الطلابية التي ارسلت الى اوروبا، دورٌ بارزٌ في بلورة اسس الصحافة في ايران، وفي عام 1815م، انشأت اول صحيفة في ايران باسم صحيفة (كاغد اخبار) وتعني ترجمة حرفبة لكلمة ((NEWSPAPER الانكليزية، وصدر العدد الاول منها عام 1819م، كما تعد صحيفة (طليعة) الصادرة في في عام 1836 م م 1252 من اوائل الصحف الايراينة هـ وبعدها بدأت الصحافة بالتطور فصدر عدد من الصحف والمجلات وفي عام 1871م، بدأت الصحافة الايرانية تأخذ المنحى الاوربي في اصدارها متأثرة بالنشاط الاوربي الذي شهده العالم آنذاك، وعند اندلاع الحركة الدستورية عام 1905م، تغيرت سياسة الحكومة الايرانية تجاه الصحف، حيث وضعت الرقابة الصارمة، على عمل تلك الصحف، وعلى الرغم من ذلك فأن جهود المثقفين لم تنقطع في هذا المضمار، بل العكس استمرت، وصدر عدد من الصحف والمجلات مختلفة التوجيهات بلغت اعدادها المئات، ومنها صحيفة (رسمي دولة ايران، خارجي ملت، دهقان، اخبار ارموز). للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد شاكر العلاق، تاريخ تطور الصحف في ايران 1819 ـ 1914م، (مجلة أداب الكوفة: كلية الآداب، 2015)، العدد 1، ص149.

حدثت خلال الأزمة، فنقلت الصحف تصريحاً لإمام جمعة طهران كاشاني[1] في خطبته بتاريخ 3 آب 1990م، الذي أوضح «**أن ايران تدين ما أسماه بالعدوان العسكري على الكويت، وتطالب بخروج كامل للقوات العراقية من دون قيد او شرط، وان هذا الاعتداء مدان، ليس فقط من ايران بل من القوانين والضوابط الشرعية والعلاقات العالمية ايضاً**»، كما اطلق عليه كلمة (الغزو)، وصرح قائلاً انه: «**لا يمكن تبرير هذا الغزو بأي معيار من المعايير**»[2]، وأكدت الصحيفة المذكورة ان الخلاف بين العراق والكويت يجب حله عن طريق المفاوضات، وأن الغزو العسكري للكويت ربما يمهد الارضية لتواجد القوى الغربية الطامعة في المنطقة، مما يعمل على زعزعة الأمن والاستقرار بشكل عام، كما بينت ان ايران تحترم وحدة اراضي البلدان وسيادتها، ووجهت نداءً طالبت فيه الشعوب والحكومات كافة باتخاذ مواقف حازمة حيال هذا الاعتداء[3]، كما ذكرت صحيفة اطلاعات في اليوم نفسه اي 3 آب 1990م، ادانة مجلس الأمن القومي الايراني الاجتياح العراقي للكويت، خلال اجتماع الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني مع القادة العسكريين الكبار، والذي تم فيه تدارس الاعتداء العسكري العراقي على الكويت، واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة في هذا الشأن، وذكرت الصحيفة ان مجلس الأمن القومي الايراني أكد خروج القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط [4].

وأوضحت صحيفة اطلاعات ان مساعدات الكويت للعراق في حرب الثمان سنوات ودعمها له في (اعتدائه) على ايران، لا يدعو الحكومة الايرانية الى عدم ادانة العمل العراقي المتمثل بالاجتياح، لأن الكويت هو بلد جار، وان ايران تحترم وحدة اراضي البلدان المجاورة وسيادتها، وفي السياق ذاته اكدت الصحيفة في عددها الصادر 4 آب 1990م أنه على الرغم مما اسمته ((عداء)) الكويت للثورة الاسلامية و((الثوار المسلمين))، والدعم الشامل الذي قدمه هذا

(1) كاشاني: ولد آية الله كاشاني عام 1931م في مدينة كاشان، وكان والده الشيخ ابو تراب من العلماء الكاشانيين، وقد اتم دراسته الابتدائية في احدى مدارس كاشان، وبعد الفراغ منها انتمى الى الدراسات الانسانية، ودرس في المعالم والمعاني، ثم شد الرحال صوب الحوزة العلمية في طهران ليواصل مشواره الدراسي هناك ثم انتقل الى قم وانتمى الى المدرسة الفيضية ليواصل دراسته فيها، تميز بنشاطه السياسي المناوئ للسلطة البهلوية من خلال الخطب التي كان يلقيها في طهران، وفي عام 1963م، اعتقله السافاك الايراني الا انه اطلق سراحه لعدم وجود الادلة الكافية ضده، وبعد الثورة عين ممثلاً لمدينة كاشان، ثم رئيساً لديوان العدالة للمزيد ينظر: الامانة العامة لمجلس خبراء القيادة، شبكة المعلومات الانترنت، majleskhobregahole.

(2) اطلاعات، 3 آب 1990م.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

البلد للعراق طوال الحرب العراقية، فان ايران وعلى اساس ((التكليف الشرعي)) تدين اي ظلم او اعتداء بما في ذلك الاجتياح العراقي العسكري للكويت كما تطرقت الصحيفة الى مواقف بلدان العالم من هذا الحدث، واشارت الى ان غالبية هذه البلدان قد أدانت الاجتياح العسكري العراقي على الكويت، وجاء في الصحيفة ما نصه: «**لكن هذه البلدان نفسها، وبسبب معارضتها للإسلام والقرآن اختارت الصمت حيال اعتداء العراق على ايران الاسلامية وقيام حرب الثمان سنوات**»[1]، كما نشرت صحيفة اطلاعات في خبر آخر ان الجمهورية الاسلامية الايرانية طوال مدة ثمان سنوات عن الحرب، أكدت ان على المجتمع الدولي ان يقف مع معاقبة المعتدي وادانته، واكدت ان بلدان المنطقة لن تكون بمأمن من اعتداء النظام الصدامي عاجلاً او آجلاً، وهذا ما حصل فعلاً من جراء آثار ونتائج تشجيع المعتدي مما أدى الى اعتداء عراقي جديد على الكويت ربما لن يكون الاخير على دول المنطقة، لهذا فان الجمهورية الاسلامية تدين هذه الخطوة وتطالب بخروج فوري للقوات العراقية من الكويت[2].

كما اوضحت صحيفة اطلاعات في اليوم نفسه 4 آب 1990م بأن ايران تقوم بجهود دبلوماسية قوية لتحقيق مفهوم الامن الاقليمي في المنطقة، فقد تخوفت ايران من ان مسلك العراق هذا يهدد مصالحها ويمنعها من ممارسة دورها في حماية منطقة الخليج « الفارسي »، وان الخيار الوحيد المتبقي هو القيام بعمل جماعي بهدف الحفاظ على أمن المنطقة، والبدء بالاتصال مع الامارات العربية ودول الخليج العربي المهددة من قبل العراق، وامكانية الاتفاق معها على مواجهة اي تدخل اجنبي وتحقيق الأمن الجماعي الاقليمي[3].

من جانب آخر نشرت صحيفة اطلاعات امكانية التعاون بين تركيا وايران خلال هذه المدة وبينت الصحيفة مدى قلق تركيا من هذا الحدث والاضطرابات الاخيرة في المنطقة ودعت الى استمرار التعاون بين البلدين من اجل اعادة الاستقرار والهدوء الى المنطقة[4] وفي ذات الوقت ذكرت الصحيفة ان سوريا وايران لن تتخذا موقف عدم الاكتراث من اعتداء العراق على الكويت وانهما على موقف واحد حيال الازمة، وتطالبان بانسحاب كامل للقوات العراقية من الكويت من دون قيد او شرط[5].

(1) اطلاعات، 4 آب 1990م.
(2) اطلاعات، 4 آب 1990م.
(3) المصدر نفسه
(4) المصدر نفسه.
(5) المصدر نفسه.

ومع تفاقم الخطر في المنطقة، وتزايد توافد اعداد كبيرة من قوات التحالف فيها، ذكرت صحيفة اطلاعات ان ايران تحترم وحدة اراضي البلدان وسيادتها الوطنية واستقلالها وحدودها المعروفة، وأنه لا يمكن استخدام القوة من اجل حل الخلافات بين البلدين واعادة الاستقرار الى المنطقة، وعلى القوات العراقية الخروج من الكويت من دون قيد او شرط[1]، كما اكدت في خبر اخر لها ان هذا الحدث قد مهد لتواجد ما أسمته بـ ((القوى السلطوية)) في منطقة الخليج «الفارسي»، وبما أن الكويت تقع بجوار الجمهورية الاسلامية فقد اعلنت ايران انها «**لا يمكنها القبول بأي تغيير في الحدود البرية والبحرية للكويت، لأنه يخل بأمنها الوطني**»، واعلنت الصحيفة ان ايران سوف تتابع هذا الشأن بسياسة حكيمة واهتمام خاص[2]، كما نشرت صحيفة اطلاعات تصريحاً لوزارة الخارجية الايرانية اوردت فيه، بأن هذا الحدث غير قانوني، وان ضم العراق للكويت سيعرض منطقة الخليج والشرق الاوسط والعالم الاسلامي الى ازمة متصاعدة، ويجعل الاحداث في المنقطة اكثر غموضاً، معتبرة هذه الخطوة مخالفة لكل المعايير والقرارات الدولية، كما حذرت صحيفة اطلاعات من ان هذا السلوك العراقي لا ينفع الا القوى الاستكبارية [3] في العالم، والكيان الصهيوني، ومن الضروري انسحاب القوات العراقية من المنطقة بأسرع ما يمكن لكي لا يكون هناك حجة لتلك القوى للتدخل في شؤون الدول الاسلامية، وصرحت الصحيفة ان الجمهورية الاسلامية الايرانية اكبر قوة في منطقة الخليج العربي وهي قادرة على حماية امنها كما انها لا توافق على اي تغيير في الجغرافية السياسية ونشرت صحيفة اطلاعات في خبر آخر ذكرت فيه ان التواجد الاجنبي في المنطقة يعبر عن حالة خطرة تصيب المنطقة وتعطي فرصة للولايات المتحدة الامريكية وسائر القوى ((الاستكبارية)) التي تتربص الذرائع لارسال قواتها الى هناك، وقد اصبحت بعد هذا الاعتداء تبرر تواجدها العسكري بالدفاع عن المملكة العربية السعودية[4].

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) القوى الاستكبارية: تظم القوى الاستكبارية من وجهة النظر الايرانية عدداً من الدول، أهمها الولايات المتحدة الامريكية، والدول الاوربية، واسرائيل، والاستكبار يشمل جميع القوى المتغطرسة والمتكبرة في العالم، وجميع الوجوه الوقحة المتسلطة على الشعوب، وتسعى الى تقرير مصير الشعوب وفق ما نشاء. ينظر: مركز نون للتأليف والترجمة، الاستكبار الامريكي في كلمات الامام الخميني، (بيروت: جمعية المعارف الاسلامية والثقافية، 2006)، ص 7 ـ 12.

(4) اطلاعات، المصدر السابق، 11 آب 1990م.

وفي الوقت نفسه ذكرت صحيفة اطلاعات ما صرح به آية الله احمد جنتي[1] في خطبة الجمعة في مدينة قم، ذكر فيه: «**ان عدم اتخاذ موقف جاد ضد العدوان من قبل الدول العربية يؤشر حالة من الضعف لدى تلك الدول، واكد ان بعضها قد وضعت كل طاقاتها لخدمة مخططات العراق التوسعية، والبعض الآخر منها التزم الصمت المطبق**»[2]، واضافت الصحيفة ان جنتي اعرب عن استنكاره لموقف المنظمات والجمعيات العربية التي تواطأت مع العراق وناصرت الرئيس العراقي، وطالب بفضح تلك الجمعيات[3].

استمرت صحيفة اطلاعات بنشر مواقف الحكومة الايرانية تجاه التواجد الاجنبي في المنطقة، فقد تطرقت في عددها الصادر بتاريخ 12 آب 1990 الى اجتماع المجلس الاعلى للأمن القومي الاسلامي، برئاسة هاشمي رفسنجاني، وبمشاركة القادة العسكريين الكبار والمستشارين السياسيين، لمناقشة الازمة الجارية في المنطقة، على اثر احتلال العراق للكويت، والتزايد غير المسبوق للقوات كما ذكر في هذا الاجتماع، ان الاجتياح العراقي للكويت غير مقبول من قبل ايران، «**ونحن لا نزال نعترف ببلد الكويت المستقل، وازدياد التواجد الاجنبي في المنطقة تفاقم الازمة، ونحن قلقون من الوضع، وان الحل الوحيد هو انسحاب القوات العراقية من الكويت، كما ان المجلس يراقب الاوضاع المتوترة بكل قلق، وان ايران سوف تدافع عن مصالحها بكامل الجهوزية وفي كل الظروف، ونحن بدورنا نكلف وزارة الخارجية الايرانية باتخاذ الخطوات اللازمة لصيانة ارواح الرعايا الايرانيين في الكويت**»[4].

---

(1) احمد جنتي: ولد عام 1927م وهو عالم دين وسياسي ايراني، من قادة الثورة الاسلامية في ايران، ولد في قرية لادان غرب اصفهان، نشأ ودرس في اصفهان، وواصل دراسته في قم المقدسة، تبوأ في عهد الثورة مناصب عدة منها عضوية مجلس خبراء ورئيس منظمة التبليغ الاسلامي ورئيس مجلس صيانة الدستور، وامام جمعة طهران للمزيد ينظر: محمد صادق محمد، معجم المقالات الحسينية، (لندن: المركز الحسيني للدراسات 2015)، ج4، ص168.

(2) على سبيل المثال ساندت منظمة التحرير الفلسطينية العراق ايام الاجتياح، فقد تحفظت في مجلس الجامعة العربية في القاهرة على القرار الذي اصدره المجلس، والذي تضمن ادانة العراق والمطالبة بالانسحاب الفوري من الكويت، وتكرار الموقف اثناء انعقاد القمة العربية في 10 تشرين الاول 1990، وجاء بتصويتها ضد قرار القمة بادانة الاجتياح، وقد اختلفت مواقف منظمة التحرير الفلسطينية باختلاف العاصمة التي تصدر منها ففي عمان اصدر احد قادة المنظمة من دائرة الافتاء، فتوى يعد فيها مرتد عن دين الاسلام كل من ساند الانظمة الرجعية في الدول العربية. ينظر: سلمان محمد عطية ابو عطيوي، الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، (جامعة الازهر: غزة ـ كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2012)، ص 120؛ عباس عبو سالم، جامعة الدول العربية ودورها في العراق بعد نيسان 2003، (مصر: دار بدائل للنشر والتوزيع، 2017)، ص 106 ـ 107.

(3) اطلاعات، المصدر السابق، 12 آب 1990.

(4) اطلاعات، المصدر السابق.

وعندما قدم العراق في اليوم نفسه 12 آب 1990م [1] ما أسماه حلًا للجميع في المنطقة، الذي تضمن عرضاً بانسحابه من الكويت مقابل تنفيذ قرارات الامم المتحدة السابقة بشأن الاراضي التي احتلتها اسرائيل بانسحاب الأخيرة منها[2]، فقد نشرت صحيفة اطلاعات تصريحاً لوزارة الخارجية الايرانية حول شروط رئيس الجمهورية العراقية بشأن الانسحاب من الكويت، منتقدة موقفه وعدم التزامه بالاتفاقيات الدولية، واوضحت الصحيفة بأن النظام العراقي لم يلتزم بتطبيق القرار رقم 598 الخاص بوقف اطلاق النار بين العراق وايران والمعايير الدولية فعند انسحاب القوات الايرانية من الاراضي العراقية، فان القوات العراقية لا تزال تحتل اراضي الجمهورية الاسلامية الايرانية آنذاك، وقد ربط الجانب العراقي انسحاب قواته من الاراضي الايرانية بقضايا عالمية اخرى لا تتطابق مع المعايير الدولية ولا مع النية التي يدعمها العراق بالتزامه بالقرار رقم 598 لمجلس الآمن الدولي[3].

ولغرض بيان موقف علماء الدين والشعب الايراني من الاجتياح العراقي للكويت فقد ذكرت صحيفة إطلاعات بيانات لعلماء لم تورد اسماءهم، معبرين فيها عن آرائهم وآراء اتباعهم بأنهم يدينون الاحتلال العسكري للكويت، وتواجد القوات الامريكية المتدخلة في منطقة الخليج العربي، واكدوا ان الشعب الايراني الثوري في ايران لا يقبل باعتداء النظام العراقي على الكويت، ولا بالتواجد الصلف لأمريكا في الخليج العربي، وضرورة معاقبة النظام العراقي باعتباره السبب الاساسي في خلق الازمة والتمهيد للتواجد الخطير للولايات المتحدة الامريكية، واشاروا الى موقف الحكومة الايرانية منذ بداية الاجتياح، موضحين ذلك للشعب الايراني، بأن الجمهورية الاسلامية منذ البداية اصرت على مبدأ واحد، وهو ان هذا الاعتداء مرفوض ومدان

(1) قدم العراق بما يسمى بالمبادرة يوم 12 اب 1990 وجاءت طبقاً لما ذكره صدام حسين انه ولغرض (ان تحل كل قضايا الاحتلال او قضايا التي صدرت بانها احتلال في المنطقة كلها وفق اسس ومبادئ واحدة ومنطلقات يصفها مجلس الامن)، اما القضايا التي اعتبرها الرئيس العراقي صدام حسين مشمولة بذلك فهي: انسحاب اسرائيل فوراً وبلا شروط من الاراضي العربية المحتملة في فلسطين وسوريا ولبنان، وانسحاب سوريا من لبنان والانسحاب بين العراق وايران ثم وضع ترتيبات لحالة الكويت وكذلك انسحاب القوات الامريكية والقوات الاخرى من الخليج العربي وتحل محلها قوات عربية يجدد حجمها وجنسياتها وواجباتها مجلس الامن، كما تدعو المبادرة الى تجميد فوري لكل قرارا المقاطعة والحصار على العراق. الا ان هذه المبادرة لم تلقِ اي ترحيب. نبيل نجم، في مرمى النيران، (مصر: دار بدائل للنشر والتوزيع، 2015)، ص 59 ـ 60.

(2) ينظر: تغريد خشان فالح محمد الكورجي، التطورات السياسية الداخلية في الكويت 1990، 2006، رسالة ماجستير، (جامعة البصرة: كلية الآداب، 2019م)، ص77.

(3) إطلاعات، المصدر السابق، 14 آب 1990م.

بكل المقاييس، معتبرين القوى الكبرى ((والمتعسفة)) مصدراً للعدوان في العالم واستنكروا الاوساط الدولية لعجزها عن مواجهة هذه الظاهرة ((القبيحة واللاإنسانية))[1]، وفي الوقت نفسه نشرت صحيفة إطلاعات تصريحات لنجل السيد الخميني احمد الخميني الذي اشار فيها الى ان والده قد تنبأ بمثل هذهِ التطورات في المنطقة، وقال: «**ان الامور تزداد تعقيداً في منطقة الخليج الفارسي** [2]**، وعلينا ان نبدي ردود افعالنا ازاء هذه الامور بمزيد من الوعي والدقة**»[3]. ولفت احمد الخميني الانظار الى قوة العراق العسكرية حيث اورد «**من بعد هتلر والحرب العالمية الثانية لم تقم أية قوة في العالم بمثل حالات الغزو هذهِ، لكن صدام بمجرد ان زاد قليلاً من قدراته العسكرية ضم الكويت الى اراضيه**» واسترسل قائلاً «**اذا اخفى صدام الطابع الرسمي على احتلاله للكويت فسوف لن يذوقَ المسلمون في المنطقة طعم الراحة** «، كما نبه احمد الخميني على « **ان امريكا اذا كانت تفكر بتواجدها المتزايد في المنطقة لتتسلط على اوضاع المنطقة فأن قواتنا الثورية سوف تواجه احابيل الاستكبار العالمي هذهِ**»[4].

وفي سياق موقف ايران من التواجد العسكري الاجنبي في منطقة الخليج العربي تابعت صحيفة اطلاعات تصريحات الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني التي ادان فيها خطوات الحكومة العراقية المتمثلة باجتياح الكويت وعدّها خطأً كبيراً ساعد القوى العسكرية الاجنبية لتبرير تواجدها في منطقة الخليج العربي، وقال: «**لقد ارتكب العراقيون خطأً كبيراً**

(1) إطلاعات، 15 آب 1990م.

(2) اختلفت الاراء بشأن تسمية المسطح المائي الواقع الى الشرق من شبه الجزيرة العربية، والى الغرب من ايران، فكان يسمى بالحضارات القديمة بأسماء كثيرة مثل (بحر ارض الاله، او البحر الجنوبي، او بحر الشروق الكبير، او البحر السفلي، ويقابله البحر العلوي الذي هو البحر الابيض المتوسط حالياً، خليج البصرة، وهي تسمية كانت شائعة في العهد العثماني وتستعمل في نطاق ضيق)، اما حالياً فيوجد تسميتين لهذا المسطح المائي، الاولى (الخليج العربي) وتستعمله رسمياً جامعة الدول العربية والامم= =المتحدة في وثائقها العربية، وتسميه (خليج فارس) وتستعمله ايران في مطبوعاتها وصحفها ووسائلها الاعلامية الرسمية الاخرى. ويبدو ان النزاع على هذا الموضوع هو نزاع سياسي اكثر من كونه علمي تأريخي، اذ يرى العرب تسميتهم هي الصحيحة كون معظم السواحل الشرقية والغربية لهذا الخليج كانت تسكنه القبائل العربية من القدم، في حين ترى ايران ان سواحله الغربية كانت مستعمرات تابعة لمملكة فارس قبل الاسلام، وانه جزء لا يتجزأ من القومية الفارسية. ينظر: احمد عطية ابو مطر، المصدر السابق، ص 13.

(3) للاطلاع على تصريحات احمد الخميني بهذا الخصوص ينظر: المصدر نفسه، 15 آب 1990م.

(4) إطلاعات، المصدر السابق.

والمتكبرون انتفعوا من هذا الخطأ، فارسل الامريكان الذين يتحينون الفرص لزيادة تواجدهم في هذه المنطقة الحساسة من العالم قواتهم العسكرية بسرعة الى المنطقة»[1] كما تطرقت الصحيفة الى تصريح النائب الاول لرئيس الجمهورية الايرانية (حسن حبيبي) الذي ذكر فيه موقف الحكومة الايرانية المؤكد على ادانة الاعتداء وعدم التغير في الحدود الدولية ورفض الوجود العسكري الاجنبي في المنطقة قائلاً: «**ليس تغيير الحدود الدولية المعتبرة والمعترف بها في مصلحة اي بلد لأنه سوف يؤدي الى اضطراب وزعزعة الكثير من المقررات الدولية، ولهذا السبب تعتقد ان على العراق الانسحاب من كامل التراب الكويتي والعودة الى الحدود السابقة، وان الجمهورية الايرانية الاسلامية كانت ولا تزال تؤمن بهذا المبدأ، وينبغي معالجة وحل قضايا المنطقة من قبل بلدان المنطقة بنفسها»**[2].

وفي ايلول عام 1990 تم تشكيل فرق من مسؤولي القطاع النفطية في الكويت من اجل وضع خطط للطوارئ واعادة التشغيل والانتاج بعد تحرير الكويت، وفرضت الخطة احتراق الابار النفطية الكويتية، وعلى هذه الفرضية قامت باستشارة فرق متخصصة في مكافحة حرائق الابار النفطية [3]. وقد اهتمت صحيفة إطلاعات بموضوع الاثار البيئية السيئة التي نتجت عن دخول القوات العراقية الى الكويت[4]، وما يتبعه من عمليات متوقعة من قبل القوات الاجنبية على العراق فقد ذكرت الصحيفة «**مع تزايد التوتر واستمرار الصراع بين الطرفين المتحاربين (العراق والكويت) فان علماء البيئة يقولون بأن الحرب في الخليج الفارسي وخاصةً بعد اقدام امريكا بالهجوم الجوي على العراق، وقصفها الذي سيؤدي الى حدوث كارثة في مجال البيئة، وان الاشعاع الناتج عن هذا العمل سيؤدي الى تلوث الارض بالمواد المشعة، وبهذا الشكل سوف تحصل احدى الكوارث الكبرى للبشر وكذلك لجميع المخلوقات الموجودة في منطقة الخليج الفارسي، وهذه كارثة فرضت على الناس تحت حجة حماية حقوق الانسان»**[5] علما بان صحيفة إطلاعات كانت قد نشرت في 22 اب تصريحاً لوزارة النفط الايرانية اعلنت

(1) المصد نفسه، 22 آب 1990م.

(2) إطلاعات، المصدر السابق، 17 تشرين الاول 1990م.

(3) عبد الرحمن عبد الله العوضي، التلوث البيئي ودور المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية في اعادة التأهيل البيئي، (الكويت: المؤتمر العالمي عن اثار العدوان العراقي على دولة الكويت، 1994)، ص16 ـ 17.

(4) للاطلاع ينظر: علي رضا بهرامي، جنك خليج فارسي بزركترين فاجعة محيطي تاريخ بشر، (بهار: نسيم جات بالتعاون مع ضماير، 2005م)، ص16.

(5) علي رضا بهرامي، المصدر السابق، ص80؛ اطلاعات، المصدر السابق، 12 كانون الاول 1990م.

فيه عن استعدادها للمشاركة في احتواء هذه الاثار البيئية الناتجة من احتراق الابار النفطية الكويتية، اذ اعلنت «**ان الجمهورية الايرانية الاسلامية تتمكن في أقل وقت ممكن وباستعمال اكثر الوسائل تطوراً بإطفاء آبار نفط الكويت والعراق المنحرقة**»[1].

ومع تطور الازمة في الخليج العربي، ووجود ذلك الكم غير المسبوق من الجيوش الاجنبية في المنطقة، والخطر الكبير القادم، مع توقع نشوب الحرب على العراق، فقد اكدت صحيفة إطلاعات موقف ايران المحايد من تلك الاحداث، ونشرت تصريحاً للرئيس الايراني رفسنجاني، أكد فيه موقف الجمهورية الايرانية الاسلامية الحاسم والقاضي بانسحاب القوات العراقية من الكويت من دون قيد او شرط، وفي الوقت نفسه مغادرة القوات الاجنبية من المنطقة قائلاً: «**تتمنى الجمهورية الاسلامية الايرانية حل الازمة الجديدة في المنطقة بطريقة سلمية، فأن نشوب الحرب في هذه المنطقة لن يكون في صالح اي بلد من بلدان العالم والمنطقة، ونحن إذ ندعم قرارات منظمة الامم المتحدة، نعتقد ان بلدان المنطقة هي التي يجب ان تؤمن استقرار المنطقة وامنها**»[2]، وهو يشير بالتأكيد الى ضرورة ان يكون لإيران دور اساسي في حماية امن الخليج العربي وتزعم دوله في المستقبل.

ونشرت صحيفة إطلاعات تصريحاً لرئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية هاشمي رفسنجاني يصف اعلان العراق استعداده للخروج من الكويت بداية لحل المشكلة في منطقة الخليج قائلاً: «**نلاحظ مؤشرات على انفتاح طريق لحل المشكلة في المنطقة، وقد كنا نعتقد دائماً ان بداية حل الازمة هو اعلان العراق استعداده للانسحاب من الكويت، وقد كان هذا هو روح وجوهر رسالتي لرئيس جمهورية العراق، وهذا ما يحتاج الى تعاون كل الدول الاسلامية حتى لا تنغلق النافذة التي فتحت**»[3] كما اكد على مدى مصداقية القوات الاجنبية حول الهدف الحقيقي الذي جاءت من اجله، قائلاً: «**مع هذا الذي حصل ستتعرض القوات المقابلة للعراق الى امتحان واضح، فاذا كانت لديهم حسن نية يجب ان يثبتوا ان هدفهم هو انهاء احتلال الكويت**»[4].

وبالفعل في 22 شباط وافق العراق على مقترح سوفيتي بوقف اطلاق النار والانسحاب

(1) إطلاعات، 22 آب 1990.
(2) إطلاعات، 18 كانون الثاني 1991م.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.

من الاراضي الكويتية خلال فترة قدرها 3 اسابيع وعلى ان يتم الاشراف على الانسحاب من قبل مجلس الامن، ولم توافق الولايات المتحدة على هذا المقترح ولكنها ((تعهدت)) انها سوف لن تقوم بمهاجمة القطاعات العراقية المنسحبة، واعطت مهلة 24 ساعة فقط للقوات العراقية بإكمال انسحابها من الكويت [1]، وفي خبر آخر نشرته صحيفة إطلاعات معبرة عن حياد ايران خلال الازمة من خلال تصريح لوزير الخارجية حيال الغزو، واصفاً انسحاب العراق من الكويت بأنه خطوة ايجابية، كما أوضح موقف حكومته حيال الحرب القائمة من خلال التزام بلاده بثلاثة محاور رئيسة هي انسحاب العراق من الكويت من دون قيد او شرط، وخروج القوات الاجنبية من الخليج، وتوفير الامن في المنطقة من قبل بلدان المنطقة نفسها[2].

كما اهتمت صحيفة إطلاعات في بيان دور ايران في المساعي الدبلوماسية الحثيثة التي بذلتها قبل وبعد نشوب الحرب وبعدها فقد نشرت تصريح الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني قائلاً فيه: «**بذلت الكثير من الجهود والمساعي من اجل ان لا تصل الامور الى هذا المستوى، ولكن للأسف لم تؤثر النصائح بسبب الحسابات الخاطئة من قبل العراقيين الذين عدوا احتمال الحرب ضعيفاً، وقد ادرك العراق خطأ حساباته وابدى المرونة عندما كان الوقت قد فات**»، كما اشارت الصحيفة الى المراسلات التي كانت تحدث بين الحكومة العراقية والحكومة الايرانية خلال الازمة فقد ذكرت تصريحاً آخر للرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني قائلاً: «**بعثت خلال الايام الاخيرة وبعد مرات عدة رسالة الى رئيس جمهورية العراق عن طريق السيد طارق عزيز، وأكدت فيه مضمون الرسائل السابقة، وكنت اعتقد انه ينبغي تفويت الذريعة الى امريكا وقوات الحلفاء، لانهم يسعون وفق مخططات محسوبة وخطوة خطوة الى مقاصد اخرى غير اخراج العراق من الكويت**»[3].

من ذلك يظهر لنا واضحاً دور الصحافة الايرانية البارز (اطلاعات انموذجاً) في نقل وجهة النظر الرسمية الايرانية حول الاجتياح والازمة الخليجية، وما تبعه من تصريحات المسؤولين الايرانيين بدقة، وتذكير الشارع الايراني بالموقف المحايد لبلاده.

---

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الكريم العلوجي، الاعلام والحرب العراق انموذجا، (القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2010)، ص 45.

(2) إطلاعات، 24 شباط 1991م.

(3) إطلاعات، 25 شباط 1991م.

المبحث الرابع

موقف ايران من الحشود العسكرية واستعدادات التحالف الدولي للحرب

شَكل العراق في المدة القصيرة التي سبقت الاجتياح مصدر عدم ارتياح للقوى الغربية المهيمنة على العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي رأت فيه دولة مهددة لمصالحها، بما تملكه من قوة عسكرية ضخمة وقدرات عالية تفوق ما لدى حلفائها في المنطقة. لذلك فقد بحثت عن ذريعة مناسبة لتدمير تلك القوة والتخلص منها، وتنفيذ خططها لضرب العراق [1].

ومنذ بداية الأزمة، قامت بإيهام العراق أنها لا رأي لها في الصراعات العربية، كما هو الحال في الخلاف الحدودي مع الكويت، الا انها في الحقيقة أرادت الحصول على المبرر الشرعي لإيقاع العراق في ورطة الاعتداء على جيرانه عسكرياً وتقوم بضربه، لتحقيق أهدافها في الهيمنة الكاملة والتخلص من القوة العسكرية العراقية [2].

كما أنها حرصت على اضعاف اي دور يمكن أن تؤديه الدبلوماسية في إيجاد مقربات

(1) ينظر: عبد الحميد الجوهري، المصدر السابق، ص 137.

(2) استدعى الرئيس العراقي السابق صدام حسين السفيرة الامريكية ابريل غلاسبي (April Glaspie) في 25 تموز 1990، وشرح لها الصعوبات الاقتصادية التي تواجه بلاده، واتهم الكويت والامارات العربية المتحدة بشن حرب اقتصادية ضده، ثم تحدث عن «**ان رغبة الولايات المتحدة الامريكية في تخفيض اسعار النفط قد شجعت هذين البلدين على رفع سقف انتاجهما**»، وقد ابلغت السفيرة صدام قائلةً: «**ان الرئيس بوش لا يرغب في الحاق الضرر الاقتصادي بالعراق، وانه يرغب في ان يهتم العراق في سلام الشرق الاوسط وازدهاره، ثم تساءلت السفيرة عن الجيوش العراقية في المنطقة الحدودية مع الكويت، فأكد لها انه لن يهاجم الكويت الا اذا فشل اجتماع جدة في التوصل الى اتفاق، عندئذ لا يقبل العراق الموت**»، فردت غلاسبي «**ليس لدينا أي موقف من العلاقات العربية كخلافكم مع الكويت حول مسالة الحدود**». للمزيد ينظر: عماد هادي الربيعي، العراق والتحالف الغربي 1991 ـ 2003، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013)، ص 48؛ عزيز جبر شيال، العلاقات العراقية الكويتية، (مجلة السياسة الدولية: الجامعة المستنصرية، 2009)، العدد 11، ص 29.

للحلول السليمة، وقامت منذ الثالث من آب بعملية التعبئة العسكرية وحشد القوات في منطقة الخليج العربي لتأمين سياسة ردع فاعلة، لاستعمالها أداة هجومية، وبعد صدور قرار الامم المتحدة الذي ينص على اخراج العراق من الكويت بالقوة العسكرية، فقد قامت بجمع تحالف دولي وإقليمي ضمّ اكثر من ثلاث وثلاثين دولة [1]، وفي مقدمتها الكثير من الدول العربية، لا سيما دول الخليج العربي[2]، التي كانت مقراً لذلك التحالف الذي قادته الولايات المتحدة بزعم الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة [3].

وفي هذا السياق وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة للتعامل مع إيران منذ بداية اندلاع الأزمة، في محاولة منها لكسبها الى جانبها، على أمل انضمامها الى الصف الدولي الذي حشدته، او على الأقل القيام بتحييد النظام الإيراني والحيلولة دون قيام تحالف في المستقبل يضم إيران والعراق [4]، فقامت بعملية استطلاع النوايا الإيرانية، وذلك من خلال الدبلوماسية التركية، لمعرفة مدى التزامها بالقرارات الدولية والتمهيد لإجراء اتصالات مباشرة

(1) في يوم 16 اب وصل وزير الدفاع الامريكي (دك تشيني) (Dick Cheney) مع فريقه الى المملكة العربية السعودية وعقد اجتماعات ليلة تاريخية مع الملك فهد في جدة، طلب الملك من الولايات المتحدة الامريكية المساعدة في الدفاع عن السعودية، فعاد وزير الدفاع الامريكي الى الولايات المتحدة، وسافر الضباط الستة المرافقين له الى الرياض لبدء عملية (درع الصحراء) وفي يوم 7 آب، انتشرت قوات عسكرية مشتركة للدفاع عن المصالح الامريكية ومصالح دول التحالف ضد العدوان العراقي، وكذلك قوات كافية لفرض عقوبات الامم المتحدة وفي يوم 8 اب اعلن الرئيس الامريكي بوش عن اول نشر للقوات الامريكية ف الخليج العربي، في ذلك الوقت اعلن عن اهداف قوات التحالف، وهي: تامين انسحاب القوات العراقية من الكويت واعادة الحكومة الشرعية للكويت والدفاع عن المملكة العربية السعودية وحماية المواطنين الامريكيين من الخارج. ينظر: سلام عبود محمود، ام المعارك حرب الخليج عام 1991 الحقيقة على الارض، (عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ص26– 27؛ علوان حسون علوان العبوسي، القدرات والادوار الاستراتيجية لسلاح الجو العراقي في الفترى 1931، 2003م، (عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص 325.

(2) تباينت مواقف الدول العربية من حرب الحرب، فقد اعلن الاردن رسمياً تأييده للعراق وعدّ الحرب عليه عدواناً على الامة العربية، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية واليمن والسودان وليبيا، في حين تحفظت كل من الجزائر وتونس، وايدت الحرب كل من دول الخليج العربي (المملكة العربية السعودية، الكويت، الامارات، قطر، البحرين وعمان) وسوريا ومصر والمغرب في حين لم تشارك كل من (جيبوتي وجزر القمر والصومال وارتيريا وموريتانيا ولبنان). ينظر: عبد الكريم العلوجي، المصدر السابق، ص 46؛ برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص21 ـ 22.

(3) للتفصيل ينظر: بدر غواش، حرب الخليج الثانية واثرها على الامن القومي العربي، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2005)، ص 99.

(4) لمزيد من التفصيل ينظر: ضيف الله الضعيان، العلاقات الامريكية ـ الايرانية الوجه الاخر، مجلة البيان السعودية، العدد 2321، السنة 2014، ص 237، بحث منشور على الموقع الإلكتروني.

بين واشنطن وطهران. ويمكن اعتبار الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر James Baker [1] الى دمشق في أوائل آب 1990 بأنها تصب في الاتجاه نفسه، حيث طلب من الرئيس حافظ الأسد ان يزور طهران للطلب من حلفائه الإيرانيين الانضمام إلى التحالف الدولي، او في الأقل اعلان الحياد من جانبها. وفعلا تمت الزيارة؛ لمعرفة مدى التزام إيران بتطبيق القرارات الدولية، لإدراكهم انه لا يمكن أن تطبق تطبيقاً فعلياً من دون مشاركة إيران، لما لها من دور محوري في إدارة هذه الأزمة [2].

أرادت إيران إظهار احتجاجها تجاه تواجد القوات الأجنبية على أعتاب حدودها الجنوبية الغربية ومياهها الإقليمية في الخليج العربي، وامتعاضها من أن يشترك الغرب بحرب العراق، لتنفيذ تهديداته لدول المنطقة جميعاً. لذلك فقد كان اعلان الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في تصريح له بعد زيارة الأسد يحمل تلك المعاني، فقد قال إنّ: «**إيران ترى الخطر الأعظم في الوجود الأجنبي في الخليج، وليس الوجود العراقي في الكويت**»[3] وأعلن لاحقاً «**ان مجيء القوات الأجنبية إلى المنطقة قد عقد الأمور فلا يمكن للعراق ان ينسحب من دون انسحاب القوات الأجنبية؛ إذ من ذا الذي يضمن للعراق في حالة انسحابه من الكويت الا يطلب الغرب تواجد قوات أجنبية على أراضيه؟**»[4]. وان يضع الغرب شروطاً جديدة لانسحاب قواته لتحجيم قوة الجيش العراقي، او تجريده من أسلحته الكيمياوية او الصاروخية، او منشآته النووية او عزل الرئيس العراقي نفسه، فالحل كما أبلغ رفسنجاني نظيره السوري ينحصر في انسحاب العراق من الكويت في إطار اتفاق ترتضيه دول المنطقة ويزيل الخلاف بين العراق والكويت [5].

كما أعربت ايران عن رفضها اي شكل من أشكال التعاون العسكري مع القوات الأجنبية ضد العراق، ورفضها إرسال قوات ايرانية الى المملكة العربية السعودية، أو إفشاء اي اسرار

(1) جيمس بيكر محامي وسياسي امريكي، ولد عام 1930، كان وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية بين عامي 1988 ـ 1992، أدى دوراً سياسياً في انهيار الاتحاد السوفيتي وفي حرب الخليج الثانية واخراج العراق من الكويت، ثم اصبح عام 1993 رئيساً لموظفي البيت الابيض ووزير الخزانة. للمزيد ينظر: مذكرات جيمس بيكر سياسة الدبلوماسية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)؛ مائدة زابي جفات، المصدر السابق، ص 39.

(2) ابراهيم محمد حسن، الصراع الدولي للخليج العربي (الغزو العراقي للكويت)، (الكويت: مؤسسة الشراع العربي، 1996)، ص 145.

(3) احمد محمد كمال، انفجار الخليج (العراق المغبون وكلمة التاريخ)، (القاهرة، 1991)، ص 81.

(4) المصدر السابق، ص 182.

(5) المصدر نفسه، ص 183.

عن العراق تكون قد توافرت لديها من خلال حربها معه، وليس ببعيد ان قنوات محدودة قد فُتحت بين أجهزة المخابرات الأجنبية ومثيلتها الإيرانية لدفع الاخيرة الى تزويدها بمعلومات سرية عن قطعات الجيش العراقي وقواعد الاشتباك المعتادة معه [1].

ويبدو ان الموقف الإيراني هذا لم يأتِ من فراغ، فالمواقف السياسية لا يجب أن ترسمها المشاعر والعواطف لدى الايرانيين ولم يكن للتعاطف مع العراق اي دور في التعاطي مع تلك القرارات، بل يجب أن يتحكم في مسارها ما يمكن ان نسميه بالمصالح القومية في هذه الناحية فالوجود العسكري الغربي في المنطقة قد يخلق عوائق إضافية وقوية امام الطموحات الايرانية المعروفة لقيادة أمن المنطقة، ومن ناحية أخرى فإن انضمام إيران الى الحلف الأمريكي ضد العقبة العراقية سوف يقابل بعوائق متعددة من التيار المحافظ [2].

ومما تجدر الإشارة إليه ان الولايات المتحدة الأمريكية ونظراً الى أهمية دور إيران الإقليمي في المنطقة، قد أجرت لقاءات واتصالات غير معلنة خلال الازمة مع المسؤولين الإيرانيين بشكل مباشر، وهذا ما أكده وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر، وصرح قائلاً: **«ان ايران سوف تخرج من الصراع بين امريكا والعراق في حرب تحرير الكويت لتصبح القوة المهيمنة في منطقة الخليج العربي، وأن إيران ترغب من ان يكون لها دورٌ فيما سيحدث في المستقبل، ولذا سوف يتعين عليها التوصل الى ترتيبٍ ما مع الولايات المتحدة»**[3].

ويبدو أن القادة الإيرانيين لم يرغبوا بتقمص الدور الذي يرسمه لهم الآخرون، بل أرادوا أن تسير دولتهم في الطريق الذي يوصلها الى تحقيق مكاسبها القومية الخاصة، فهي مع الرأي العام الدولي بإدانة الغزو العراقي للكويت، ولكنها في الوقت نفسه ضد التواجد الأجنبي، وبالأخص الأمريكي في الخليج [4]، واعلنت انها مع تطبيق القرارات الدولية، ولكنها تستثني بعض القرارات لاعتبارات استثنائية إنسانية مقل قرارات فرض الحصار والعقبات الاقتصادية [5].

---

(1) رائد صالح علي، سياسة ايران حيال منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينات وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2002)، ص 148.

(2) للمزيد ينظر: احمد محمد كمال، المصدر السابق، ص 84.

(3) ضيف الله الضعيان، المصدر السابق، ص 239؛ بدر غواش، المصدر السابق، ص 86.

(4) نقلا عن: محسن ميلاني، سياسة ايران في الخليج من المثالية الى البراجماتية والاعتدال، بحث ضمن كتاب: جمال سند السويدي، ايران والخليج البحث عن الاستقرار، (الامارت: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 131.

(5) رائد صالح علي، المصدر السابق، ص 149.

ومما تجدر الإشارة إليه ان التحشيد المتسارع الايقاع للقوات العسكرية الأمريكية لتجمعها في السعودية، جعل من صانع القرار الإيراني يدرك أن عليه حساب حجم المكاسب والخسائر التي من الممكن الحصول عليها، فقد كان على إيران ان تتخذ موقفاً واضحاً، لان التطورات المقلقة تجري على حدودها، وتمس مصالحها الأساسية، وسياستها الإقليمية بشكل جوهري، وهذه الأحداث جاءت بفرصة جديدة لتقطع بها دوراً إقليمياً فاعلاً في الخليج العربي، ولا سيما أن أرض الخليج فيها جماعات تعبر عن توجهات متوافقة مع توجهاتها العامة آنذاك، وجود العمالة الإيرانية الوافدة على الخليج العربي أيضاً، وكذلك وجود عدد كبير من ذوي الأصول الإيرانية المتنفذين في مختلف أجزاء الخليج العربي ممن يحملون جنسية الدول العربية الذي أرادت كسب تعاطفهم [1].

لكن يظهر من ذلك إن هذا لا يمنع من القول أن إيران لم تستعمل تكتيكاً واحداً طوال اشهر الأزمة، بل اجرت بعض التغييرات اللازمة مع الحفاظ على سياستها الثابتة، تبعاً للتحولات الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية والدولية، لضمان امنها الوطني والإقليمي، وتجنب إثارة المزيد من العداوات والقيام بتحرك دولي إيجابي نشط لتبث الأمن والطمأنينة لدى حكام المنطقة، وتتخذ ذلك سبيلاً للمزيد من التحسن في الوقت الذي تحشدت فيه القوات العسكرية الأمريكية، وصدرت القرارات الدولية بحق العراق، والعقوبات الاقتصادية الصارمة على البنى التحتية العراقية التي استعملتها الولايات المتحدة عند إدارتها للازمة.

ويبدو أن الموقف الإيراني تجاه الحشود العسكرية قد مر بمرحلتين، كانت الأولى فيها قد بدأت منذ 2 اب 1990 اي من يوم الاجتياح حتى منتصف آب 1990، فقد كانت إيران من خلال تصريحاتها تدين الاجتياح العراقي للكويت، بل حتى التواجد العسكري الدولي لإخراج القوات العراقية من الكويت تارةً [2]، وتارةً اخرى تطالب بضرورة حل الخلافات بالطرق السلمية فقد كان هذا موقف القيادة الإيرانية المتشددة منها والمعتدلة [3].

ومن الملاحظ أن الموقف الايراني في هذه المرحلة لم يشير إلى خطورة تواجد القوات الأجنبية التي وصلت إلى المنطقة وتمركزت في المملكة العربية السعودية، ولا الى قرارات

(1) ينظر: بيداء محمود احمد، تطبيع العلاقات العراقية الايرانية عام 1990 وحتى الوقت الحاضر، (مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي: الجامعة المستنصرية، 2005)، العدد 17، ص82.

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، ص 227.

(3) للمعلومات ينظر: عبد الله فهد النفيسي، المصدر السابق، ص 62.

مجلس الامن الصادرة بحق العراق، وأكدت فقط وجوب استجابة العراق الفورية لها من دون قيد او شرط واستعداد ايران عسكرياً اذا ما اقتضى الأمر دفاعاً عن مصالحها ومصالح جيرانها[1].

وبدخول الأزمة في اسبوعها الثاني، بدأت المرحلة الجديدة للموقف الإيراني، فقد تسارعت الأحداث، وبدأ نقل القوات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية منذ 6 آب 1990، وفشل مؤتمر قمة القاهرة الذي عقد في 9 اب 1990 في الوصول إلى حل، فضلاً عن فشل المحاولات العربية، لذا بدأ الموقف الإيراني تجاه هذه الأحداث في التغيير [2].

لاحظت إيران تطور موقف العراق تجاهها فقد تلقت إخطاراً من الحكومة العراقية برغبتها في العودة إلى اتفاقية الجزائر كما ذكرنا سلفاً، واستعدادها قبول المطالب الإيرانية في شط العرب، مدعية ان ذلك يأتي من أجل توحيد صفوف دولتين مسلمتين وإبعادهما عن ابتزاز قوى الهيمنة الغربية [3]. ويبدو من تلك المبادرة انها حملت رغبة عراقية واضحة في الاتفاق مع إيران، على أساس أن هنالك هدفاً واحداً هو منازلة ومواجهة الحلف الدولي سويةً، وإبقاء الخليج العربي بحيرة سلام خالية من الأساطيل الأجنبية، وبعبارة أخرى هدف التعاون هو تحقيق السيطرة المشتركة بين العراق وإيران على شؤون الخليج العربي بعيداً عن تواجد القوى الاجنبية، وكذلك مواجهة المملكة العربية السعودية، وإقناع الولايات المتحدة والقوى الغربية انه من الممكن العودة إلى الاستراتيجية الأمريكية السابقة كأسلوب لحفظ الاستقرار وضمان المصالح الغربية على ان يكون العراق وايران هما الدعامتين لها [4].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الموقف الإيراني بدأ يأخذ منحى آخر بعد هذه المبادرة العراقية التي شكلت نقلة في الخطاب الإعلامي الإيراني بالتخلي عن إدانة الاجتياح العراقي للكويت والتركيز على إدانة الوجود الأجنبي العسكري (الأمريكي، البريطاني، الفرنسي) بالذات، لأنه من وجهة نظرها يستهدف ((الثورة الإسلامية)) الإيرانية فضلاً عن تهديد امنها الوطني والقومي [5] والتداعيات التي ربما تحدث لو تفكك العراق في الحرب، واحتمال قيام الدولة الكردية في شماله، فإنه سوف يشجع اكرادها على المطالبة بالمثل [6].

(1) المصدر نفسه، ص 63؛ حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص 70.
(2) للمزيد ينظر: افراح ناثر جاسم، المصدر السابق، ص 111.
(3) صحيفةالثورة العراقية، بغداد، العدد 7631 في 13 اب 1990.
(4) ابراهيم محمد حسن، المصدر السابق، ص 138.
(5) ينظر: عبد الله فهد النفيسي، المصدر السابق، ص 62.
(6) افراح ناثر جاسم، المصدر السابق، ص 112.

ومن الواضح ان القصد من وجود هذه الحشود العسكرية كما فهمه الايرانيون، ليس لإخراج القوات العراقية من الكويت، بقدر ما يستهدف أمراً أوسع، وهو تثبيت الوجود الأمريكي في الخليج العربي وتحطيم مكاسب إيران وثورتها [1].

ويبدو أن الموقف الإيراني تجاه الحشود العسكرية كان في بادئ الأمر يصرح بضرورة تدخل القوات الأجنبية في المنطقة لإعادة الاستقرار إليها، ولكن بدأ الموقف بالتغيير بعد تقديم التنازلات من الجانب العراقي إلى الحكومة الإيرانية، فقد صرح رفسنجاني في بداية الاجتياح على «**ضرورة جلاء القوات العسكرية العراقية عن الكويت من دون قيد أو شرط، وتقدمها على إنهاء الوجود الأجنبي في المنطقة، وربط هذا التحرر من وجهة نظر سياسية لا يتم إلا بواسطة تدخل القوات الأجنبية**». [2].

وفي 18 اب 1990 أعلن رفسنجاني في تصريح اخر له بضرورة جلاء القوات العراقية من الكويت من دون التنازل من جانب الكويت عن جزيرة بوبيان او اي مساومات إقليمية أخرى، وإنه اذا تم وحصل فإنها لن تقف متفرجة حيال هذا التصرف [3]، لأنه يمس مصالحها الإقليمية، وسوف تدخل الحرب لا الى جانب الكويت، بل لضمان امنها الإقليمي وكذلك استقرار المنطقة من المخاطر [4].

وبعد ضمان الجانب الإيراني لمصالحه طرح رفسنجاني تصريحاً اخر له «**بأنه يسعى الى تأييد الحل السلمي ورفض استخدام القوة العسكرية، واذا كان الوجود الأجنبي في الخليج ضرورة فيجب أن يكون مؤقتاً ومرهوناً بتحرير الكويت، وينتهي مع انتهاء الهدف المرجو منه**»[5].

وبهدف إعطاء أهمية خاصة لدور إيران في الجهود الدبلوماسية الخارجية آنذاك إقليمياً ودولياً، أوضح رفسنجاني بأن المفاوضات التي تقوم بها إيران بين الطرفين المتنازعين، اي العراق والكويت، هي السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة وتحرير الكويت، بعيداً عن تدخل القوات العسكرية الأجنبية في المنطقة [6].

---

(1) لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الله فهد النفيسي، المصدر السابق، ص 63.

(2) ينظر: فتوح الخترش ومجموعة باحثين، المصدر السابق، ص 512.

(3) لمزيد من التفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص 513.

(4) نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، ص 229؛ بدر احمد عبد العاطي، ايران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب، (مجلة السياسة الدولية: القاهرة، 1991)، العدد 104، ص 66.

(5) فتوح الخترش ومجموعة باحثين، المصدر السابق، ص 512؛ ابراهيم محمد حسن، المصدر السابق، ص144.

(6) طلال عتريسي، ايران الى اين، (مجلة المستقبل العربي: بيروت، 2003)، العدد 288، ص 29.

ومن المهم القول أن ثمة تيار جانبي كان يجري في أروقة السياسة الإيرانية، ينادي باستثمار الأزمة للدخول في الحرب إلى جانب العراق ضد العدو اللدود الولايات المتحدة الأمريكية، الذين طاولوا رفعوا شعار (الموت لأمريكا) بوصفه احدى شعارات الثورة الاسلامية الايرانية. الا ان الاتجاه الغالب كان ضد هذه الفكرة تماماً، ويرفض الخوض في تجربة مريرة أخرى بعد ثمان سنين من الحرب الأخيرة، كما أن هذه العبارة المذكورة، لم تعد تمثل بعد حرب الخليج الأولى سوى شعاراً سياسياً، وإرثاً من الماضي لتلك الثورة، من دون أن يعكس رغبة فعلية في مواجهة إيران العسكرية معها [1]. فقد وصف رفسنجاني ان فكرة الخوض في الحرب هي انتحار سياسي [2]، ورفض فكرة سفك دماء الإيرانيين كي تحقق الولايات المتحدة الأمريكية النصر او ليبقى العراقيون في الكويت [3]، مع التأكيد على عدم استعمال القوات المتحاربة الإراضي الإيرانية، وعدم السماح لحصول اسرائيل على ذريعة للدخول مباشرة في الحرب [4].

ويبدو أن رفسنجاني قد أكد حياد إيران مع بدء عمليات التحشيد العسكرية، فقد صرح يوم 25 آب1990 «**ان ايران لا تمانع في وجود قوات اجنبية اذا كان هدفها فقط إخراج القوات العراقية من الكويت وبشرط ان ترحل بعد ذلك من المنطقة**»، ومعنى هذا ان ايران سوف تقف على الحياد اذا نشبت الحرب [5].

ويظهر ان الرئيس الإيراني حاول طمأنة الشعب الإيراني، بعدم وجود نية لدى قادته للدخول في حرب جديدة، فقد صرح: « **ان بلاده لن تتورط في الحرب** «. وفي تصريح اخر له قال: «**ان اي دولة تشارك العراق وتتعاطف معه في هذا المجال، [يقصد الاجتياح] سينال ما ناله العراق من إدانة دولية، وأن مساعدة المعتدي على الكويت، يجعل من إيران دولة معتدية بمنزلة العراق**»[6].

ومما يجدر ذكره أن رفسنجاني بهذا الموقف عبر الوسائل المعلنة وغير المعلنة طوال

(1) طلال عتريسي، المصدر السابق، ص 30.
(2) للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد محمود الطناحي، المصدر السابق، ص 263.
(3) المصدر نفسه، ص 264.
(4) ينظر: بدر احمد عبد العاطي، المصدر السابق، ص 66.
(5) فتوح الخترش ومجموعة باحثين، المصدر السابق، ص 513.
(6) ينظر: عبد الرزاق السامرائي واخرون، حرب الخليج، (بغداد: دار الكتب والوثائق، 1991)، ص71؛ صحيفة القادسية، بغداد، 14 كانون الثاني 1991.

الأزمة، لم يكن ينوي الوقوف ضد المجابهة العسكرية بما يعنيه من تحجيم للقوة العسكرية العراقية، الأمر الذي يضيف لها مكسباً آخراً لما حققته من مكاسب تم الحصول عليها فيما سبق، فقد لوحت للعراق باستعدادها لتقديم أشكال الدعم الممكنة المختلفة في مواجهة الغزو العسكري الأمريكي والغربي، الا انها سوف تدخل الحرب في حالة واحدة فقط وهي اذا ما تعرض امنها القومي للخطر. وفي 16آب1990 أدلى رفسنجاني بتصريح آخر أشار فيه إلى استبعاده ان تتحالف إيران والعراق ضد التهديد الآتي من الولايات المتحدة، كما ان بلاده تعتزم الامتثال لقرارات مجلس الأمن من جهة، ومن جهة أخرى تدين تجاوز قوات التحالف حدود قرارات مجلس الامن. وهكذا تبدو السياسة المزدوجة التي سارت عليها الحكومة الإيرانية، قد دفعت بالموقف الى عدم ممانعة المجابهة العسكرية، ومن المحتمل أن إيران كانت ترغب مجاراة المجتمع الدولي بحدود معينة والتوصل الى سياسة الانفتاح [1].

ومن جانب آخر، ولإزالة مخاوف الدول الغربية من التوجهات الإيرانية، فقد أكدت الحكومة الإيرانية أنها القوة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها في ضمان الاستقرار السياسي للمنطقة، ومن ثم تدفق النفط فيها بشكل آمن، وحماية المصالح الاقتصادية لدول العالم، ولكن في الوقت نفسه يجب أن لا يتوقع احد ان تشارك إيران في اي عملية عسكرية لإجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت، وأنها تفضّل الحفاظ على حالة السلام بينها وبين العراق التي ترتبت بتنازلات عراقية، وحققت المطالب الإيرانية كافة، ومن ثم ترغب من خلال هذه المكاسب إبراز دورها في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمة [2].

استهدفت إيران من سيرها في سياسة متوازنة، ضمان امنها الإقليمي بالدرجة الأولى، وأمن منطقة الخليج العربي عموما، وجاءت ترجمة ذلك في تصريح أدلى به وزير الخارجية الإيراني على أكبر ولايتي بقوله: «**من غير المعقول أن يتواجد الأجانب في المنطقة في ظروف لا يتوفر فيها حل لضمان امن الخليج**» ويبدو أن وجهة النظر الايرانية قد أعطت الأولوية لإنهاء الوجود الأجنبي، بوصفه اكثر أهمية من الاجتياح العراقي، ولأن بقاء الولايات المتحدة عسكرياً سيهدد امنها القومي بشكل مباشر في المستقبل [3].

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، ص 229.

(2) ينظر: عماد جاد، دول الجوار الجغرافي ـ حسابات المكسب والخسارة، (مجلة السياسة الدولية: مؤسسة الاهرام، 1991)، العدد 103، ص78.

(3) عبد الله فهد النفيسي، المصدر السابق، ص63.

ويمكن أن نجد تعبيراً آخر عن الموقف الإيراني في تصريحات مرشد الثورة الايرانية السيد علي الخامنئي [1]، الذي كان يرغب أن يتعامل بعقلانية ويوازن بين أمرين هما التواجد الأمريكي والغربي الكثيف في المنطقة والمهدد باستعمال القوة ضد العراق، تلك الدولة التي ترفع شعارات مقاومة الغرب وتتداول الخطاب الإسلامي لمواجهة القوة المحتشدة في الجزيرة العربية (ارض المقدسات) من جهة، وحالة ايران التي تعلن دائما العداء الشامل والجذري للولايات المتحدة، بوصفها (الشيطان الأكبر) من جهة ثانية، مما دعا المرشد الأعلى الى شجب ما اسماه بـ «**التواجد الأمريكي غير الشرعي**» على الأرض الإسلامية، والتنبيه على ان هذا الوجود جاء ليبقى، وأن غرضه الحقيقي هو تعزيز أمن إسرائيل وتدمير القوة العراقية وليس تحرير الكويت [2].

وقد دعا الخامنئي في 12 آب 1990 إلى الوقوف بوجه الوجود العسكري الأجنبي، وأعلن ان ايران ما زالت ثابتة في موقفها المعارض لسياسة الهيمنة الأمريكية في كل مكان في العالم، وترفض أي تجمع عسكري عماده الجيش الأمريكي، او اي منظمة أمنية تقودها الولايات المتحدة، لان ذلك يتعارض مع مصالح إيران ووجودها وتأثيرها في المنطقة [3]. وفي الوقت نفسه حاول الخامنئي تطمين دول مجلس التعاون الخليجي، ولفت نظرها إلى استعداد إيران للإسهام في رد العدوان العراقي على الكويت وتعاونها معها لاستعادة الأمن وقطع ايدي من يعتدون على حقوق الآخرين، وبذلك جاءت الصيغة النهائية لدعوة خامنئي متوازية مع رفض التواجد الأجنبي في المنطقة [4].

ومما يجدر ذكره أن دعوة خامنئي للحفاظ على أرض الإسلام من ان تدنسها جيوش الكفر

(1) علي الخامنئي: ولد عام 1939 وهو ابن لعائلة دينية معروفه، درس العلوم الحوزوية منذ بداية حياته، وكان من المعارضين لنظام الشاه محمد رضا بهلوي، وبعد قيام الثورة شارك في تأسيس الحزب الجمهوري الاسلامي واصبح امينه العام ومن ثم الرئيس الثالث في عهد الجمهورية الاسلامية الايرانية وقد انتخب لدورتين رئاسيتين بين عامي (1981 ـ 1989)، تولى منصب الولي الفقيه بعد وفاة السيد الخميني عام 1989. ينظر: احمد الموصلي، موسوعة الحركات الاسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص281 ـ 283.

(2) شفيق عبد الرزاق السامرائي واخرون، المصدر السابق، ص71.

(3) للاستزادة ينظر:حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص73.

(4) محمد امين احمد هليل، العلاقات الايرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الامريكي للعراق 2003 ـ 2011، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الاوسط: كلية الآداب،2011)، ص44؛ محمد طالب حميد، العلاقات الايرانية الامريكية توافق ام تقاطع، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص49.

كما سماها، لم تأتِ تجاوباً مع الخطاب الإسلامي الممزوج بالدعاية الدينية الذي أبداه الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين، ومحاولته كسب ود واستحسان قطاعات سياسية ودينية داخل الجمهورية الإيرانية، بل إن هذه الدعوة جاءت رغبة من مرشد الدولة للوصول إلى غايتين، الأولى تحقيق المصالح القومية الإيرانية، والحيلولة دون وصول القوات الأجنبية إلى حدود دولته من جهة، ومن جانب آخر لم يقصد بدعوته الوقوف إلى جهة نظام صدام حسين مطلقاً، فهو على معرفة تامة باطماعه وتوجهاته وافكاره في المنطقة [1].

وتشير الأحداث ان الخطاب العراقي الخاص بمقاومة «**جبهة الكفر**»، لقيت صدى محدوداً لدى بعض الاوساط المقربة من النظام في إيران، لأسباب داخلية محضة تتعلق بالتنافس والتنوع داخل السلطة الإيرانية، فوجدت هناك بعض الأصوات الداعية إلى تأييد العراق والعمل معه لمواجهة التواجد الأجنبي في الخليج. ومن أبرز هؤلاء السيد محمد صادق خلخالي [2]، والشيخ علي اكبر محتشمي[3]، والسيد أحمد نجل الخميني [4]، وآية الله مشكيني[5] وهؤلاء

(1) ينظر: حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص74؛ تاج الدين جعفر الطائي، المصدر السابق، ص147 ـ 148

(2) محمد صادق الخلخالي: ولد عام 1926 واحد رجال الدين المقربين من الخميني، وهو اول مدع عام في ايران بعد انتصار الثورة الاسلامية الايرانية، وقد اصدر احكام الاعدام ضد زعماء ايران السابقين ورجال المعارضة، كما انه تولى منصب رئيس لجنة مكافحة المخدرات في ايران حتى اجبر على الاستقالة من هذا المنصب عام1980. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد وصفي ابو مغلي، المصدر السابق، ص57.

(3) علي اكبر محتشمي: ولد عام 1946 وهو رجل دين كان نشطاً في الثورة الاسلامية وهو من العناصر الراديكالية التي تدعو الى تصدير الثورة، شغل منصب وزير الداخلية الايراني عام 1980 اثناء الحرب العراقية الايرانية في حكومة مير حسين الموسوي وكان نائبا للبرلمان الايراني في الدورتين الثالثة والسادسة، للمزيد ينظر: فاطمة الصمادي، ايران بدون رفسنجاني قراءة في الارث والتداعيات، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017)، ص14.

(4) احمد الخميني: ولد عام 1946في مدينة قم واكمل الدراسة فيها، وبعد نفي والده السيد الخميني الى تركيا ثم الى العراق، تعرض للاعتقال من قبل السلطات الايرانية نتيجة لسفره الى العراق بطرق غير شرعية ووضع في سجن قزل قلعة غرب طهران حتى تم الافراج عنه، ثم لحق بوالده في العراق وبعدها في باريس حتى عودة والده السيد الخميني الى ايران بعد انتصار الثورة الايرانية. للاستزادة ينظر: محمد وصفي ابو مغلي، المصدر السابق، ص58.

(5) ولد علي اكبر فيض المعروف بالمشكيني عام 1921 في قرية مشكين (محافظة اردبيل)، درس العلوم الدينية في اردبيل وقم النجف حتى بلغ مرتبة الاجتهاد، والتحق بركب الثورة منذ دخول الامام الخميني المواجهة، نفي الى عدة مدن واعتقل من قبل اجهزة الشاه، تدرج مناصب كثيرة منها عضو جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، وعضو مجلس خبراء تدوين الدستور عن اذربيجان، وعضو ورئيس مجلس الخبراء اربع دورات في طهران، وامام جمعة قم توفي عام 2007. ينظر: احمد فاضل السعدي الجادري، المصدر السابق، ص 297 ـ 298.

ذوو نفوذ معنوي وسياسي، بالقياس إلى التيار السياسي السائد، فقد كان لمحتشمي رأيه «**بأنه يجوز لبلاده المشاركة مع القوات العراقية ضد الولايات المتحدة**»، أما خلخالي فقد كان يدعو إلى المشاركة مع الشعب العراقي اذا ما قامت الحرب ضد الولايات المتحدة، وكان رأيه «**اذا انتصرت الولايات المتحدة فلن تترك المنطقة بسهولة**»، كما صرح نجل الخميني (احمد) «**ان الولايات المتحدة لا تزال عدونا الاول والشيطان الأكبر، ولا يمكن لأبناء الثورة الا ان يقفوا بوجهها**»، وكان هذا متوافقاً مع الجو العام الذي أدان دخول العراق الكويت عسكرياً، الا انه رفض تواجد القوات الأجنبية في المنطقة، وخاصة القوات العسكرية الأمريكية [1]، اما مشكيني فقد صرح: «**ان منطقة الخليج العربي مهددة في كل لحظة بالحرب، وافضل طريق هو ان ينسحب صدام من الكويت وان لا يفسح المجال لامريكا وحلفائها القيام باعمال وتحركات عسكرية في المنطقة، وان حكومات المنطقة هي التي استدرجت امريكا والعراق، ووقفت هذه الحكومات الى جانب القوات الامريكية**» [2].

ولا ريب أن إيران واجهت مساعياً عراقية واخرى كويتية حاولت كل منها جرها واستمالتها الى جانبها، لكن من دون جدوى، فعلى الرغم من الإغراءات التي قدمتها كلا الحكومتين، الا انها رُدت. حيث نقل صباح الاحمد وزير الخارجية الكويتي الى السلطات الايرانية عند زيارته طهران في 24 آب 1990 اعتذار الكويت من الدعم السابق الذي قدمته الى العراق أثناء حربه مع إيران مثلما ذكرنا سابقاً، وطالب بإرسال قوات ايرانية ولو رمزية الى المملكة العربية السعودية، للمشاركة مع التحالف الدولي، الا ان ايران نجحت في تجاهلها الأمر[3].

اما العراق فقام بمحاولات كثيرة لاغراء إيران بالتحالف معه، مثل ذلك الرسالة التي أرسلتها الحكومة العراقية الى إيران في 8 آب 1990 التي تضمنت تسليم إيران10 % من عائدات النفط الكويتي لمدة ثلاثين عاما، كتعويضات حربية مقابل ما حصل باقتصادها من أضرار، والوعد بحل كل التنظيمات الإيرانية المنشقة التي تعمل في المنفى، وبالأخص منظمة (مجاهدي خلق) الإيرانية المعارضة الذين يعملون بدعم مالي وسياسي عراقي منذ سنة 1980، الا ان ايران سعت إلى ادارة الموقف بما يتوافق مع مصالحها[4]، وفي هذا الصدد صرح روحاني عن

(1) ينظر: فتوح الخترش واخرون، المصدر السابق، ص513؛ حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص75.

(2) كيبهان بالعربي (جريدة)، العدد 2122، 29 كانون الاول 1990.

(3) ابراهيم محمد حسن، المصدر السابق، ص143.

(4) المصدر نفسه، ص145؛ نيفين مسعد، المصدر السابق، ص230.

اعتقاده «**ان طرفي الصراع في المنطقة (العراق وايران) يعتبران القرار النهائي الذي ستتخذه ايران فيما يتعلق بموقفها في حالة اندلاع حرب في المنطقة، أمراً بالغ الاهمية، وان الجانبين قلقان من قرار ايران المصيري ذلك لانهما لا يعرفان خطط ايران**»[1].

أدركت إيران ان إخراج العراق من الكويت بالقوة، هو ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هدفها، في التفرد بالهيمنة، لذلك فقد حاولت تفويت تلك الفرصة، بأن تقدمت في تشرين الأول 1990 بمشروعها الذي أرادت من خلاله حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية بعيدا عن الخيار العسكري، حيث عُرف (بالمبادرة الإسلامية) وقد تضمنت امور عدة منها الانسحاب المتزامن للقوات العراقية من الكويت، والقوات الاجنبية من السعودية والدول الاخرى، وتشكيل قوة عسكرية مشتركة من كل الدول الخليجية باستثناء الكويت والعراق، لتحل محل القوات الأجنبية، وإعادة بناء الاقتصادين العراقي والإيراني من خلال تعاون الدول الجماعي، وكذلك إسقاط ديون العراق تجاه الدول العربية وغير العربية مع توقيع جميع الدول على معاهدة عدم اعتداء [2].

وتفيد الوقائع ان أزمة الخليج الثانية، واجتياح الكويت، وما أعقبها من تواجد عسكري اجنبي، أشعر الإيرانيون بأهمية تأكيد دورهم في حماية أمن المنطقة، لاسيما في ضوء عجز دول مجلس التعاون الخليجي في الدفاع عن نفسها، وعلى أساس ذلك توجه وزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي الى الدول الأعضاء في المجلس، وأثار موضوع إمكانية إيران في الدفاع عن المنطقة بدلاً من جيوش الغرب. باعتبارها الطرف الإقليمي الوحيد القادر على حماية أمن الخليج ودوله من اطماع العراق وتهديداته، فضلاً عن الرغبة في إرجاع العلاقات الإيرانية مع دول المجلس، التي كانت مقطوعة، بشرط أن تصبح لها كلمة في ترتيبات أمنية تتم بعد إنهاء الأزمة، بل حاول رفسنجاني تقديم إيران بوصفها حامي حمى الخليجيين الذي يمكن الاعتماد عليه، حيث قال: «**ان ايران هي البلد الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه للدفاع عن امن المنطقة وحماية مواردها من النفط**»[3].

ومن جهتها احست دول مجلس التعاون الخليجي بأن الأوان قد حان للتعامل مع إيران

(1) كيهان العربي العدد 2119، 25 كانون الاول 1990.

(2) ينظر: نيفين مسعد، المصدر السابق، ص231.

(3) للاطلاع ينظر: احمد عثمان محمد الدليمي، دول مجلس التعاون الخليجي واثرها على العلاقات العربية، رسالة ماجستير، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2002)، ص89.

فعلياً والاستفادة من دورها في المنطقة، ولذلك ففي مؤتمر مجلس التعاون الذي عقد في الدوحة للمدة بين يومي 22 ـ 25 كانون الأول 1990، كانت اهم القضايا التي نوقشت هي ضرورة قيام تنسيق بين دول المجلس وإيران في المجالات الأمنية والمستقبلية، وصدور بيان ختامي متضمناً تلك الأفكار ومعبراً عن أهمية دور إيران، وأعرب بعض مسؤولي المجلس عن املهم في التعاون معها في هذه المجالات، وصرح الأمين العام لمجلس التعاون عبدالله بشارة(1) حول ذلك بقوله: « **نحن شركاء مع إيران في الخليج العربي وفي المحافظة على أمنه واستقراره، ومن الضروري أن تتعاون دول المجلس مع إيران**» (2). وهنالك تصريح آخر له نص على: «**ان المستقبل يعرض علينا التفكير في إطار التوصل إلى ترتيبات أمنية إقليمية تتعاون فيها وإيران عبر تفاهم إقليمي يحول الخليج الى بحر اطمئنان وسلام**». فضلاً عن تصريح وزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد عند زيارته إلى طهران في آب بقوله: «**ان بدون الوجود القومي المؤثر لإيران في المنطقة لا يمكن أن يكون هناك امن للمنطقة**»(3).

وفي السياق ذاته، اكد رفسنجاني في ان التدخل الامريكي في حل الازمة الخليجية ليس من مصلحة اقطار المنطقة، لان امريكا من خلال تدخلها هذا لديها اهداف، منها: اقامة انظمة جديدة للهيمنة على حقول النفط والسيطرة على اوربا، والاخذ بزمام باقي المناطق المهمة، واحتواء الثورة الاسلامية، وباقي الحركات الاسلامية، وفي حالة اقرار النظام الامني العالمي الجديد سوف يحدق خطر كبير بايران، لكنه سوف يدافع عن ارضه، ولم يسمح للأمريكان بالتدخل في شؤونهم، ويجب ان يشكل العالم الاسلامي جبهة مشتركة للدفاع عن القضية (4).

تطرقت وسائل الاعلام الايرانية الى ان هناك زيارات ولقاءات قد حدثت بين ايران والعراق فقد استقبل وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي نائب رئيس الوزراء العراقي سعدون

(1) عبد الله يعقوب بشارة: ولد عام 1936 وهو سياسي كويتي تخرج من كلية الآداب جامعة القاهرة 1959 التحق بجامعة اكسفورد عام 1961، وفي عام 1973حصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، وهو امين عام مجلس التعاون الخليجي من عام 1981 حتى عام 1993. السيرة الذاتية الخاصة بالسفير عبد الله يعقوب بشارة، شبكة الانترنت

(2) ينظر: علي المحافظة، البعد السياسي في العلاقات العربية الايرانية، (مجلة المنتدى: عمان، 2000)، العدد173، ص78.

(3) للمزيد ينظر: محمد صالح المسفر، التحديات الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي، (المجلة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد: جامعة قطر،1998)، العدد 9، ص14.

(4) كيهان بالعربي، العدد 2140، 19 كنون الاول 1990.

حمادي، وقد تداول الطرفان موضوع الحشود العسكرية الموجودة في منطقة الخليج العربي، وقد بين حمادي اسباب ظهور هذه الازمة الراهنة، مبيناً ان الحشد العسكري الامريكي الواسع يأتي في اطار سياسة هذا البلد السلطوية للهيمنة على الثروات النفطية، وقد اكد علي اكبر ولايتي سعي ايران لحل المشاكل الموجودة، وان ايران تعترض وبشدة تواجد القوات الاجنبية في المنطقة، واستعمال القوة العسكرية، وان اجتياح الكويت عرض المنطقة والخليج العربي لظروف خطيرة للغاية (1).كما ذكرت وسائل الاعلام الايرانية ان الرئيس هاشمي رفسنجاني التقى بنائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزت الدوري واوضح رفسنجاني من خلال لقائه هذا بانه يعلم جيداً بأهداف امريكا الخطيرة في المنطقة، وانها مثيرة للقلق وتفتقد الى حسن اتخاذ ترتيبات كفيلة بتقليل معاناة المنطقة (2).

ظهر لنا من خلال الفصل الثاني ان ايران خلال اندلاع الحرب اعلنت رسمياً رفضها دخول الحرب، وتبنيها موقف الحياد التام، حيث كانت ترى تمه في حال خروج العراق منتصراً من الحرب سيضعف دورها، كما انها كانت ترى بان الحرب ذريعة امريكية لتحقيق مصالحها للهيمنة على المنطقة، كما تبين لنا ان للصحافة الإيرانية من خلال دراسة صحيفة اطلاعات التي هي صحيفة رسمية كانت تعكس وجهة نظر الموقف الايراني الرسمي الى الراي العام العالمي والداخلي عن طريق عكس صورة ايجابية عنه، وهذا لا يتناسب مع الدور الذي يجب ان تضطلع به الصحافة كونها يجب ان تكون موضوعية واقعية بعيدة عن التحييز والتناغم مع الحكومات.

(1) صحيفة كيهان بالعربي، العدد 2129، 6 كانون الثاني 1991.

(2) كيهان العربي، العدد 2134، 12 كانون الثاني 1991.

الفصل الثالث

موقف ايران من العمليات العسكرية بين العراق والتحالف

المبحث الاول

الموقف الايراني من اندلاع الحرب ومجرياتها

بدأت العمليات العسكرية ضد العراق في فجر يوم السابع عشر من كانون الثاني 1991، بعد انتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن الدولي والبالغة حتى 15 من الشهر ذاته[1]، لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت بالقوة[2]. وقامت جيوش التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[3] بشن الصفحة الأولى من الحرب عن طريق القصف الجوي من الطائرات، البوارج الحربية، القواعد الصاروخية مستهدفةً الجيش العراقي وقطع خطوط امداده ومنع

(1) سمح مجلس الامن بموجب القرار678 والمؤرخ 29 تشرين الثاني 1990 للدول الاعضاء باستعمال جميع للوسائل للازمة لدعم وتنفيذ جميع قرارات المجلس ذات الصلة، مالم ينسحب العراق من الكويت بحلول 15 كانون الثاني 1991. وبهذا المعنى منح مجلس الامن حق استعمال القوة لمجموعة الدول المتحالفة مع الكويت بقيادة الولايات المتحدة وجميع الوسائل ضد العراق. ينظر: خلف عبد الجليل ياسين الداهري، العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، (مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم: بغداد، 2013)، العدد 32، ص6؛عودة بطرس عودة، حرب الخليج من المسؤول؟، (الاردن: المكتبة الوطنية، 1992)، ص135.

(2) رسل مهدي حمود الحار، موقف الولايات المتحدة الامريكية من الاجتياح العراقي للكويت 1990م، رسالة ماجستير، (كلية التربية للبنات: جامعة الكوفة، 2014)، ص 112 ـ 115.

(3) بلغ عدد قوات التحاف ما يقارب 675 الف مقاتل امريكي وفرنسي وبريطاني ومصري وسوري وكويتي واماراتي وغيرهم، وقد تم تحديد عدد القوات العربية المشاركة ب 170 الف تقريباً، اما عدد الدبابات 3,637، 1,746 طائرة مقاتلة، و149 سفينة حربية. لمزيد من التفاصيل ينظر عبد الحسين مهدي عواد، الوثائق الخفية عن حرب الخليج الثانية، (بيروت:مؤسسة العارف للمطبوعات،2007)، الطبعة 2، ص125؛عبد المنعم سعيد،حرب الخليج والفكر العربي دراسة نقدية لكتاب الاستاذ محمد حسنين هيكل، (القاهرة: دار الشروق،1993)، ص124؛ صحيفة كيهان العربي، طهران، العدد 2139،17 كانون الثاني 1991.

اتصاله بقيادته، وتدمير مراكز الأمن والقيادة وجميع ما يتعلق بالبنى التحتية العراقية على مدى خمسة أسابيع متواصلة [1].

ولدى نشوب الحرب، استمرت إيران بإعلان سياسة الحياد، رغبةً منها في أبعاد الخطر عنها وتعظيم مكاسبها، والعمل على التواصل مع الأطراف المختلفة لإنهاء الازمة بالشكل الذي لا يلحق بها اي ضرر، وفي الوقت نفسه حافظت على قدر من الاتصال مع الحكومة العراقية[2]. لكن إيران استشعرت بالخطر في ضوء استمرار القصف الجوي ونجاحه في تحييد الجيش العراقي والقضاء على فاعليته الصاروخية، وقوته الهجومية والدفاعية[3]، واخذت دوائر صنع القرار في ايران تخشى من إمكانية تحول الحرب إليها بعد العراق. فمن غير المقنع لديها ان يكون هدف هذا الكم الهائل من القصف والمبالغة في التدمير الذي طال معظم الأراضي العراقية خالياً من اي نوايا اخرى لتطويره ضد دولة مجاورة[4].

ومما تجدر الإشارة إليه أن إيران بدأت قبل أسابيع من وقوع الحرب، بتحركات نشطة لقواتها المسلحة خلف المناطق الحدودية، استعداداً وتحسباً لاي احتمالات مفاجئة للحرب في المنطقة، وشمل ذلك قيام بمناورات مشتركة بين جميع أصناف قواتها الأمنية، وكانت أكبر هذه العمليات ما أطلق عليه (الانتصار1)، اذ شاركت في هذه المناورات الكبرى أنواع من القوات القتالية، كما أسهمت فيها قطعات اسطولها البحري ايضا، وغطت مساحة ما تقارب 30 الف كيلومتر مربع من مياه الخليج العربي. وفي سياق هذا السلوك العسكري الوقائي إزاء أزمة الخليج أعلنت عن نيتها في القيام بسلسلة أخرى من المناورات والتدريبات على ان تبدأ بمنتصف شهر كانون الثاني 1991، مع انتهاء المهلة المحددة من قرار 678، إلا أن القيادة الإيرانية قد أوقفت هذه التدريبات وأعلنت الحياد عند بداية الحرب [5].

(1) حكمت شبر، الحروب العدوانية وما افرزته من قروض وتعويضات بحق العراق،(بيروت: دار الزهراء للطباعة والنشر،2009)، ص84.

(2) نيفين مسعد، المصدر السابق، ص232.

(3) قدرت جمعية الهلال الاحمر الاردنية حجم الخسائر البشرية ب 113 الف مواطن عراقي وكان 60 % من الاطفال، فضلاً عن الخسائر المادية فقد دمرت الكثير المستشفيات والمستوصفات والملاجئ والاسواق والمحاكم ومناطق سكنية كاملة، وتدمير البنى التحتية الاجتماعية كمحطات توليد الكهرباء ومنشآة المياه والمجاري ومعامل تصنيع الغذاء ومخازن الغذاء. ينظر: حكمت شبر، المصدر السابق، ص84.

(4) ابو القاسم زادة واخرون، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية، ندوة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996)، ص103.

(5) ينظر: احمد نازلي معوض، تركيا وايران وكارثة الخليج الثانية مقارنة تحليلية، (جامعة الكويت: مجلة النشر العلمي،1991)، العدد2، ص29.

فضلا عن ذلك فإن الدعاية العراقية التي صورت الأمر بأنه حرباً يخوضها «الصليبيون» ضد ارض الإسلام[1]، قد شكل عامل ضغط على القيادة الإيرانية، فقد تعالت أصوات بعضهم لجمع التبرعات الإنسانية لمستحقيها في العراق، تعبيراً عن تعاطفهم معهم[2]. وقد صرح مجمع رجال الدين[3] «**ان الشعب العراقي يتعرض لمؤامرة كبرى حيث تقوم امريكا وحلفاؤها بالعدوان على الشعب العراقي وعلى خلاف ارادته**»[4]، وقد اشار اعضاء المجمع الى رفضهم قرار الحرب لان فيه ظلماً وامتهاناً لكرامة المسلمين، ودعوا جميع المسلمين في كل مكان الى الوقوف صفا واحدا ضد الحرب الغاشمة، والضغط على المجتمع الدولي لايقاف هذا العدوان، والمطالبة بوقف اي عمل عسكري وانسحاب القوات العراقية من الكويت، واحترام ارادة الشعب العراقي وشعوب المنطقة [5].

لذا يمكن القول أن اعلان إيران الحياد هذه المرة لم يكن أمرا هيناً، كما في السابق، لأن السلطات الايرانية راقبت روح الاستياء التي عمت الشارع الإيراني إزاء استهداف الأبرياء العراقيين من جراء القصف، والادانة الإعلامية في المساجد وصلاة الجمعة لتلك الممارسات، مما ولد مشاورات مكثفة داخل أروقة المؤسسات التشريعية والتنفيذية، حول ضرورة السيطرة على الرأي العام والمضي قدماً في استمرار تبني سياسة الحياد، خوفاً من اتخاذ الأمر منحى اخر. واستقر الرأي على إدانة عمليات قتل المدنيين فقط ووصفها بـ « الوحشية »، مع عدم الإشارة مطلقاً الى وقوف إيران إلى جانب العراق [6].

فمنذ بدء العمليات العسكرية على العراق أعلنت جمعية الهلال الاحمر الايرانية «**انها**

(1) المصدر نفسه.

(2) نيفين مسعد، المصدر السابق،ص232 ـ 234.

(3) مجمع علماء الدين: وهو حزب تم تشكيله عام 1987، بمباركة خطية من الامام الخميني، ويأتي تأسيسه من خلال ضغط مارسه آية الله السيد الخميني على علماء الدين من اجل تثبيت معالم فكرة وسيطرته على السلطة، وقد ضم من بين اعضائه، هاشمي رفسنجاني، وعلي خامنئي الى جانب عدد كبير من الشخصيات السياسية الحوزوية المرموقة. للمزيد ينظر: فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في ايران صراع رجال الدين والساسة (قطر: المركز العربي للابحاث، 2019)، ص 85؛ احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الايرانية (1979 ـ 2011)، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012)، ص 201.

(4) صحيفة كيهان بالعربي، المصدر السابق، العدد 2140، 19 كانون الثاني 1991.

(5) المصدر نفسه.

(6) نيفين مسعد، المصدر السابق،ص 234.

مستعدة لاستقبال النازحين»، في حين اعلن المجلس الاعلى للأمن القومي الايراني[1] «**ان الحملات الجوية على العراق مكثفة وواسعة جداً نظراً للتحركات الواسعة التي شنتها القوات المتحالفة مع امريكا، مع التأكيد ان الخسائر كبيرة جداً**»[2]، معرباً عن امله بأن تنتهي هذه الحرب بأسرع وقت ممكن. كما وصفت الحكومة الايرانية مهاجمة المنشآت المدنية والمدنيين بأنه افظع الجرائم ضد الانسانية، كما أكدت انها تسعى الى ايقاف الحرب، واعربت عن استيائها لهذا التصرف من قبل الحلفاء، وكذلك العراق، نظرا لموقفها المحايد من الحرب[3].

نجحت جهود السلطات الايرانية في فرض رأيها، على جانب كبير من الشارع، من خلال تسخير منابرها الدينية لإشاعة قناعاتها وترسيخها في اذهان الناس، فقد عمل خطباء الجمعة على تثقيف الناس على رفض دخول الحرب إلى جانب العراق، والتزام جانب الحياد في كل الأحوال. ومثال ذلك ما قاله أحمد نجل السيد الخميني بما نصه: «**ما من احدٍ يرضى ببذل قطرة دم واحدة من حرسنا الثوري ليحصل الرئيس العراقي على منفذ اضافي على الخليج الفارسي**» وفي تصريح آخر له قال فيه: «**ان الجمهورية الإسلامية لن تساعد العراق مادام رئيسه هو نفسه المعروف، بل أنها تعاديه وتعادي جميع من ينتمي إليه او لحزبه أو لحكومته**»[4]. وأكد ان نتائج هذه الحرب ستكون خطيرة على المنطقة برمتها، كما حمل الولايات المتحدة الامريكية والرئيس العراقي صدام حسين المسؤولية الكاملة عن الحرب [5].

(1) المجلس الاعلى للامن القومي الايراني: تأسس عام 1989 ويتكون هذا المجلس من رؤساء السلطات الثلاث (التشريعية،التنفيذية، القضائية) ورئيس هيئة اركان القيادة العامة للقوات المسلحة ووزراء الخارجية والداخلية والامن ومندوبين يعينان من قبل (مرشد الثورة) واعلى مسؤولين من الجيش وحرس الثورة والوزير ذي العلاقة طبقا لمقتضيات الموضوع، وتكون قرارات مجلس الامن القومي الايراني نافذة المفعول بعد مصادقة المرشد عليها، ويختص في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ومن واجبات هذا المجلس تحديد سياسات الدفاع والامن القومي للبلاد،وتنسيق الانشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والاقتصادية، واستغلال الموارد المادية والفكرية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية. للاستزادة ينظر: نجدت صبري ئاكرة يى، الاطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية، (عمان: دار دجلة،2011)، ص66؛ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، دستور ايران لعام 1979، (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2014)، ص35.

(2) صحيفة كيهان العربي، العدد، 2140، 19 كانون الثاني 1991.

(3) المصدر نفسه..

(4) ينظر نيفين مسعد، المصدر السابق، ص233؛ صحيفة كيهان، المصدر السابق، العدد؟؟؟، شباط 1991.

(5) المصدر نفسه.

وأبدى القادة الإيرانيون مواقف متطابقة مع السياق المذكور، وفي المقدمة منهم هاشمي رفسنجاني الذي رفض فكرة دخول الحرب مع العراق بتاتاً، كونها ستلحق اضرارا فادحة ببلاده، مبيناً موقفها بقوله: «**اننا لن نسفك دماءنا لكي يبقى العراق في الكويت، ففي هذه الحالة سيصبح الخليج الفارسي خليجاً عربياً فهو الانتحار بعينه**» [1].

ويبدو أن هذه التصريحات جاءت لتجاري الموقف الرسمي الرافض تماماً لدخول الحرب إلى جانب العراق، بوصفها حرباً خاسرة ولن تستفيد منها إيران اي شيء، بل ستلحق بها اضرارا فادحة، وكذلك فإن خروج نظام الرئيس صدام حسين سالماً من الأزمة سوف يقوي جانبه في الخليج العربي بأكمله، ويزعزع مواقع كل خصومه منه ومنهم ايران. وأن التزام الاخيرة بسياسة الحياد في الحرب جاء انطلاقاً من رؤية المسؤولين الايرانيين لها، فقد كانوا يعدونها ذريعة اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها التي تقوم على الهيمنة في المنطقة. لهذا فإن الحياد خير وسيلة تتجنب بها إيران المواجهة المباشرة مع قوات التحالف الدولي المعادي للعراق[2].

ان ما سبق ذكره لا ينفي القول بأن جهود الحكومة الإيرانية في احتواء التيارات الدينية وممثليها قد نجحت بشكل كامل، فقد ظهر من تبنى موقفاً اخر، ودعا الى دفع الضر عن الشعب العراقي، انطلاقا من قاعدة «نصرة المؤمنين المستضعفين»، المبدأ الذي التزمت به الثورة الإيرانية منذ قيامها. كما رفض اصحاب هذا الرأي الحياد، لأنه من وجهة نظرهم لا يضمن السلامة لإيران، فالمتوقع أن تنتصر الولايات المتحدة وبهذا فستكون بلادهم الهدف الثاني بعد العراق. وجسدت ذلك الموقف فئة من رجال الدين، توصف بأنها «مندفعة»، فقد ذكر آية الله صادق خلخالي في 19 كانون الثاني انه: «**لا ينبغي ترك الشعب العراقي وحده في هذه المعركة، لأنه لو تغلبت الولايات المتحدة فلن تترك المنطقة بسهولة**»[3]، كما ذهب إلى المطالبة بدعم العراق، لتكوين تحالف استراتيجي إسلامي بينه وبين إيران. كما ايده في مطلبه قطاع من الحركة الطلابية في مظاهرات حصلت يوم 19 كانون الثاني 1991، ونهض

(1) ابو القاسم زادة، المصدر السابق، ص103.

(2) ميشال نوفل، موقع العلاقات العربية الايرانية في اطار العالم الاسلامي من العلاقات العربية الايرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل، (بيروت: د. مط،2001)، ص903.

(3) ينظر نيفين مسعد، المصدر السابق، ص231؛ خالد بن سلطان، المصدر السابق، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت،www.moqatel. com، بلا صفحة.

لتأييده عددٌ من عرب الأحواز (خوزستان)[1]. كما اعلن حجة الاسلام علي اكبر محتشمي[2] في 21 كانون الثاني 1991 في كلمة له امام البرلمان الايراني «**انه يجوز لبلاده من الناحية الشرعية المشاركة في الجهاد ضد الولايات المتحدة في اي مكان تتواجد فيه مصالحها**». وقد انتقد دول عدم الانحياز [3] لاتخاذها موقف اللامبالاة في هذه الحرب [4].

وفي 30 كانون الثاني ندد مرشد الجمهورية آية الله خامنئي بقصف القوات الأجنبية للشعب العراقي المسلم، كونه لم يرتكب اي ذنب حسب تعبيره مؤكدا أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها أثبتوا انهم مستعدون للقتال من أجل النفط وليس تحرير الكويت، ورأى ان ما يجري حالياً يبقى «وصمة عار» على تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وأن استمرار قصف القوات الأمريكية والحليفة لها المدن العراقية هو جريمة فاضحة بحد ذاتها، وتساءل خامنئي، «**اي ذنب اقترفه سكان العراق الذين تزهق ارواحهم، والمزارات المقدسة التي تنتهك حرمتها**»[5].

وبقدر ما كان الحياد تعبيراً عن الموقف الإيراني وكشفاً عن الحرص على المصالح القومية العليا للبلاد، فأن ذلك لم يكن مطلقاً ومفتوحاً بلا شروط، فقد لوّحت ايران ان موقفها من الممكن أن يتغير، اذا ما خرقت دول التحالف معادلة التوازن الدولي في المنطقة، واذا ما مست ثوابت المصلحة الإيرانية ومشاعر الإيرانيين الدينية. وقد ترك المرشد الأعلى خامنئي

(1) ابو القاسم زاده، المصدر السابق،ص104.

(2) ولد محتشمي عام 1946 في طهران، وهو رجل دين، درس العلوم الدينية في قم والنجف الاشرف، وقد رافق السيد الخميني في مرحلة المنفى في العراق وفرنسا، وكان نشطا في تحركات الثورة الاسلامية الايرانية 1979، وبعد الثورة شغل منصب السفير الايراني في سوريا بين عامي (1982 ـ 1986) وأصبح لاحقا وزيراً للداخلية في حكومة مير حسين الثانية وكان من الداعمين الاساسيين للاخير وفي عام 1991 اصبح رئيسا للجنة الدفاع في مجلس الشورى الايراني الاسلامي. للاطلاع على التفاصيل ينظر: احمد فاضل السعدي، المصدر السابق، ص289.

(3) تعدّ منظمة حركة عدم الانحياز نتيجة مباشرة للحرب الباردة التي تصاعدت بين المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو) وبين المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو)، وكان هدف الحركة هو الابتعاد عن سياسات الحرب الباردة، وقد تكونت من 29 دولة، والدول التي حضرت مؤتمر باندونغ العام 1955، الذي يعد اول تجمع منظم لدول الحركة، وتعد من افكار رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو والرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس اليوغسلافي تيتو. ينظر: مصطفى بيومي، إعرف، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2013)، ص 105.

(4) خالد بن سلطان، المصدر السابق، بلا صفحة

(5) خالد بن سلطان، المصدر السابق، بلا صفحة.

انطباعاً في بعض تصريحاته ما يؤيد هذا الاتجاه، وكانت الشروط التي وضعت هي: «**عدم دخول إسرائيل الحرب، وعدم قصف الاماكن المقدسة في العراق، ولا سيما مراقد أئمة اهل البيت(عليهم السلام) وعدم تهديد الامن القومي الايراني**»[1].

كما تبنت شخصية سياسية رفيعة المستوى فكرة الرفض المطلق لدخول الحرب، وهو الدكتور حسن روحاني[2] الأمين العام لمجلس الأمن القومي الايراني، الذي حمل على العراق في تصريحاته «**واتهمه بعدم تقدير التغيير في التوازنات الدولية بعد تدهور الوضع في الاتحاد السوفيتي، وبداية تفككه، كما حذر ان تدحرج بعض صواريخ العراق على إسرائيل لن يُخرج الجمهورية الاسلامية من حيادها، فإسرائيل ليست بالدولة التي تدمرها بضعة صواريخ ضعيفة التصويب**»[3].

وأستمر الإعلام الإيراني في نشر مواقف المسؤولين المؤيدين لهذا التوجه، اذ نجد تعبيراً عنه، في تصريح ل في26 كانون الثاني 1991، جاء فيه: «**اذا كانت إيران محايدة فأنها لا تدخل الحرب والمجابهة العسكرية، لكن ذلك لا يعني اننا لا نهتم لما يحدث على ارض الخليج**». كما اعلن ان بلاده لن تلتزم الحياد فيما اذا حصلت مضاعفات تفضي الى إلحاق الضرر بإيران، مع الرفض القاطع لأي تغيير في خارطة الحدود الدولية سواء للكويت او العراق. واكد ان الامريكان سوف يستمرون بتحقيق اهدافهم حتى نهاية الحرب، على الرغم من الخسائر المهولة التي لن تغير قناعاتهم[4].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) حسن روحاني: سياسي ورجل دولة ايراني، ولد عام 1948 في مدينة سرخة بالقرب من محافظة سمنان شمالي ايران، انخرط في سلك الدراسة الدينية في الحوزة العلمية في مدينته، ثم انتقل الى مدرسة قم 1961، وكانت دراسته الاكاديمية في جامعة طهران، حيث حصل على درجة البكالوريوس في القانون القضائي عام 1972، ثم واصل دراسته في الغرب وحصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة غلاسكو كاليدونيان في اسكتلندا، بدأ حياته السياسية في الستينات كأحد اتباع السيد الخميني، شغل منصب عضو في البرلمان الايراني للمدة بين عامي (1980 ـ 2000) وامين عام للمجلس الاعلى= =للامن القومي (1989ـ 2005)، وعضو في مجلس الخبراء (1990 الى الوقت الحاضر)، واصبح الرئيس السابع لجمهورية ايران الاسلامية في 2013. للمزيد ينظر: محمود مونتشيبوري، انتخاب روحاني هل وعد بالتغيير ام سير على نفس المنوال؟ (مجلة رؤية تركية: تركيا،2013)، العدد4، ص110؛ خالد بن فيحان الزعتر، ايران الخميني شرطي الغرب، (القاهرة: دار الكتب، 2016)، ص151.

(3) ينظر: ابو القاسم زادة، المصدر السابق،ص104.

(4) صحيفة كيهان، المصدر السابق،العدد 2154،6 شباط 1991.

ويبدو أن استطاع أن يقنع جميع ذوي التوجيهات المختلفة بأن مصلحة إيران تكمن في تبني سياسة الحياد لا غير، واستعمال جميع الوسائل لتحقيق مصالحها، مستندا على أسس منطقية في نظره، منها إن تاريخ الحرب العراقية الايرانية المؤلم ما زال راسخاً في ذاكرة الإيرانيين، وأن الامام الخميني اوقفها حالما عرف بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت على الخط، وأخذت تعد العدة للاعتداء على ايران بشكل سافر وعلني. وساعد على تعزيز هذا التحليل وقوف احمد الخميني بقوة ضد دخول الحرب، كما ركز على نفي الصفة المقدسة عن حرب الخليج، وعدم الانخداع بدعاية الرئيس العراقي الذي وصفها بأنها حرب الكفر ضد الايمان، ودعا الى وجوب استمرار ايران في حيادها، الا بتعرض امنها للخطر، أو وقوع القصف على العتبات المقدسة في العراق، او ان تشارك اسرائيل في الحرب، حينذاك سيكون لإيران شأن آخر [1].

عززت ايران حيادها السلمي اعلامياً في حرب الخليج الثانية من خلال عدد من التصريحات والمواقف، فعلى سبيل المثال أكد الناطق بأسم المجلس القومي الايراني، وهو اكبر جهة لصنع السياسة الإيرانية، حياد ايران في الحرب في 19 كانون الثاني 1991، كما أعلن وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي في 2 كانون الثاني، «**ان حياد بلاده يمنحها الفرصة لتبذل جهودها في التوسط لإنهاء الحرب المستمرة في الخليج**»، كما اكد لدول الخليج حياد بلاده، لكنه استنكر في الوقت نفسه الهجمات الجوية التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على اهداف غير عسكرية في العراق، وأوضح معارضة طهران القطعية ان تشارك تركيا في شن الهجوم على العراق [2] واحداث اي تغيير في المنطقة يؤدي الى تعديل في الحدود. وهو بذلك يجسد مخاوف إيران من اطماع تركيا في ضم المنطقة الكردية في شمال العراق، كما أعلن علي أكبر ولايتي ان الطريق الوحيد الى اقرار السلام في منطقة الخليج مرتبط بقرار

(1) ينظر قاسم ابو زادة، المصدر السابق، ص103.

(2) انضمت تركيا الى التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة، ووضعت قواعدها العسكرية تحت تصرف قوات التحالف الغربية واستمر وجود طائرات حربية امريكية وبريطانية وفرنسية في قاعدة انجرليك لمراقبة حظر الطيران المفروض على العراق، ولرصد تحركات القوات العراقية تجاه المنطقة الامنة التي اقامها التحالف الغربي في المنطقة الكردية شمال العراق، وكانت تركيا تأمل ان يتم تفهم هذا الموقف بشكل اكبر من قبل الغرب، لكي تلعب دوراً كبيراً في منطقة الشرق الاوسط. رنا عبد العزيز خماش، العلاقات التركية الاسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، (عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، 2010)، ص 90.

تتخذه الاطراف المتحاربة في شأن التخلص من سياسة التوسع والاغتصاب التي أغرقت بهما المنطقة[1].

ولم تُخفِ ايران قيامها بالسماح لبعض شحنات المساعدات الإنسانية (الغذائية والطيبة) المقدمة الى الشعب العراقي، وأعلنت غير مرة رفضها تقسيم وحدة البلاد وتدمير منشآته، مما عدته خروجاً على قرار 678، الذي أسس الشرعية الدولية لحرب الخليج الثانية[2].

كما وجهت الحكومة الإيرانية القيادة العامة للقوات المسلحة الإيرانية ان تشارك في اعلان الحياد رسمياً، فأوعزت الاخيرة الى إصدار بيانات متتالية للإعلام المحلي، والاقليمي والدولي، بأن ايران ملتزمة بصورة صارمة بسياسة الحياد الكامل بين الفرقاء المتحاربين، لكنها حذرت في الوقت نفسه الاطراف كافة من استعمال اراضيها او مياهها او اجوائها منطلقاً او ممراً، واكدت انها سوف تحترم من جانبها سيادة أراضي الدول المحيطة بها في أشارة واضحة الى العراق. هذا وقد هددت بأنها لن تلتزم بسياسة الحياد في حال قيام طائرات التحالف الدولي بمهاجمة العتبات المقدسة في العراق او دخول إسرائيل وتركيا الحرب ضد العراق [3].

وبعد مرور اسبوعين على بدء الحرب، تحول الموقف الإيراني نحو تحرك جدي لوقف القتال. نظراً الى أنها رأت قدراً كبيراً من العناصر الاستراتيجية العراقية قد تم تدميرها، وعلى الرغم من أن مصلحتها تكمن في تقليص القوة العسكرية العراقية، إلا ان الاجهاض التام عليها لا يخلو من أخطار على تلك المصلحة. فقد تبين لها أن إخراج العراق كلياً من معادلة التوازن الدولي في المنطقة، سوف يتبعه توجه غربي نحو تقليص النفوذ الإيراني في مرحلة لاحقة، وإيجاد مبرر للوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، وإنشاء نظام امن جديد في مواجهة إيران. لهذا فقد ساعدت ايران على إيجاد حل للازمة ولإنهائها، فقامت بتحركات دبلوماسية على المستوى الإسلامي والاقليمي والدولي، ودعت الى قمة طارئة في طهران في 20 كانون الثاني 1991 لدول منظمة المؤتمر الإسلامي، ولكن في 22 من الشهر ذاته، صرح علي أكبر ولايتي بأن عشراً من الدول المنظمة فقط اعلنت استعدادها للمشاركة في هذه الدورة، مما يدل على عزوف الأعضاء عن الاستجابة. لذا فأن الدعوة احبطت لعدم اكتمال النصاب القانوني

(1) جمهورية مصر العربية، وزارة الاعلام، ازمة الخليج والمواقف العربية والدولية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات،1992)، ص199.

(2) للاطلاع ينظر: احمد نازلي معوض، المصدر السابق، ص 30.

(3) احمد نازلي معوض، المصدر السابق، ص 29.

للدول الإسلامية اللازمة لعقد القمة. كما أعلن ولايتي عن أسفه لعدم توافق الآراء والموقف بين كل من دول عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي من أجل حل سلمي في المنطقة [1].

وتحركت إيران مرة أخرى نحو دول الإقليم للتأثير عليها والتنسيق معها حول الأزمة، فقد أعلن خلال زيارته العاصمة الباكستانية اسلام اباد، في 22 كانون الثاني 1991 انه على باكستان وإيران تعزيز جهودهما لإنهاء الأزمة في الخليج. كما واصلت ايران مساعيها لانهاء الازمة حيث سافر ولايتي الى موسكو في زيارة رسمية للتباحث مع المسؤولين السوفيتيين حول اخر المستجدات في ازمة الخليج وسبل احلال السلام في المنطقة[2].

ومن جانب آخر ومع استمرار الحرب اكد الرئيس موقف بلاده المحايد من الحرب، فقد ألقى خطبة له في يوم الجمعة الموافق 25 كانون الثاني 1991، وصرح فيها قائلاً: «**اننا لن ندخل دائرة الصراع من أجل أن تحقق أمريكا اهدافها وان يبقى العراق في الكويت**»[3]. ثم وجه كلمة باللغة العربية في الخطبة نفسها، تركزت على الوجود العسكري للقوات الأمريكية والحرب الوحشية المدمرة على العراق تابع بقوله: «**أنها تريد فرض هيمنتها الاستكبارية والحيلولة دون استخدام شعوب المنطقة لثرواتها بسهولة، ومنعها من ادارة مجتمعاتها على اساس ارادتها الحرة واقامة علاقات سلمية في المنطقة ومن أجل اهداف مشؤومة اخرى**» وفي الوقت نفسه ادان رفسنجاني حكام العراق لقيامهم بهذه «المغامرة» كما وصفها، قائلا: «**إن حكام العراق قاموا بهذه المغامرة من اجل توسيع رقعة التسلط على الثروة النفطية العظيمة في الكويت والوصول الى المواقع الاستراتيجية في سواحل الخليج، وارعاب سائر الشعوب والحكومات في المنطقة بهدف فرض نياتهم التوسعية ونحن لا نرى حقاً اي هدف سام يبرر كل هذه المصاعب والمحن**»[4]. كما انه كرر اعلان حياد بلاده تجاه الحرب، وذلك خشية من ان تكون مشاركة ايران في الحرب بجانب العراق ذريعة لدول التحالف في ان تجد لها تواجد عسكري دائم في المنطقة، ومن ثم ستكون

(1) ينظر: عبد الحميد الجواهري، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق جرد لأحداث المنطقة 1990 ـ 1991، (بغداد: مركز ابحاث ام المعارك،1994)، ص462.

(2) صحيفة كيهان، العدد 2154، 6 شباط 1991.

(3) خطبة الجمعة التي ألقاها الرئيس علي اكبر هاشمي رفسنجاني وكرر فيها موقف ايران المحايد من الحرب في الخليج، طهران،25 كانون الثاني 1991، (مجلة الدراسات الفلسطينية: بيروت، 1991)، المجلد 2، العدد6، ص184.

(4) المصدر نفسه، ص184.

ايران هي المستهدف الثاني بعد العراق من قبل هذه القوات، قائلاً: «**ان الجمهورية الاسلامية في ايران انطلاقا من واجباتها الاسلامية والثورية، اعلنت منذ بداية هذه الازمة موقفها الصريح وحذرت الجانبين من الاساليب الاستفزازية، موضحة الاهداف السلبية والنتائج الخطيرة لهذه الازمة للحيلولة دون نشوب الحرب، لكن مع الاسف لم يكن هناك اذن تسمع وضمير يلبي. اننا شرحنا ان الجهاد ضد الكيان الصهيوني له اساليبه، والاعتداء على الاخرين يؤدي الى تمزيق صفوف القوى الاسلامية واثارة الحروب الداخلية، واستدراج حماة اسرائيل لانزال قواتهم على اوسع نطاق في منطقتنا وتوفير مبررات للقيام باعتداءات اخرى من جانب العدو**»[1].

ومن جانب آخر وفي اطار الحل السلمي فقد طرح الرئيس رفسنجاني استعداده لأجراء حوار مباشر مع الولايات المتحدة الامريكية، من خلال رسالة أرسلها الى الرئيس العراقي صدام حسين في حال موافقة الاخير على ذلك[2]، ورغبةً منه في توضيح موقف جمهورية ايران الاسلامية (المعلن) والثابت من الولايات المتحدة الامريكية منذ سقوط الشاه 1979 أوضح رفسنجاني ان المحادثات المزمع اجراؤها مع الولايات المتحدة لا تعني مطلقاً التقارب معها، وان الواجب الشرعي هو الذي يدفع ايران للقيام بمثل هكذا مبادرة.وأكد ذلك في المؤتمر الصحفي الذي انعقد في طهران في 4 شباط 1991 قائلا: «**اذا كان احتمال السلام سيبرز في هذه الحرب واذا كان ذلك ضروريا لهذا السلام فمن المنطقي ان نتحدث الى الامريكيين**». وفي 5 شباط قدم الرئيس رفسنجاني مشروع السلام لاقناع الحكومة العراقية بالانسحاب من الكويت وانهاء الحرب من جانبه، بعدما شهدته من خسائر كبيرة وتعرض عشرات الالاف من ابنائه للموت او الخطر، وصرح قائلاً: «**انه من المنطقي جدا ان نبادر بعرض المشروع على الرئيس الامريكي جورج بوش مباشرة، رغم عدم وجود علاقات مع الولايات المتحدة**»[3].

وقد حددت الحكومة الايرانية الاطر العامة لمبادرة السلام التي قدمتها وكان في مقدمتها وقف اطلاق النار حال انسحاب القوات العراقية من الاراضي الكويتية، وتقوم الجيوش الاجنبية

(1) مجلة الدراسات الفلسطينية، المصدر السابق، ص184.

(2) مؤتمر صحافي للرئيس علي اكبر هاشمي رفسنجاني يعرض فيه التوسط بين العراق والولايات المتحدة لانهاء حرب الخليج في طهران 2 شباط 1991،مجلة الراسات الفلسطينية، المصدر السابق، ص186.

(3) المصدر نفسه.

بالانسحاب من كامل المنطقة الخليجية بعد خروج العراق من الكويت وعودة حكومة الاخيرة، مع التعهد بالحفاظ على سلامة الحدود العراقية واحترام سيادة اراضيه، وعدم الربط بين تسوية القضية الفلسطينية وحل ازمة الخليج [1].

ومما تجدر الاشارة اليه ان وزارة الخارجية الايرانية أعلنت انه في حالة قبول الرئيس العراقي صدام حسين بالمبادرة، سوف يتوجه الرئيس الايراني برفقة عدد من الشخصيات السياسية والاسلامية الرفيعة الى العراق مطالباً قوات التحالف بوقف العمليات العسكرية، مع ضمان سحب القوات الاجنبية التي ستتبدل بقوات عربية واسلامية، تتولى الاشراف على انسحاب الجميع، وبعد ذلك انشاء لجنة تحكيم عربية لتسوية النزاع بين العراق والكويت، تتوج بتوقيع معاهدة عدم اعتداء تدخل فيها جميع دول المنطقة، ومن ضمنها العراق وايران ودول مجلس التعاون الخليجي[2].

ويبدو ان ايران قد اصبحت مركزا لحركة دبلوماسية ناشطة طوال حرب الخليج الثانية، نظرا لمحافظتها على علاقاتها مع جميع الاطراف المتنازعة وابقاء التعامل مفتوحاً معهم[3].

وعلى الرغم من المقترحات التي حملتها المبادرة الايرانية، فان ردود الافعال جاءت مخيبة للآمال، فقد رفضتها الولايات المتحدة الامريكية، وابلغ الرئيس جورج بوش الصحفيين يوم 6شباط 1991 «**انه ليس هناك ما تتفاوض واشنطن من اجله، وعلى العراق الانسحاب من غير شروط ولا مبادرات**»، واكد ان قوات التحالف لن تبقى في المنطقة، بل ستنسحب منها فور انتهاء الازمة.اما الجانب العراقي فقد اعلن رفضه لمقترحات السلام الايرانية، وذلك من خلال مؤتمر صحفي عقده نائب رئيس الوزراء سعدون حمادي يوم 9 شباط في العاصمة الاردنية عمان. فيما أبدت الكويت موقفا غير واضح، حينما اكدت ان مساعي ايران لانهاء الازمة هي مساعٍ حقيقية تشكر عليها [4].

وعلى صعيد التصريحات الاخرى، فقد أعلن السيد احمد الخميني انه سيبذل كل ما بوسعه انطلاقاً من واجبه الشرعي لمساعدة العراقيين المسلمين، مع تجنيب ايران الدخول

(1) عبد الحميد الجواهري، المصدر السابق،ص463.
(2) خالد بن سلطان، المصدر السابق.
(3) عبد الحميد الجواهري، المصدر السابق، ص462.
(4) ينظر: خالد بن سلطان، المصدر السابق. بلا صفحة.

في الحرب الى جانب العراق، وقال: «**ان على المسلمين في العراق ان يكون لهم ارتباط وثيق مع ايران**»[1]. كما ان رفسنجاني صرح: «**ان القتل الجماعي للشعب العراقي يعد من الجرائم الكبرى**»، وعلى الرغم من ان ايران تلتزم موقف الحياد، « **الا انه لا تطيق تواجد القوات الاجنبية في المنطقة ولا جدوى في اطالة الحرب**»[2].

(1) ينظر صحيفة كيهان، المصدر السابق، العدد 2152، 4 شباط 1991.

(2) صحيفة كيهان العربي، العدد 1253، 5 شباط 1991.

المبحث الثاني

الموقف الايراني تجاه قضية الطائرات العراقية

اخذ نطاق الحرب التي شنتها دول التحالف على العراق في 17 كانون الثاني 1991 يتوسع بشكل متسارع[1]، ولم تمضِ الا ايام قلائل حتى بلغ عدد الطلعات الجوية بالمئات، وشمل القصف الجوي الأهداف المرسومة في معظم المدن العراقية ونواحيه، وتركزت الضربات على إصابة القوة الجوية العراقية بالشلل، بحيث تم تعطيل المطارات الرئيسية والفرعية، وتخريب مهابط الطائرات المختلفة وملاحقة قطع الأسطول العراقي أينما وجد[2].

أدرك قادة سلاح الجو العراقي ان جميع ما بأيديهم لن يكون في مأمن من غارات قوات التحالف، الا باللجوء لطلب المساعدة من دول الجوار ولاسيما إيران. ويبدو أن مسألة الطائرات العراقية لدى إيران من المواضيع المهمة التي أثارت الكثير من الجدل ووجهات النظر، وقد بدأت القضية حينما أقدمت مجموعة من الطائرات المدنية والحربية بالهبوط في مطار مهراباد [3] الإيراني في طهران اعتباراً من يوم السبت الموافق 26 كانون الثاني 1991 [4].

وقد اختلفت الآراء حول أسباب لجوء هذه الطائرات العراقية إلى الأراضي الإيرانية، فثمة مصادر ذكرت أن من يقف وراء ذاك هو الرئيس العراقي صدام حسين، الذي شعر مسبقا بحاجته إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع طهران، واوفد إليها وزير خارجيته (طارق عزيز)

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: حبيب الرحمن، تحرير الكويت جذورها ومقوماتها، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2001)، ص 383.

(2) ينظر عبد الحميد الجوهري، المصدر السابق، ص176

(3) مطار مهراباد: مطار يخدم العاصمة الإيرانية طهران، وقد كان المطار الأساسي للعاصمة قبل أن يأسس اكبر منه هو مطار الإمام الخميني، يقع بالقرب من وسط طهران. ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت). الويكيبيديا are.m.wikipediq.org

(4) للاستزادة ينظر: عبد الحسين مهدي عواد، الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية، (بيروت: المعارض للمطبوعات، 2007)، ص114.

في 9 أيلول 1990 وأثناء اللقاء تم الاتفاق حول موضوع الطائرات المدنية في حال اندلاع الحرب في غضون أشهر عدة [1].

وأشارت مصادر أخرى إلى تصريح وزير النقل والمواصلات آنذاك محمد حمزة الزبيدي[2]حول الاتفاق المذكور لقبول إيران السماح للعراق بإرسال طائراته إليها حفاظاً عليها من ضربات الحلفاء الجوية، وذلك عند زيارته إلى طهران في 9 كانون الثاني1991 برفقة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزة ابراهيم الدوري، واللقاء بنائب رئيس الجمهورية الإيراني حسن حبيبي ووزير النقل والطرق والمواصلات الايراني محمد سعيدي كيا [3]، وبحث الطرفان موضوع العلاقات بين الطرفين. وفي اطار التعاون بين وزارتي النقل والطرق والمواصلات بين البلدين، تقدم العراق بطلبات الى الجانب الإيراني كان من ضمنها موضوع الطائرات، وفتح حركة النقل الجوي بينهما، وربط مطار البصرة الدولي بشبكة النقل الجوية الإيرانية عبر مطار عبادان [4] [5]. وذكر مصدر آخر اعتماداً على معلومات استخباراتية اجنبية ان هناك مفاوضات قد جرت في مدينة زابل الإيرانية الواقعة في محافظة سيستان، بغية الحصول على الاذن الإيراني لهبوط طائرات مدنية عراقية في القواعد الجوية الإيرانية الواقعة في مدن محافظة خوزستان (الاحواز)[6].

(1) للمزيد ينظر: رولان جاكار، الاوراق السرية لحرب الخليج، ترجمة محمد مخلوف، (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 1991)، ص164.

(2) محمد حمزة الزبيدي: ولد عام 1938، في قضاء المحاويل التابع للواء الحلة، اكمل دراسته الابتدائية في مدينته، ثم تابع دراسته الثانوية في بغداد وحصل على البكالوريوس في القانون، وهو رئيس وزراء العراق عام 1991، وعضو مجلس قيادة الثورة 1993، وعضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، اعتقل من قبل القوات الامريكية عام 2003، توفي وهو في المعتقل الامريكي عام 2005.
ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت).الويكيبيديا are.m.wikipediq.org

(3) محمد سعيدي كيا: ولد في مدينة اصفهان عام 1946، حصل على شهدة الماجستير (طرق وبناء) من جامعة امير كبير في طهران، اصبح وزيراً للطرق والنقل والمواصلات في حكومة مير حسين موسوي الثانية، وهاشمي رفسنجاني الاولى، ومحمد خاتمي الاولى واحمدي نجاد الاولى، المصدر نفسه، ص181.

(4) مطار عبادان: يقع في مدينة عبادان غرب محافظة خوزستان (الاحواز)، وهو ثان مطار دولي في المحافظة بعد مطار اهواز الدولي.ينظر:حسين قاسم محمد الياسري، توزيع السكان في قضاء ابادان، (مجلة دراسات ايرانية: مركز دراسات الخليج العربي ـ جامعة البصرة، 2015)، العدد15، ص145.

(5) شبكة التلفزيون العراقي، (برنامج الملف، شهادة للتاريخ، 1992)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www. arab ـ aramg.co.

(6) رولان جاكار، المصدر السابق، ص164.

واوردت مصادر أخرى ان تلك الطائرات كان يقودها طيارون عراقيون فارين من ساحات القتال، او منشقين عن النظام. ويمكن القول بضعف ذلك الرأي، لان معظم الطائرات اللاجئة كانت من النوع المتطور جداً الذي رافقته طائرات عراقية لحمايتها وصولاً الى الاجواء الايرانية، قبل ان تجد الطائرات الهابطة ملجأً لها في إيران[1]. وفي السياق ذاته أشارت المعلومات ان ايران وافقت قبل الحرب على دخول تلك الطائرات المدنية والعسكرية، واشترط العراق بعدم استعمالها ضد اي من القوى الغربية أو الخليجية، لكنه وافق على دخولها، واستعمالها ضد الإسرائيليين فقط ان رغبت إيران في ذلك[2].

والرأي الآخر ذهب إلى إن الهدف من هذا الالتجاء هو عدم الكشف عن المخابئ السرية للطيران العراقي، ولذا فإنها عندما تطارد من قبل العدو فإنها تضطر للنزول في إيران وعدم العودة الى قواعدها[3]. لكن هذا الرأي لم يفسر وجود الطيران المدني التابع للخطوط الجوية العراقية من ضمن الطائرات الملتجئة. وفيما أكدت مصادر محددة ان الرئيس العراقي صدام حسين قام بإرسال هذه الطائرات سراً[4]، كما فعل خلال حربه مع إيران، حيث قام بإرسال الطائرات الى الاردن لحمايتها، ووصفت ان العراق قد لجأ الى النهج نفسه مجدداً، عندما بدأت قوات الحلفاء بتركيز جهودها على تدمير مراكز إيواء الطائرات العراقية في الأيام الأخيرة من الحرب[5].

وهناك رأي آخر ذهب إلى أن العراق كان يقصد من إرسال طائراته توريط جارته إيران في الحرب ضد ما اسماه «الشيطان الأكبر» (أمريكا)[6]. وهذا بعد أن روج إعلامه أخبار قيام القوى المتحالفة بقصف الاماكن المقدسة في النجف الاشرف وكربلاء، وان طهران عرضت إيواء الطائرات العراقية من باب التضامن الإسلامي[7].

---

(1) نيفين مسعد، المصدر السابق، ص237.

(2) للمزيد ينظر:رولان جاكار، المصدر السابق، ص165.

(3) عبد الحميد الجوهري، المصدر السابق،ص464.

(4) صحيفةالاهرام، العدد 38038، 29 كانون الثاني 1991، والعدد 38039، 30 كانون الثاني 1991.

(5) WILLIAMS, NICK B, Jr, Op. Cit, p. 3.

(6) محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي في الخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000)، ص528.

(7) I Gellman, Barton ;David Hoffman, Iran Assures U.S. It Will Hold Iraqi Planes, (1974_ Current file); Jan 30, 1991, The Washington p. A1

وقد صرح الرئيس الإيراني في 18 شباط 1991، بأن «**ان الطائرات العراقية لجأت إلى إيران لأنها هبطت اضطرارا، ولم تكن تحمل الوقود الا ما يكفيها لدقائق معدودة من الطيران**»[1]. ويبدو أن هذا التبرير ضعيف جدا، فمن غير المنطقي أن جميع هذه الطائرات التي هبطت، لم يكن وقودها كافياً للطيران، ثم ما الذي تفعله العشرات من الطائرات العراقية في الأجواء الإيرانية.

ورجّحت بعض المصادر رأياً معقولاً في نظرها، هو ان القيادة العراقية تركت لطياريها حرية التصرف، بعد أن تبين لها أن السيطرة الجوية لقوات الحلفاء كاملة على الأجواء العراقية ولا مفر سوى الاحتماء بدولة جارة محايدة[2].

وقد اختلفت التقديرات الخاصة بعدد هذه الطائرات اختلافاً كبيراً، ففي الرواية الايرانية على لسان الرئيس رفسنجاني: «**ان العدد لم يتجاوز 22 طائرة**»[3]، في حين ذكرت إحدى الصحف الأجنبية «**ان عددها يتراوح ما بين 130 و140 طائرة**»[4]، في حين قدّرتها بعض الدوائر البريطانية بمائة طائرة «**وهي من افضل الطائرات التي يملكها العراق**»[5]. كما صرح مسؤول في البنتاجون[6] بأن عددها يتراوح بين 80 و85 طائرة، وصرح مسؤول رفيع المستوى في البيت الأبيض الأمريكي بأن عددها يصل إلى ما يزيد على 90 طائرة[7].

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الطائرات كانت ذات أنواع متعددة وحديثة الطراز، وهي من أنواع طائرات قتال سوفيتية (7,17,20,22,24)، ميج 23،25، وطائرات قتال مجهولة النوع،

(1) ينظر: مصر، الهيئة العامة للاستعلامات، المصدر السابق، ص209.

(2) WILLIAMS, NICK B, Jr; Brooder, John M ,U.S. Says Tehran Will Hold the Iraqi Aircraft Air: American officials are mystified at pilots 'intentions in flying to Iran. Patriots down more Scuds, Los Angeles Times (pre 1997 ـ Fulltext, Calif]27 Jan 1991: 1.

(3) نيفين مسعد، المصدر السابق، ص237.

(4) WILLIAMS, NICK B, Jr ,Op. Cit, p. 3.

(5) نيفين مسعد، المصدر السابق، ص237.

(6) البنتاجون مقر وزارة دفاع الولايات المتحدة الامريكية، وهو رمز للجيش الامريكي ومصطلح البنتاجون يستعمل للاشارة لوزارة الدفاع نفسها. للمزيد من المعلومات ينظر: احمد نوري النعيمي، البنتاغون الامريكي وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، (مجلة العلوم السياسية: بغداد، 2012)، العدد45، ص 17 ـ 21.

(7) Jonathan C Randal, Iranian Offers Peace 'Ideas' to Iraq, Washington Post (1974 ـ Current file); Feb 5, 1991;p. A10

وطائرات نقل عسكرية، وطائرات نقل مدنية، بالنسبة للطائرات المقاتلة فرنسية الصنع فقد كانت من طراز ميراج F1 القادرة على حمل صواريخ من طراز Exocet، ومقاتلات MEG السوفيتية، واثنين من طائرات الاستطلاع الحاملة للرادارات(1).

وأعلنت إذاعة طهران بتاريخ 26 كانون الثاني 1991 انه بمجرد دخول الطائرات العراقية الى إيران توجهت نحوها طائرات من سلاح الجو الإيراني، واشارت الإذاعة ان ظروفا صعبة قد أحاطت بها، وطلبت الاذن بالهبوط الطارئ، وأضافت ان الطيارين العراقيين جرى استجوابهم في اليوم نفسه، كما حذر مجلس الأمن القومي الإيراني جميع الأطراف المشتركة من انتهاك الحياد الإيراني، وعدم السماح لطائرات الطرفين باستعمال الجو الإيراني في عملياتهم العسكرية، كما شدد على قرار رفسنجاني بالبقاء خارج الحرب «**ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستحول بكل قوة دون اي محاولة لاخراجها من حيادها**»(2).

ومن جانب آخر اجرت ايران اتصالاتها مع مسؤولين دبلوماسيين من الولايات المتحدة الأمريكية، وأخبرت واشنطن عن الأحداث بشكل تفصيلي تجنباً لسوء الفهم، وقد أرسل سفير ايران لدى الامم المتحدة كمال خرازي، رسالة الى الامين العام للأمم المتحدة خافيير بيريس دي كويلارJavier de cuellar، يحتج فيها على الهبوط غير الشرعي لتلك الطائرات، كما أكد ذلك وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر James baker انه يجري اتصالات مع طهران بخصوص الموضوع المذكور، وأن إيران تنوي إحتجاز الطائرات العراقية حتى نهاية الحرب، وتنوي البقاء على الحياد تماماً من الصراع، وأن اي طائرات من طرفي الصراع تهبط في إيران ستبقى هناك حتى إنتهاء العمليات العسكرية(3).

وأعلن المسؤولون الإيرانيون عدداً من التصريحات الرسمية التي تؤكد حياد بلادهم، إبعاداً للتهم التي وجهت اليها على أنها مساندة العراق عسكريا، وتؤدي طائراته المقاتلة، اذ أعلنت وسائل الإعلام أن الطائرات الحربية التي هبطت على الأراضي الإيرانية ستبقى محتجزة

(1) MICHAEL R. GORDON Special, Harboring of Iraqi Planes by Iran Calls Its Neutrality Into Question, The New York Times (1923 - Current file); Jan 29, 1991, p. 1

(2) MICHAEL R. GORDON,op cit P.4

(3) Jonathan C Randal.op cit., P.5

مادامت الحرب قائمة[1]. واكد رئيس مجلس الشورى الإيراني (مهدي خروبي) [2] في 27 كانون الثاني 1991، «**أن الطيارين العراقيين احتجزوا ومازالوا قيد الاستجواب، وأن نواياهم لم تعرف بعد**[3]**. وفي اليوم نفسه أكدت أمانة المجلس الأعلى للامن القومي أنها قررت الإبقاء على الطائرات حتى نهاية الحرب، وفي حالة هبوط طائرات جديدة من كلا الجانبين، سيتم الاحتفاظ بها حتى تضع الحرب أوزارها**» [4].

كما قامت الحكومة الإيرانية خلال هذه المدة بتقديم المبادرة السلمية يوم 27 كانون الثاني 1991، كما ذكرنا سلفاً، على لسان رئيس مجلس الشورى الإيراني (مهدي خروبي) [5]. ويبدو أن هذه التصريحات الرسمية ماهي الا تأكيد للبقاء على الحياد، وتعمدت ترك موضوع الطائرات على جنب، لحين انتهاء الصراع بين الأطراف المتنازعة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التصريحات الرسمية المؤكدة التزام إيران بموقف الحياد المعلن لم تستطع إزالة الشكوك التي أثيرت داخل أروقة الإدارة الأمريكية بشأن نوايا إيران وحيادها الذي قالت عنه أنه «**حياد مزعوم**». فقد تساءلت عن جدية الحياد في الوقت الذي قررت فيه إيران استمرار الرحلات الجوية مع العراق طيلة مدة الحرب[6]. كما أن وجود الطائرات من نوع mirage العراقية المتطورة، والطائرات العمودية العراقية super Frelon ذات التقنية العالية على الأراضي الإيرانية يعد خرقاً سافراً من وجهة النظر الامريكية، لأن هذا النوع من الطائرات يستطيع الوصول إلى مياه الخليج العربي عبر الأودية الإيرانية، من دون أن يتم كشفها من قبل أجهزة الرادار، ولا يمكن كشفها الا على مسافة 65 كيلو متر، في حين يتم كشفها على مسافة تزيد 320 كيلومتر اذا ما انطلقت من العراق، وهذا يعني ان وجودها على الأراضي

(1) للمزيد ينظر: مصر وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات،المصدر السابق، ص109.

(2) مهدي خروبي: ولد عام 1937 في اقليم لوريستان، وهو سياسي ورجل دين ايراني ومن المقربين للسيد الخميني والمشاركين في الثورة عام 1979، اصبح بعدها نائباً في مجلس الشورى الاسلامي، وترأس البرلمان بين عامي (1990 ـ 1992)، ثم بين (2000 ـ 2004) للمزيد ينظر: احمد مجيد عبد الله، التيارات والاحزاب السياسية المؤثره في نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية،2007)، ص38.

(3) ينظر: خالد بن سلطان، المصدر السابق.

(4) نيفين مسعد، المصدر السابق، ص238.

(5) للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الحميد الجوهري، المصدر السابق، ص462.

(6) MICHAEL R. GORDON, Op. Cit, p.1.

الإيرانية يعد اكثر خطرا مما هي في العراق. لأن سفن التحالف لا تملك الا مدة زمنية قصيرة جدا قبل ان تتعرض للهجوم المفاجئ، كما انها يمكنها القيام بغارات انتحارية وهي محملة بالقنابل الكيمياوية[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن إيران أعلنت على لسان سفيرها في الأمم المتحدة كمال خرازي لمحطة تلفزيون NBCالأمريكية في 30 كانون الثاني 1991 «**انها سوف تتعامل مع الطيارين كأسرى حرب، وسوف تُبقي الطائرات في إيران حتى نهاية الحرب، وادعى أن معظم الطائرات لم تهبط من تلقاء نفسها، ولكن قامت القوات الإيرانية باعتراضها**»[2].

ويظهر لنا من هذا التصريح الأخير، انه يتناقض مع ما اعلنته اذاعة طهران في اليوم الأول من لجوء الطائرات الى ايران، حيث ذكرت الاذاعة ان هبوط الطائرات كان اضطرارياً، ربما رغبةً منها في تحجيم العدوان الذي يتعرض له العراق، وهذا الموقف ليس لصالح العراق، ولكن لكي تبرز كقوة إقليمية تلفت الأنظار بنشاطها الدبلوماسي والميداني الملحوظ، فهي تريد ان تُبقي الانظار مشدودة لها حتى بعد نهاية الأزمة، لابعاد الخطر عنها. اذ وضعت ايران في حساباتها ان الولايات المتحدة الامريكية سوف تلجأ في إطار اقرار الاخيرة لنظامها الإقليمي في المنطقة إلى تصفية حساباتها مع الجمهورية الإسلامية كدولة ذات ايدلوجية دينية ومبعث خطر واضطراب لجيرانها (حلفاء اميركا) ولا سيما المملكة العربية السعودية[3].

استمرت إيران في كشف المعلومات عن التجاء تلك الطائرات إليها، وسار مسؤولوها على النهج نفسه، إذ صرح وزير خارجيتها علي أكبر ولايتي بتأريخ 27 شباط 1991 واعطى الإحصائية النهائية لعدد الطائرات قائلاً: «**ان ما تم الإعلان عنه من عدد للطائرات التي هبطت هو الصحيح، وهو 22 طائرة وبعضها حاولت عبور حدودنا لكنها تحطمت**»[4].

وليس من المستبعد أن إيران كانت تنوي من بقاء هذه الطائرات هو الاستفادة منها عسكرياً، والاطلاع على تقنياتها المتطورة، حيث أنها من النوع النادر والحديث، كالطائرات السوفيتية نوع (sukhoi). ولم تمانع من الاتصال سراً مع الدول التي لها خبرة بتلك الطائرات

(1) ينظر: رولان جاكار، المصدر السابق، ص165.
(2) للاطلاع ينظر: مصر، وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، المصدر السابق، ص110.
(3) للاطلاع ينظر: مصر، وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، المصدر السابق، ص110.
(4) المصدر نفسه.

للمساعدة في تدريب طياريها على أنواع هذه الطائرات، واستفادت إيران من وجود المدربين في قواعدها الجوية العسكرية، وبدأ هؤلاء المدربين بإعداد الطيارين الإيرانيين لقيادة هذه الطائرات. كما أنها طلبت من سوريا فرق صيانة لتدريب الطيارين الإيرانيين، ومقابل ذلك السماح للسوريين بفحص طائرات الرادار العراقية يوشن (yushin) المعمدة بأسم العدنان[1].

ويمكن القول أن إيران تعاملت مع قضية الطائرات بالشكل الذي يخدم مصلحتها بالكامل، فقد كانت تسعى من خلال الإعلام استعراض القوة، ومحاولة طرح نفسها بوصفها طرفاً للمشاركة في ترتيبات امن الخليج العربي ما بعد الحرب. وقد أكد ذلك تصريح كمال خرازي في 17 شباط 1991 «**لن نسمح باستعمال هذه الطائرات لأهداف عسكرية وأنها ستبقى هناك حتى نهاية الحرب. وربما يأمل الرئيس العراقي باستعمال تلك الطائرات في الحرب مرة أخرى لكننا أخذنا قرارات واضحة بهذا الصدد، فلن نسمح باستعمالها مرة اخرى**»[2].

(1) للاستزادة ينظر: رولان جاكار، المصدر السابق،ص166.

(2) WILLIAMS, NICK B, Jr ,BRODER, John M, Op. Cit, p. 4.

الخاتمة

حيث ان رحلة بحثنا شارفت على النهاية لا بد لنا من خاتمة نسطر فيها الاستنتاجات التي ترتبت على موضوع الموقف الايراني من الاجتياح العراقي للكويت ويمكن ان نلخصها بما يأتي:

1 ـ خلصت الدراسة إلى ان ايران خلال هذه السبعة اشهر لم تستقر على توجه وموقف واحد، بل تذبذبت سياستها تبعا لمتغيرات الاحداث، فكانت تارة ترفض وتدين الاجتياح العراقي وتارة تتخذ موقف المحايد، وتارة موقف الرافض للتواجد العسكري الأجنبي، مع عدم وضوح موقف ثابت حيال العراق، فمرة حاولت التقارب الحذر بمغازلته عن طريق اللعب على الوتر الإسلامي والمذهبي والوقوف بجانبه ضد القوى الغربية، ومرة رجعت للاصطفاف مع التوجه الدولي وإدانة العراق، لكن مع رفض تواجد الحشود الأجنبية في المنطقة، لا بل كانت بعض الآراء الداخلية تدفع بالحكومة الإيرانية نحو الدخول في الحرب مع العراق لمبررات ومنطلقات مصلحة ايران القومية، مما يعكس بروز الجانب المصلحي في الموضوع من قبل ايران، وكان لكل موقف من هذه المواقف مبرراته واسبابه لإعادة ترتيب اوراقها حسب مجريات الاحداث ومتغيراتها.

2 ـ من الواضح ان الموقف الإيراني تأثر بالعلاقات التاريخية المتشنجة مع معظم الدول العربية والخليجية بالخصوص، وخشيتها من التواجد الأجنبي في المنطقة، مع ثنائية العداء والتنافس في مجمل العلاقة مع العراق، اذ كانت علاقاتها معه اقل ما يقال عنها انها سيئة وعدائية تارة، ويشوبها الحذر والمهادنة في أحيان أخرى، والتآمر والتخوين تارة اخرى، مع تدخل إيراني حيال احداث المنطقة العربية، سواء في حكم الشاه او بعد قيام الثورة الإسلامية، ومن جانب اخر فأن العلاقة مع الغرب وقواه الكبرى كانت هي الأخرى تعيش احدى حقبها المرتبكة وغير المستقرة، خاصة بعد الثورة وتوجهاتها الراديكالية المناهضة لتسلط قوى الامبريالية الغربية، وتحكمها بمقدرات ومستقبل المنطقة.

3 ـ العلاقات العراقية ـ الايرانية شهدت تأرجحاً وتقلباً على امتداد المدة من عام 1958 وحتى وقوع الاجتياح؛ اذ ان تضارب المصالح وتغيير الحكومات والزعامات والاحداث الدولية والاقليمية المختلفة ألقى بظلاله على مسار تلك العلاقات، فقد أظهرت ايران العداء وعدم التعاون مع نظام ثورة 1958 والعمل على اثارة المشاكل القديمة، فضلا عن ذلك ان الحكم الجمهوري شهد تقارباً بين العراق والاتحاد السوفيتي من جهة، وبين ايران والولايات المتحدة من جهة اخرى في المجالات العسكرية والاقتصادية، فضلاً عن تأثر العلاقات الايرانية مع الدول العربية بالقناعات الشخصية للشاه محمد رضا بهلوي الذي جسد المصالح الامريكية في المنطقة من خلال محاولته منع أي تقارب بين الاتحاد السوفيتي والدول العربية ومنها العراق، بداعي منع انتشار الافكار الشيوعية وابعاد التيار القومي العربي الصاعد، والقضاء على أي دور تؤديه دولة عربية قوية تعادي ايران.

4 ـ بحلول عام 1960 ادت ايران دوراً اقرب الى الازدواجية في التعامل، فمن جهة لم تعلن العداء والوقوف ضد حكم عبد الكريم قاسم وتخفيف حدة لهجة العداء ضد العراق، لكنها كانت تدعم في الخفاء الحركة الكردية المسلحة ضد الحكومة العراقية، مما اثار التوتر والمشاكل الداخلية واضعاف العراق، وطرحت ايران نفسها على المستوى الاقليمي بوصفها حامياً للدول العربية وصمام امان للمحافظة على توازن واستقرار المنطقة بدعم من الغرب، وترجمت هذه السياسة بمسارعتها عند اعلان استقلال الكويت بالاعتراف بها دولة مستقلة. كما قامت بمد جسور التعاون والعلاقات الثنائية مع الاخيرة، وبعد مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت عام 1961 رفضت ايران ذلك كون ضم الكويت للعراق سيجعل منه قوة اقليمية قوية تنافسه على زعامة الخليج، بل انها عرضت المساعدة العسكرية للكويت حيال تهديدات قاسم العسكرية ورحبت الكويت بذلك وتناست اطماع ايران بها.

5 ـ مثل اعلان بريطانيا الانسحاب من منطقة الخليج العربي نهاية عقد الستينات فرصة لإيران وبدعم من كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، سنحت لها بتأدية دور محوري، وان تكون (شرطي المنطقة) وممثلاً لمصالح الغرب. صاحب ذلك توثيق العلاقات مع دول الخليج لا سيما الكويت، وفي المقابل حاول العراق بعد انقلاب 1968 وصعود حزب البعث لمقاليد السلطة السيطرة على الخليج العربي وفرض سطوته على الدول العربية، وهذا الامر هدد مصالح ايران، مما ساعد على ظهور مستجد اقليمي تمثل بقيام صراع قوى على النفوذ بين البلدين، برزت ملاحمه بتصعيد عسكري ايراني على الحدود، مع استمرار دعم ايران للحركة

الكردية في شمال العراق، ثم اعلان الشاه عام 1969 إلغاء ايران لمعاهدة 1937 بصورة رسمية وقيامها بعقد اتفاقية الجرف القاري مع الكويت عام 1970، وتنظيم عملية الاستغلال النفطي في الحدود بينهما والمحاولة للاستئثار بها كونها تمثل منطقة غنية بالموارد ومن ثم منع العراق من ان يستفيد منها مستقبلا.

6 ـ بينت الظروف التي اعقبت عقد اتفاقية الجزائر 1975 رغبة كلٍّ من ايران والعراق بإنهاء حالة الصراع والتوتر والتوجه بطرق دبلوماسية، والعمل على تطبيع العلاقات بين البلدين، وكان لهذا التطبيع اثره على تهدئة العلاقات المتوترة بين العراق والكويت كونها خلقت جواً من التفاؤل والامل بين قادة المنطقة لأنهاء حالة التناحر والصراع وعدم الثقة واستبداله بالتوافق والتعاون الاقتصادي.

7 ـ يمكن الاستنتاج ان كل من الكويت والعراق قد تبنوا مواقف مختلفة تجاه قيام الثورة الاسلامية في ايران 1978، فاذا كان كل من الطرفين قد رحبوا بها في ايامها الاولى، الا ان مواقفهم تباينت فيما بعد، كلاً حسب مصالحه الوطنية والقومية، مع الترقب والحذر وانتظار ما يستجد من معطيات. فقدر تعلق الامر بالكويت كانت تريد الاستمرار في العلاقات الجيدة المبنية على المصالح المشتركة. كما ان عدم استقرار ايران يوثر عليها بصورة مباشرة، على الرغم من ان الكويت لم ترحب بتواجد الإمام الخميني على اراضيها قبل قيام الثورة. اما العراق فقد اتخذ موقفاً واقعياً من الثورة كونها اصبحت واقع حال ويجب عليه التعامل معها، مع رغبته باحترام إرادة الشعب الايراني باختيار نظام حكمه، مع الترقب لما يمكن ان يحدث مستقبلا.

8 ـ بدا لنا بصورة واضحة ان الاحداث اتجهت فيما بعد بدايات الثورة لمنحى خطير، تمثل في التصعيد والتوتر وظهور بوادر النزاع بين العراق وايران، فشعار تصدير الثورة الذي تبناه قادتها اثار حفيظة العراق، التي ترى الثورة فيه البوابة للانطلاق نحو الدول الخليجية، وكانت الكويت في مقدمتها، اذ انها كانت تتخوف حسب وجهة نظرنا من التمدد الايراني، وهذا ما دفعها لدعم العراق فيما بعد بحربه ضد ايران.

9 ـ عند اندلاع الحرب يبدو ان الكويت قد حاولت تبني سياسة الحياد والنأي بنفسها بعيداً عن الصراع، الا انها بعد ان وجدت نفسها واراضيها وسواحلها ميدانا للحرب بصورة غير متعمدة احيانا واحيانا اخرى متعمدة، اتجهت الى دعم العراق لأسباب عدة منها التقارب القومي

العربي مع العراق العربي، والخشية من النفوذ الايراني وشعار تصدير الثورة، خاصة ان احدى مبادى تلك الثورة كان تحرير شعوب المنطقة من الانظمة الشمولية والملكية وتقصد بذلك الدول الخليجية والعربية، وكان الدعم في بدايته قد يبدو غير معلن، الا ان الدعم ظهر واضحاً من خلال السماح للطائرات العراقية بالتحليق في الاجواء الكويتية لضرب المواقع الايرانية ومهاجمة سفنها بصورة مفاجئة، والسماح للبحرية العراقية باستعمال ممرها المائي في جزيرة بوبيان للوصول الى الأهداف الايرانية، ومنح العراق قروضاً مالية بمليارات الدولارات لشراء السلاح، بالإضافة الى الدعم اللوجستي الكبير من معلومات وامدادات عسكرية، من هذا يتبين بصورة جلية ان الكويت دخلت طرفاً بالحرب بطريقة او بأخرى.

10 ـ تبين من خلال الدراسة ان من احد اسباب نشوء مجلس التعاون الخليجي (الكويت عضو مؤسس) هو هدف دول الخليج انشاء تكتل خليجي امني قوي يقف بالضد من التوجهات الإيرانية بالتمدد نحوها وحمايتهم منها ـ حسب وجهة نظرهم ـ لتحقيق المصالح الامنية المشتركة وعدم التدخل بشؤونها الداخلية، الا ان ايران ابدت تحفظها من انشائه وعدم تأييدها لهذه المنظمة الامنية التي اعتبرت الهدف منها ابعادها عن المنطقة والاستهداف المباشر لها.

11 ـ بعد اعلان وقف اطلاق النار في حرب 1980 ـ 1988 اتجهت العلاقات بين العراق والكويت نحو التدهور ومن ثم الصراع والمواجهة تحت ضغط حرب الاستنزاف الاقتصادية التي مارستها الكويت واغراق السوق النفطية مما ادى الى خفض اسعار النفط، ومطالبتها بديون الحرب ضد ايران، رافق ذلك تبادل للاتهامات وفشل المساعي الدبلوماسية لاحتواء الازمة واخرها اجتماع جدة في 31 تموز 1990 فحدث الاجتياح في 2 اب 1990.

12 ـ ان الاجتياح كان حدثا مفاجئاً لإيران لم تكن تتوقعه، لهذا كانت ردة الفعل الايرانية الاولى هي الصدمة والحذر حاله حال معظم دول المنطقة والعالم. ومن جانب اخر كانت الكثير من ملفات الحرب العراقية الايرانية لا تزال عالقة، فالجيش العراقي لا يزال يسيطر على مساحات من الاراضي الايرانية، وملف الاسرى والمفقودين بلا حل نهائي، وكان العراق يتصور ان ايران سوف تقف على الحياد كونها منشغلة بتضميد جراح الحرب، كما ان الكويت وقفت بالضد من ايران خلال الحرب، ومن ثم سوف تقف ايران ضدها، مع رفع شعارات دينية من قبل العراق، حاول فيها مغازلة ايران، كون هذه الشعارات تتوافق مع توجهات ايران في محاربة الاستعمار والقوى الغربية.

13 ـ بعد اجتياز ايران مرحلة المفاجأة، تبين لنا من خلال الدراسة ان موقفها تحول الى التأني والترقب من الاحداث ومحاولة الوقوف قدر الامكان على الحياد، والسعي للاستفادة من الاحداث بموقف يخدم مصالحها. وكان موقفها متوجها الى احد خيارين، الاول هو تأييدها للعراق وقبولها للمبادرة العراقية التي قدمها لإيران، والمتمثلة في استعداده انهاء الخلافات وتطبيع العلاقات بين الطرفين وحل الملفات العالقة كالحدود والاسرى، رغبة منه لكسب ايران الى جانبه من الازمة، في حين كان التوجه الثاني هو وقوف ايران الى جانب الكويت وذلك انطلاقا من عدة اعتبارات اولها تاريخية تتعلق بوقوف ايران الى جانب الكويت حيال الادعاءات العراقية منذ استقلالها، وثانيها توقع ايران تدخل القوى الغربية الى جانب الكويت ومن ثم رغبتها في الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية مع تلك القوى، فضلا عن خشيتها من تنامي قوة العراق الاقتصادية في حال هيمنته على ابار النفط الكويتية واراضيها وثرواتها مما يشكل تهديداً كبيراً على امنها القومي، الى جانب رغبتها في تنمية العلاقات مع الكويت وجاراتها الخليجية بعد عزلتها خلال الحرب مع العراق.

14 ـ ظهر من خلال الدراسة ان ايران وبعد انجلاء غبار الازمة واتضاح صورة اطرافها ومواقفها وبعد الترجيح بين التوجهين السابقين والاعتبارات السابقة لكل من هذا التوجه او ذاك، ورغبة منها في تحقيق مصالحها، وانسجاماً مع قرارات مجلس الامن ورؤية المجتمع الدولي حيال الاجتياح خاصة بعد ابتعادها عن البيئة الدولية خلال حرب العراق، اختارت ان تتوجه نحو إدانة الاجتياح العراقي والتنديد به، واعلنت رفضها لأي تغيير في حدود الجغرافيا السياسية للمنطقة، مع ابداء رغبتها لمساعدة الكويت دون تردد في حال طلبت منها ذلك، وصرحت بأنها لن تعترف بأي حكومة ينصبها العراق في الكويت.

15 ـ لكن وتيرة الاحداث تسارعت وتوجهت وجهة اخرى، ولا سيما بعد رفض العراق الانسحاب غير المشروط، واعلان الولايات المتحدة عن توجه قواتها نحو الخليج، فتبنت موقفاً اخراً مزدوجاً، فمن جانب أعلنت يوم 7 اب رفضها التدخل الاجنبي في المنطقة، خشية على مصالحها القومية، وتأييدها لقرار مجلس الامن بفرض الحصار الاقتصادي على العراق على الرغم من دعهما له ببعض المواد الغذائية والطبية لاعتبارات انسانية. لكن من جانب اخر تجاوبت مع مبادرة الرئيس العراقي صدام حسين يوم 8 اب، بالموافقة على تبادل الاسرى واخلاء الخط الحدودي وتطبيع العلاقات والقبول بعرض العراق العودة لاتفاقية الجزائر. وهذا يدل بصورة واضحة على ممارستها سياسة ازدواجية، الغرض منها تحقيق اكثر من مكسب،

يبدأ باستغلال الظروف التي يمر بها العراق لوقف طرف اقليمي معه، او التزام الحياد على الاقل لغرض الحصول على مكاسب في ملف الاسرى والحدود وتسوية مشاكل الحرب معه، مرورا بمحاولتها منع تواجد القوات الاجنبية في المنطقة، وانتهاءً بظهورها بمظهر الدولة التي تقف مع الشرعية الدولية والمجتمع الدولي والرافضة لاحتلال الكويت والداعية الى ضرورة الانسحاب العراقي، وإعادة توثيق العلاقات الدبلوماسية مع الدول الخليجية.

16 ـ كان دور الصحافة الايرانية ولا سيما صحيفة(اطلاعات) منسجماً مع الموقف الرسمي الايراني ومتفقاً معه طيلة مدة الاجتياح، بنقل تصريحات المسؤولين الايرانيين الى الشعب الايراني والى العالم، ومحاولتها اظهار ايران بمظهر الدولة المحايدة الرافضة للحرب والساعية نحو حل الازمة بهدوء، فضلا عن تباين وجهات نظر رجال الدين الايرانيين بموقفهم من الحرب بين من يؤيد دخول ايران للحرب مع العراق بدوافع مساعدة بلد اسلامي، في حرب مقدسة ضد «**الشيطان الاكبر والاستكبار العالمي**»، وبين من يرفض ذلك حفاظاً على مصالح الشعب الايراني وعدم مساندة نظام صدام حسين الظالم.

17 ـ ظهر لنا من خلال الدراسة ان ايران عند اندلاع الحرب لتحرير الكويت اعلنت رسمياً رفضها دخول الحرب، وتبنيها موقف الحياد التام وعدم مشاركتها فيها، حيث كانت ترى انه في حال خروج صدام منتصراً من الحرب سيضعف القوة الايرانية الصاعدة في المنطقة، كما انها كانت ترى بان الحرب ذريعة امريكية لتحقيق مصالحها للهيمنة على المنطقة، ومن ثم فان الحياد هو افضل وسيلة تتجنب بها ايران المواجهة مع الدول الغربية والمتحالفة. ومما تجدر الاشارة اليه ان ايران اعلنت انها سوف تدخل الحرب الى جانب العراق في حال اعتداء القوات الاجنبية على اراضيها ومصالحها، او دخول اسرائيل الحرب ضد العراق، او تم ضرب الاماكن الدينية المقدسة في العراق.

18 ـ اختلفت الآراء حول قضية الطائرات العراقية اذ انه موضوع شائك، وانتابه عدم الوضوح، فهناك من يرى ان الطائرات وصلت من قبل طيارين عراقيين فارين، وبين من يرى ان العراق ارسل الطائرات لإيران لتوريطها في الحرب، واراء وروايات كثيرة اخرى. الا اننا نرى بان الراي الارجح ان الطائرات تم ارسالها بموجب اتفاق بين ايران والعراق خشية من تعرضها للقصف والاستهداف من قبل قوات التحالف، مما دفع الولايات المتحدة الى عدّ حياد ايران حياداً مزعوماً وليس حقيقياً، لكن ايران لم تقم بإرجاع تلك الطائرات للعراق بعد نهاية الحرب، مما يفتح الباب واسعاً امام رواية انها قد تكون اوقعت العراق بفخ التضليل والخداع.

المصادر

القرآن الكريم

أولاً: ـ الرسائل والاطاريح الجامعية

- أحمد عبد الستار كاطع، العلاقات الإيرانية العمانية 1970 ـ 1989، أطروحة دكتوراه، (جامعة البصرة: كلية الآداب، 2018).
- احمد مجيد عبد الله، التيارات والاحزاب السياسية المؤثرة في نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية،2007).
- اسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية-الإيرانية (1980 ـ 1988)، رسالة ماجستير، (غزه: الجامعة الإسلامية، 2015).
- ايمان قسطلي وصحرة ناصري، حلف وارسو وأوروبا الشرقية في ظل القطبية الثنائية، رسالة ماجستير، (جامعة العربي التبسي: قبة، 2016).
- بدر عواد برغش، حرب الخليج الثانية واثرها على الامن القومي العربي، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2005).
- تغريد خشان فالح محمد الكورجي، التطورات السياسية الداخلية في الكويت 1990 ـ 2006، رسالة ماجستير، (جامعة البصرة: كلية الآداب، 2019م).
- ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في ايران، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الآداب، 2008).
- حسنين علي عجه عبد الرضا، دور ايران في التكتلات والاحلاف الدولية 1937 ـ 195، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية،2001).
- رائد صالح علي، سياسة ايران حيال منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينات وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2002).

- راضي دواي الخزاعي، العلاقات العراقية الايرانية 1963 ـ 1975، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية، كلية التربية، 2007).
- رسل مهدي حمود الحار، موقف الولايات المتحدة الامريكية من الاجتياح العراقي للكويت، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة: كلية التربية للبنات، 2014).
- زليخة معلم، دور ميخائيل غورباتشوف في سقوط الاتحاد السوفيتي 1985 ـ 1991، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خضير (بسكرة): كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2014).
- سحر عبد الله حماد بشير، أثر النظام الدولي على السياسات الخارجية لإيران في الفترة 1979 ـ 2014، أطروحة دكتوراه، (جامعة النيلين: كلية الدراسات العليا ـ قسم العلوم السياسية، 2018).
- سلمان محمد عطية ابو عطيوي، الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، (جامعة الازهر: غزة ـ كلية الاداب والعلوم الانسانية، 2012).
- سمر فضلا عبد الحميد، اكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1958 ـ 1963، رسالة ماجستير، (كلية الآداب: جامعة الزقازيق، 2014).
- سناء محمد الصباني، المشكلة الكردية في عهد عبد الكريم قاسم، 1958 ـ 1963، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2006).
- صالح خلف صالح، أثر الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية (1988 ـ 2008)، رسالة ماجستير، (عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ـ كلية الآداب، 2010).
- ضاري سرحان حمادي الحمداني، سياسة إيران الإقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي وانعكاساتها على الوطن العربي (1990 ـ 2000)، رسالة ماجستير، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2003).
- عزة مصطفى محمد أحمد، الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن تجاه القضايا في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، (2003/1990)، (ليبيا، العراق، فلسطين)، رسالة ماجستير، (جامعة الخرطوم: كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية قسم العلوم السياسية، 2004).

- كريمة زهدي القصاص، الاحتلال العراقي للكويت 1991/1990، رسالة ماجستير، (غزة: الجامعة الإسلامية ـ كلية الآداب، 2016).
- مائدة زابي جفات، موقف جامعة الدول العربية من الاجتياح العراقي للكويت 1990، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة: كلية التربية للبنات، 2014).
- محمد امين احمد هليل، العلاقات الايرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الامريكي للعراق 2003 ـ 2011، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الاوسط: كلية الآداب،2011).
- محمد جاسم محمد، العلاقات العراقية الخليجية، 1958 ـ 1978، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 1980).
- محمد يحيى صبحي سكيك، عقيدة الخميني دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، (غزة: الجامعة الإسلامية، 2014).
- محمود أمين، المتغيرات الدولية والإقليمية، وأثرها على الأمن الاجتماعي، رسالة ماجستير، (بغداد: الجامعة المستنصرية،2004).
- مهدي فليح ناصر الصافي، ايران دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، (جامعة البصرة: كلية الآداب، 2000).
- مهند عبد العزيز عيسى، سياسة ايران الخارجية في عهد علي اكبر هاشمي رفسنجاني، رسالة ماجستير 1989 ـ 1997 دراسة تاريخية سياسية (جامعة البصرة: كلية الاداب،2004).
- نبيلة محمود ذيب، السياسة الامريكية تجاه ايران 1945 ـ 1981، رسالة ماجستير، (فلسطين: الجامعة الاسلامية، 2012).
- نهاد طالب عويد جبير الحميداوي، العلاقات العراقية ـ السوفيتية 1972 ـ 1980، رسالة ماجستير، (جامعة ذي قار: كلية الآداب، 2014).
- يا زيد بلايل، مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وآليات الرقابة عليها لحفظ السلام والأمن الدوليين، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خضير: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).
- احمد عثمان محمد الدليمي، دول مجلس التعاون الخليجي واثرها على العلاقات العربية، رسالة ماجستير، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2002).

ثانياً: الكتب العربية

- ابراهيم السامرائي، العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون 1914 ـ 2003، (الاردن: دار المعتز,2015).
- ابراهيم محمد حسن، الصراع الدولي للخليج العربي (الغزو العراقي للكويت)، (الكويت: مؤسسة الشراع العربي، 1996).
- ابو القاسم زادة واخرون، ندوة المستقبل العربي، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
- إحسان نراغي، الكويت مجتمع النخبة المترفة الواقع والوهم، (بيروت: دار الساقي، 2017).
- أحمد الباز، الثورة والحرب، تشكيل العلاقات الإيرانية الخليجية، (القاهرة: العربي للنشر والطباعة، 2018).
- احمد الموصلي، موسوعة الحركات الاسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).
- أحمد رائف، على حافة الكارثة أوراق أزمة الخليج السرية، (القاهرة: مطابع الزهراء للإعلام الحربي، 1991).
- احمد عبد القادر مخلص، اسباب ودوافع واهداف تأسيس مجلس التعاون الخليجي، جامعة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، 1986.
- احمد عطيه ابو مطر، الخطر الايراني وهم ام حقيقة، (عمان: دار البيروني للنشر والتوزيع، 2016).
- أحمد علي فهمي، قيادات ومواقف شهادة للتاريخ، (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1993).
- احمد فاضل السعدي الجادري، موسوعة اعلام الثورة الاسلامية في ايران 1963 ـ 2013، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2017).
- احمد محمد كمال، انفجار الخليج (العراق المغبون وكلمة التاريخ)، (القاهرة، 1991).

- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الايرانية (1979 ـ 2011)، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012).
- ايمان لافي المطيري، العلاقات الايرانية في الخليج العربي، (الكويت: مكتبة افاق، 2011).
- أيمن أنور، اغتيال الكويت، (القاهرة: الدار المصرية للنشر والتوزيع، 1990).
- برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).
- بلهول نسيم، التطرف الديني، (عمان: امواج للنشر والتوزيع، 2014).
- بيار سالنجر، حرب الخليج، (بيروت: دار ازال للتوزيع والنشر,1991).
- تاج الدين جعفر الطائي، استراتيجية ايران تجاه دول الخليج، (دمشق مؤسسة سلان للطباعة والنشر ,2013).
- جابر ابراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية، (القاهرة: مطبعة حديثة، 1970).
- ــــــــــــــــ، إلغاء الاتفاقية العراقية الإيرانية لعام 1975 في ضوء القانون الدولي، (العراق: وزارة الثقافة والإعلام، 1980).
- جمال زكريا قاسم، مشكلات في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني الى حرب الخليج الثانية، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الامارات، 1997).
- جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، (بغداد: المكتبة المركزية، 1989).
- جمهورية مصر العربية، وزارة الاعلام، ازمة الخليج والمواقف العربية والدولية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات،1992).
- حبيب الرحمن، تحرير الكويت جذورها ومقوماتها، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2001).
- حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، (بيروت: العارف للمطبوعات، 2013).

- حسين عبد الرحمن، حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2001).
- حسين كريم الجاف، موسوعة تاريخ ايران السياسي، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2018)، ج 4.
- حكمت شبر، الحروب العدوانية وما افرزته من قروض وتعويضات بحق العراق،(بيروت: دار الزهراء للطباعة والنشر،2009).
- خالد بن سلطان، مقاتل من الصحراء حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات، (لندن: دار الساقي،1996).
- خالد بن فيحان الزعتر، ايران الخميني شرطي الغرب، (القاهرة: دار الكتب، 2016).
- خالد عبد المنعم العاني، الكويت والاطماع العثمانية البريطانية بين عامي 1896 ـ 1915، (بيروت: دار العربية للموسوعات، 2008).
- خير الدين الزركلي، الاعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والغربين والمستشرقين، (بيروت: دار العلم للملايين، 1980).
- راشد ميرزا الصانع وآخرون، العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطورها، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2003).
- رزاق كردي حسين العابدي، التطورات السياسية الداخلية في ايران 1963 ـ 1979، (بغداد: معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2005).
- رضا هلال، الصراع على الكويت مسألة الامن والثورة، (بيروت: دار الجيل، 1991).
- رعد البيدر، الصدى السياسي للظواهر التاريخية للعلاقات العراقية الايرانية، (عمان: دار دجلة، 2014).
- رفعت سيد أحمد، الحصار المر في أوراق الهزيمة لحرب الخليج الثانية، (مصر، دار الهدى، 1992).
- رنا عبد العزيز خماش، العلاقات التركية الاسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، (عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، 2010).

- روح الله رمضاني، سياسة ايران الخارجية 1941 ـ 1973، (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، 1984).
- رولان جاكا ر، الاوراق السرية لحرب الخليج، ترجمة: محمد مخلوف، (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 1991).
- رياض البياتي، صراعات وحروب دول الاوبك الخليجية، (بغداد: دار الفرات، 2012).
- سارة شريف، المشروع الأسود بين إسرائيل وإيران، (القاهرة: كنوز، 2016).
- سعاد محمد الصباح، حظر الخليج، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1952).
- سعيد ادم، البعد الجيوإستراتيجي للشرق الاوسط الجديد، (بيروت: دار الفارابي، 2016).
- سلام عبود محمود، ام المعارك حرب الخليج عام 1991 الحقيقة على الارض، (عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2016).
- سهيل حسين الفتلاوي، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة، ج2، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011).
- شموئيل سيجف، العلاقات السرية الاسرائيلية الايرانية الامريكية، ترجمة: غازي السعدي، (عمان: دار الجليل للنشر والتوزيع، 2016).
- صافي الياسري، اباطيل الباطل، (لندن: دار نشر الكتب، 2016).
- ضاري سرحان الحمداني، سياسة ايران تجاه دول الجوار، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012).
- طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في ايران 1941 ـ 1951، (بغداد: بيت الحكمة،2002).
- ظافر محمد العجية، امن الخليج العربي وتطوره واشكاليته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
- عباس عبو سالم، جامعة الدول العربية ودورها في العراق بعد نيسان 2003، (مصر: دار بدائل للنشر والتوزيع، 2017).
- عبد الحسين مهدي عواد، الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية، (بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات،2007).

- عبد الحفيظ محبوب، التصدي الصلب السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية، (لندن: دار كتب،2017).
- عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الايرانية واثرها على دول الخليج العربي (1371 ـ 1401هـ /1951 ـ 1981م)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004).
- عبد الحميد الجواهري، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق جرد لاحداث المنطقة 1990 ـ 1991، (بغداد: مركز ابحاث ام المعارك،1994).
- عبد الحميد شرف، 14 قرناً من الصراع بين الشرق والغرب، (القاهرة: سما للنشر والتوزيع، 2017).
- عبد الرحمن عبد الله العوضي، التلوث البيئي ودور المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية في اعادة التأهيل البيئي، (الكويت: المؤتمر العالمي عن اثار العدوان العراقي على دولة الكويت، 1994).
- عبد الرزاق السامرائي واخرون، حرب الخليج، (بغداد: دار الكتب والوثائق، 1991).
- عبد الستار الطويلة، أزمة الخليج حرب ام سلام، (القاهرة: مكتبة مدبولي،1991).
- عبد العزيز الدوري وأخرون، العلاقات العربية الإيرانية والاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
- عبد العزيز محمد سرحان، الغزو العراقي للكويت، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1991).
- عبد العظيم رمضان، الاجتياح العراقي للكويت، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1990).
- عبد الفتاح ابو عيشة، موسوعة القادة السياسيين، (عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2005).
- عبد القادر ياسين واخرون، التحول العاصف سياسة ايران الخارجية بين عهدين، (القاهرة: مكتبة مدبولي،2006).
- ____________، التحول العاصف سياسة إيران الخارجية بين عهدين، (مكتبة مدبولي،2006).
- عبد الكريم العلوجي، ايران والعراق صراع حدود ام وجود، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2007).

- ____________، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الأمريكي، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر،2007).
- ____________، الاعلام والحرب العراق انموذجا، (القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2010).
- عبد المنعم سعيد،حرب الخليج والفكر العربي دراسة نقدية لكتاب الاستاذ محمد حسنين هيكل، (القاهرة: دار الشروق،1993).
- عبد المنعم عبد الوهاب وصبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، (الموصل: دار كتب للطباعة والنشر، 1988).
- عبد الوهاب القصاب، الحرب العراقية الإيرانية 1980 ـ 1988، قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيين، 2014).
- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، (بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع)، ج 3.
- عبدالله محمد الهاجري وأخرون، تاريخ دولة الكويت، (الكويت: وزارة التربية، قطاع البحوث التربوية والمناهج، 2018).
- عبدالله يوسف الغنيم واخرون، الكويت وجوداً وحدوداً، الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، (الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1997).
- عرفات علي جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية، الانفراج التوتر، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016).
- عصام نايل المجالي، تأثير السلم الايراني على الامن الخليجي، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014).
- عقيل الخفاجي، صحف ومنظمات: المنظمات الدولية في الصحافة العربية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016).
- علوان حسون علوان العبوسي، القدرات والادوار الاستراتيجية لسلاح الجو العراقي في الفترى 1931، 2003م، (عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2014).
- علي عبد الحسين عبدالله، امن الخليج في ظل المتغيرات الدولية الاقليمية والدولية، (دمشق: رسلان للطباعة والنشر، 2011).

- علي محمود ياسين الجبوري، موقف جامعة الدول العربية من العراق، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015).
- علي مفلح محافظة، العرب والعالم المعاصر، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009).
- علي ناصر، مضيق هرمز والصراع الامريكي الايراني، (بيروت: دار الفارابي، 2013).
- عماد هادي الربيعي، العراق والتحالف الغربي 1991 ـ 2003، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013).
- عمار عباس محمود، القضية الكردية واشكالية بناء الدولة، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2016).
- عودة بطرس عودة، حرب الخليج من المسؤول؟، (الاردن: المكتبة الوطنية، 1992).
- غانم السلطان، الغزو العراقي للكويت قراءة موجزة في جوانب من اشكالية الازمة، (القاهرة: مكتبة الاسكندرية، 1994).
- غلام رضا نجاتي، التاريخ الايراني المعاصر، ترجمة: عبد الرحيم الحمراني، (قم: مؤسسة دار الكتاب الاسلامي، 2008).
- فاضل البراك، مصطفى البرزاني الاسطورة والحقيقة، (بغداد: مطابع دار الشؤون، 1989).
- فاضل رسول، ايران ابعاد الصراع والنزاع، (الاسكندرية: مطابع الهيئة العامة للاستعلامات، 1991).
- فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في ايران صراع رجال الدين والساسة (قطر: المركز العربي للابحاث، 2019).
- فاطمة الصمادي، ايران بدون رفسنجاني قراءة في الارث والتداعيات، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017).
- فتحي ذياب سبيتان، قضايا عالمية معاصرة اقتصادية اجتماعية سياسية، (الاردن: الجنادرية. 2012).
- فتوح الخترش وآخرون: الغزو العراقي للكويت المقدمات الوقائع وردود الافعال التداعيات، (ندوة بحثية: الكويت، 1995).

- فخري قدوري، هكذا عرفت البكر وصدام رحلة 35 عاما في حزب البعث، (لندن، دار الحكمة،2006).
- فراس عباس فاضل البياتي، الحرب والسكان دراسة تحليلية لابعاد الحرب في سكان العراق، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014).
- فيلبس بنيس، محاولة لفهم الأزمة الأمريكية الإيرانية، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018).
- قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز الى 8 شباط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008).
- كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير، (بيروت: دار الفارابي،2013).
- لقاء مكي، الكرد دروب التاريخ الوعرة، (الجزيرة نت، 2006).
- ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، (بغداد: اليقظة العربية ,1981).
- مارينا خاروداكي، الكرد والسياسة الخارجية الامريكية العلاقات الدولية في الشرق الاوسط منذ 1945، (بيروت: دار الفارابي، 2013).
- محسن ميلاني، سياسة ايران في الخليج من المثالية الى البراجماتية والاعتدال، بحث ضمن كتاب: جمال سند السويدي، ايران والخليج البحث عن الاستقرار، (الامارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996).
- محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي في الخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000).
- محمد جاسم النداوي، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينات، (بغداد: دار الحكمة، 1990).
- محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، (الكويت: دار الكتاب الحدييث، 1999).

- محمد حسن العيدروس، القاجار والجزر العربية 1797 –1912، (الإسكندرية: دار العيدروس للكتاب الحديث، 2002).
- محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات الايرانية بعد عام 2003 دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي، (بغداد: دار الجنان للنشر، 2015).
- محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، (دمشق: مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، 2010).
- محمد صادق الحسيني،من الشاه الى نجاد، (القاهرة، 2009).
- محمد صادق محمد، معجم المقالات الحسينية، (لندن: المركز الحسيني للدراسات 2015)، ج4.
- محمد طالب حميد، العلاقات الايرانية الامريكية توافق ام تقاطع، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016).
- محمد عبد العظيم الشيمي، تنفيذ السياسة الخارجية المصرية في ازمة الخليج الثانية، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014).
- محمد محمود الطناحي، النفط وعلاقات الكويت السياسية لدول الجوار 1911 ـ 1990، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2011).
- محمد نايف عواد العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق 1961 ـ 1963، (مركز للبحوث والدراسات الكويتية، 2001).
- محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، (البصرة: مطبعة جامعة البصرة، 1983).
- محمود احمد رزاق احمد، دور البرزانيين في طريق الحكم الذاتي 1918 ـ 1968، (عمان: المعتز للنشر والتوزيع، 2014).
- محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، (الأردن: دراسات للنشر، 2005)، ج 2.
- مذكرات جيمس بيكر سياسة الدبلوماسية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)؛ مائدة زابي جفات.

- المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وقائع واحداث 1958 ـ 1968، القسم الثاني، (العراق: قسم المعلومات والتوثيق، 2009).
- مركز نون للتأليف والترجمة، الاستكبار الامريكي في كلمات الامام الخميني، (بيروت: جمعية المعارف الاسلامية والثقافية، 2006).
- المشير عبد الحليم ابو غزاله، الحرب العراقية ـ الإيرانية 1980 ـ 1988، (كتب سياسية،2017).
- مصطفى بيومي، ارعف، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2013).
- مظفر نذير الطالب وعلي حسن علي، استراتيجية القوى العظمى في الخليج العربي 1940 ـ 1980، (لندن: دار الحكمة، 2006).
- ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الايراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية تجاه المنطقة 2003 ـ 2011، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2014).
- منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979 ـ 2000، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
- منصور عياد العتيبي، مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على دولة الكويت، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية،2009).
- منهل الهام عبد ال عقراوي، العلاقات التركية الإيرانية 1923 ـ 2004، دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، (الأردن: المنهل للنشر والتوزيع، 2015).
- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، دستور ايران لعام 1979، (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2014).
- مونجهر محمدي، تداعيات الثورة الإسلامية في العالم الإسلامي، (قم: مركز المصطفى العلمي للنشر والتوزيع، د. ت).
- ميشال نوفل، موقع العلاقات العربية الإيرانية في إطار العالم الإسلامي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).

- ميشال نوفل، موقع العلاقات العربية الايرانية في اطار العالم الاسلامي من العلاقات العربية الايرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل، (بيروت: د. مط،2001).
- نبذة من تاريخ منظمة مجاهدي خلق الايرانية، (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 1991).
- نبيل نجم، في مرمى النيران، (مصر: دار بدائل للنشر والتوزيع، 2015).
- نجدت صبري ئاكرة يى، الاطار القانوني للامن القومي دراسة تحليلية، (عمان: دار دجلة،2011).
- نصرة عبد الله البستكي، امن الخليج من غزو العراق الى غزو الكويت، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003).
- نواف وبدان الجشعمي، العلاقات الخليجية الإيرانية في الفترة من 1923 ـ 1979، (بغداد: مطبعة الزمان، 1988).
- نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 ـ 1968، (بغداد: بيت الحكمة، 2005).
- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
- هشام داوود الغنجة، العامل المذهبي ودوره في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق، (العراق: المكتبة الوطنية، 2017).
- وسيم رفعت عبد المجيد، العراق، الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق (1921، 2003)، (بغداد: دار الجواهري، 2015).
- ويلتون واين، جمال عبد الناصر قصة البحث عن الكرامة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010).

ثالثاً: المصادر الفارسية

أ ـ الكتب:

- جواد دهقان حقيق لطف آبادي، اشغال كويت توسط عراق ردهم آوت دانشكده روابط بين المللي وزارة امور خارجي، 1999.

- حاج عباس عطائي كرمائي، جنبك نفت، دور ستحار جنك، أمريكا ومتحدين بأعراق، (مؤسسة مشهاد: مطبعة أحمدي، 1991).
- دانيال براين، نفت إيران ازا غاز تاجنك خليج فارسي، (مطبعة حيدري، منشورات هيرمند،1997).
- عباس آكاهي، اسرار جنك خليج فارس، (د. م: د. مط، 1991).
- عزت اله عزتي، تحليلي برزئو بلينك إيران وعراق، (وزارة الخارجية: المكتبة الوطنية الإيرانية، 2002).
- علي رضا بهرامي، جنك خليج فارسي بزركترين فاجعة محيطي تاريخ بشر، (بهار: نسيم جات بالتعاون مع ضماير، 2005م).
- محمد طلوعي، جنك خليج فارسي واينده خاورميانه، (طهران: منشورات طهران، 1991).
- يريسيا حياوي، سياسة جمهوري إسلامي، دار خليج فارسي تا، سقوط صدام حسين (د.م، د. مط، د.ت).

ب ـ الصحف

- اطلاعات، 3 آب 1990م.
- اطلاعات، 4 آب 1990م.
- اطلاعات، 11 آب 1990م.
- اطلاعات ,12 آب 1990.
- اطلاعات، 14 آب 1990م.
- اطلاعات، 15 آب 1990م.
- إطلاعات، 18 آب 1990.
- اطلاعات، 22 آب 1990م.
- اطلاعات، 17 تشرين الاول 1990م.
- اطلاعات، 4 كانون الاول 1990.
- اطلاعات، 12 كانون الاول 1990م.

- اطلاعات، 1 كانون الثاني 1991م.
- اطلاعات، 18 شباط 1991م.
- اطلاعات، 24 شباط 1991م.
- اطلاعات، 25 شباط 1991م.
- كيهان العربي، العدد 2140، 19 كنون الاول 1990.
- كيهان العربي العدد 2119، 25 كانون الاول 1990.
- كيهان العربي، العدد 2122، 29 كانون الاول 1990.
- كيهان العربي، العدد 2129، 6 كانون الثاني 1991.
- كيهان العربي، العدد 2134، 12 كانون الثاني 1991.
- كيهان العربي، العدد 2139،17 كانون الثاني 1991.
- كيهان، العدد 2152، 4 شباط 1991.
- كيهان، العدد 1253، 5 شباط 1991.
- كيهان، العدد 2154، 6 شباط 1991.

رابعاً: الكتب المعربة

- هامايون كاتزوزيان، مصدق والصراع على السلطة في ايران، نقله الى العربية الطيب الحصني، (لبنان: جداول للنشر والتوزيع، 2014).

خامساً: المقالات والبحوث

- احمد شاكر العلاق، تاريخ تطور الصحف في ايران 1819 ـ 1914م، (مجلة أداب الكوفة: كلية الآداب، 2015)، العدد 1.
- احمد قنديل، قطاع الطاقة في ايران مستقبل غامض في ظل الاتفاق النووي، (مجلة الدراسات الايرانية: جامعة البصرة، 2017)، العدد 4.
- احمد مهابة، ايران وامن الخليج، (مجلة السياسة الدولية: مؤسسة الاهرام،1991)، العدد105.

- احمد نازلي معوض،تركيا وايران وكارثة الخليج الثانية مقارنة تحليلية، (جامعة الكويت: مجلة النشر العلمي،العدد1991،2).
- احمد نوري النعيمي، البنتاغون الامريكي وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، (مجلة العلوم السياسية: بغداد، 2012)، العدد45.
- أحمد يونس زويد الجشعمي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي 1971 ـ 1980، (مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية والحضارية: جامعة بابل، 2016)، العدد 3.
- أفراح ناثر جاسم، موقف إيران من حربي الخليج الثانية والثالثة، (مجلة مركز الدراسات الإقليمية: جامعة الموصل، 2005)، العدد 3.
- ايمن يوسف، ايران في الحسابات الاستراتيجية الامريكية من الاحتواء المزدوج الى الشرق الاوسط الجديد، (مجلة اتحاد الجامعات العربية المحايدة: عمان، 2008)، العدد 1.
- باسم احمد هاشم الغانمي وعلي حمزة الحسناوي، معاهدة الدفاع الايرانية الامريكية 1959 وردود الفعل السوفيتي منها من خلال صحيفةالاهالي، (مجلة جامعة كربلاء: جامعة كربلاء، 2009)، العدد 3.
- بدر احمد عبد العاطي، ايران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب، (مجلة السياسة الدولية: القاهرة، 1991)، العدد 104.
- بدر عواد برغش، نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981، (مجلة تكريت للعلوم السياسية: جامعة تكريت، 2016)، العدد 5.
- بيداء محمود احمد، تطبيع العلاقات العراقية الايرانية عام 1990 وحتى الوقت الحاضر، (مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي: الجامعة المستنصرية، 2005)، العدد 17.
- ثامر محمد عطية، نشأة مجلس التعاون الخليجي وردود الفعل الإقليمية والدولية، (مجلة الكلية الإسلامية الجامعة: النجف، 2016)، العدد 41.
- جعفر عبد الدائم بنيان المنصور، موقف الولايات المتحدة من حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم في حركة 8 شباط 1963 في العراق، (مجلة ابحاث البصرة: كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2014)، العدد 3.
- جواد كاظم خطاب، الموقف الإيراني من الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968 ـ 1971، (مجلة مركز دراسات البصرة والخليج العربي: جامعة البصرة، 2013)، العدد 3.

- حسن ابو طالب، إيران وانعكاسات السنوية، مع العراق (مجلة السياسة الدولية: مؤسسة الاهرام،1990)، العدد 102.
- حسين قاسم محمد الياسري، توزيع السكان في قضاء ابادان، (مجلة دراسات ايرانية: مركز دراسات الخليج العربي ـ جامعة البصرة، 2015)، العدد15.
- حسين مصطفى احمد، العامل الكردي في العلاقات العراقية الايرانية (دراسة تحليلية)، (مجلة السياسة والدولية: الجامعة المستنصرية، 2011).
- خلف عبد الجليل ياسين الداهري، العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، (مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم: بغداد، 2013)، العدد 32.
- رافد احمد امين، الدور العربي في حرب الخليج الثانية 1991، (مجلة السياسة والدولية: الجامعة المستنصرية، 2012)، العدد 21.
- زهير قاسم محمد، احتلال الجزر العربية الثلاث واثره على العلاقات الامارتية ـ الإيرانية عام 1971، (مجلة سر من رأى: كلية التربية ـ جامعة سامراء، 2012)، العدد 29.
- سرحان غلام حسين، وسائل تطبيع العلاقات العراقية ـ الكويتية، (مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية: الجامعة المستنصرية، 2005)، العدد 17.
- صالح خضر محمد، نشاط القنصلية البريطانية في الكويت 1886 ـ 1945، (مجلة كلية التربية للبنات: جامعة كركوك، 2011)، العدد2.
- ضيف الله الضعيان، العلاقات الامريكية ـ الايرانية الوجه الاخر، مجلة البيان السعودية، العدد 2321، السنة 2014.
- طالب حسين حافظ، ميناء مبارك وآفاق العلاقات العراقية الكويتية، (مجلة دراسات دولية: جامعة بغداد، 2012)، العدد 53.
- طلال عتريسي، ايران الى اين، (مجلة المستقبل العربي: بيروت، 2003)، العدد 288.
- عامر محسن سلمان، موقف دول الخليج العربي من الانسحاب البريطاني في منطقة شرق قناة السويس للمدة 1968 ـ 1971، (مجلة كلية التربية الأساسية: الجامعة المستنصرية، 2016)، العدد 94.

- عبد الله فهد النفيسي، ديالكتك الدمج والنبذ 1978 ـ 1998، (مجلة السياسة الدولية: مؤوسسة الاهرام،1999)، العدد 137.
- عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية، جامعة الشرق الاوسط، 2012.
- عبد الناصر محمد سرور، القرار العراقي باجتياح الكويت في 2 آب 1990، (جامعة الأقصى: كلية الآداب ـ العلوم الإنسانية، 2003).
- عزيز جبر شيال، العلاقات العراقية الكويتية، (مجلة السياسة الدولية: الجامعة المستنصرية، 2009)، العدد 11.
- علاء زراك فاضل النجار، اثر ثورة 1958 في العراق على اوضاع السياسة الداخلية في ايران وعلاقاتها الخارجية، (مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية: جامعة البصرة، 2018)، العدد 1.
- علي عظم محمد الكردي واحمد شاكر العلاق، الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني، (1963 ـ 1979)، (مجلة آداب الكوفة: جامعة الكوفة، 2012)، العدد 14.
- علي المحافظة، البعد السياسي في العلاقات العربية الايرانية، (مجلة المنتدى: عمان، 2000)، العدد173.
- عماد جاد، دول الجوار الجغرافي ـ حسابات المكسب والخسارة، (مجلة السياسة الدولية: مؤسسة الاهرام، 1991)، العدد 103.
- عماد هادي عبد علي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاجتياح العراقي للكويت 1990، (مجلة الكلية الإسلامية الجامعة: النجف الاشرف، 2016)، العدد 21.
- عمار يوسف عبد الله، بريطانيا والانتفاضات الكردية في العراق 1419– 1932، (مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية: جامعة كركوك، 2012)، مج 7، العدد 3.
- فاطمة حسين سلومي، التطور التاريخي والسياسي لازمة الحدود العراقية الكويتية 1980– 1990 والآفاق المستقبلية، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية: الجامعة المستنصرية، 2013)، العدد 41.
- فهد عباس سليمان السبعاوي، الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968 ـ 1971، (مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية: جامعة كركوك، 2010)، العدد 1، المجلد 5.

- فهد مزبان خزار الخزاز، تطور العلاقات الايرانية ـ الكويتية في اعقاب حرب الخليج الثانية 1991 ـ 2005 (رؤية استراتيجية)، (مجلة دراسات ايرانية: جامعة البصرة، 2011)، العدد13.
- قحطان احمد فرهود، العلاقات الكويتية الايرانية 1961 ـ 1990، دراسة تاريخية، (مجلة الفتح: جامعة ديالى، 2008)، العدد 36.
- كافي سلمان مراد الجادري، الجمعيات والاحزاب الكردية في العراق1921 ـ 1947 دراسة تاريخية سياسية، (مجلة الاستاذ: جامعة بغداد ـ كلية التربية ابن رشد، 2017)، العدد 221.
- محمد سالم الكواز، العلاقات الكويتية ـ الإيرانية 1979 ـ 1991، دراسة تاريخية سياسية، (مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية: كلية التربية،2007)، العدد 3.
- محمد صالح المسفر، التحديات الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي، (المجلة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد: جامعة قطر،1998)، العدد 9.
- محمود مونتشيبوري، انتخاب روحاني هل وعد بالتغيير ام سير على نفس المنوال؟ (مجلة رؤية تركية: تركيا،2013)، العدد4.
- مشتاق طالب حسين الخفاجي، الاوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية في بريطانيا 1969 ـ 1974، (مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية: جامعة بابل، 2016)، العدد 30.
- منى حسين عبيد، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 2003، (مجلة كلية التربية للبنات: جامعة بغداد، 2016)، العدد 4.
- ناظم رشم معتوق الامارة، حلف بغداد واثره على تطور العلاقات العراقية الايرانية، دراسات تاريخية، (مجلة دراسات تاريخية: جامعة البصرة، 2018)، العدد 24.
- نعيم جاسم محمد، تيمور بختيار ودوره السياسي في ايران عام 1914 ـ 1970، (مجلة اوروك: جامعة المثنى ـ كلية التربية، 2015)، العدد2.
- هادي نعيم المالكي، الاحكام القانونية للجرف القاري في القانون الدولي، (مجلة العلوم السياسية: جامعة بغداد، 2013)، العدد 47.

- هلال كاظم حميري، عبد الكريم قاسم، رؤية معاصرة في مسار العلاقات العراقية الايرانية 1958 ـ 1963، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، النجف الاشرف، العدد 45، 2018.
- وليد الخالدي، أزمة الخليج الجذور والنتائج، (مجلة الدراسات الفلسطينية: بيروت، 1991)، العدد 5.
- وليد السياس مبارك، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة، (مجلة السياسة الدولية: القاهرة، 1989)، العدد 96.

سادساً: المجلات والصحف

أ ـ المجلات

- مجلة الدراسات الفلسطينية: بيروت،1990، العدد 4.
- مجلة الدراسات الفلسطينية: بيروت، 1991، المجلد 2، العدد6.

ب ـ الصحف العربية

- صحيفة الثورة العراقية، بغداد، العدد 7631 في 13 اب 1990.
- صحيفة القادسية، بغداد، 14 كانون الثاني 1991.
- صحيفة الأهرام، العدد 37860، 4 آب، 1990.
- صحيفة الأهرام، العدد 37864، 8 آب، 1990.
- صحيفة الأهرام، العدد 37866، 10، آب، 1990.
- صحيفة الأهرام، العدد 37868، القاهرة، 12 آب، 1990.
- صحيفة الأهرام، العدد 37873، 17 آب 1990.
- صحيفة الأهرام، العدد 37876، 20 آب 1990.
- صحيفة الأهرام، العدد 37877، 21 آب 1990.
- صحيفة الأهرام، 37881، 25 آب 1990.
- صحيفة الاهرام، العدد 37910،22 ايلول 1990.
- صحيفة الاهرام، العدد 38038، 29 كانون الثاني 1991.

- صحيفةالاهرام، العدد 38039، 30 كانون الثاني 1991.
- صحيفةالوطن الكويتية، الكويت، العدد 992، 12 تموز 2010.

ج ـ الصحف الاجنبية

- Youssef m lbrahlm, as the Iraqis search for support they will restore full Iran ties ,the new york times,(1923 ـ current),sep11,1990.
- Seib, Gerald F,Beter Trull Staff, Iran may grain from Argentina and send some Iraq despite embargo, the new york times,(1923 ـ current),sep14,1990.
- THOMAS L. FRIEDMAN, New Headache for U.S.:, The New York Times (1923 ـ Current file), Aug 16, 1990.
- I Gellman, Barton ; David Hoffman, ran Assures U.S. It Will Hold Iraqi Planes,
- (1974 ـ Current file); Jan 30, 1991, The Washington pg. A1
- WILLIAMS, NICK B, Jr ; Broder, John M ,U.S. Says Tehran Will Hold the Iraqi Aircraft Air: American officials are mystified at pilots 'intentions in flying to Iran. Patriots down more Scuds, Los Angeles Times (pre 1997 ـ Fulltext, Calif] 27 Jan 1991.
- Jonathan C Randal, Iranian Offers Peace 'Ideas' to Iraq, Washington Post (1974 ـ Current file); Feb 5, 1991.
- MICHAEL R. GORDON Special, Harboring of Iraqi Planes by Iran Calls Its Neutrality Into Question, The New York Times (1923 ـ Current file) ; Jan 29, 1991.

سابعاً: شبكة الانترنيت

- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، ويكيبيديا، www.wikpedia.org.
- شبكة الانترنيت على الموقع الالكتروني، ويكيبيديا، gcc ـ sg.org.
- الامانة العامة لمجلس خبراء القيادة، شبكة المعلومات الانترنت، ويكيبيديا majles khobregahole.
- شبكة التلفزيون العراقي، (برنامج الملف، شهادة للتاريخ، 1992)، شبكة الانترنت، ويكيبيديا www. arab ـ aramg.co.

يعد الغزو العراقي للكويت واحدا من الاحداث المفصلية في تاريخ العراق والمنطقة، وترتبت عليه تداعيات عدة بالنسبة للجميع الأطراف في تلك الازمة، غير ان سردية الحدث المتاحة ما تزال غير مكتملة، وبحاجة الى اجراء مراجعة نقدية وتوثيقية للأحداث وتداعياتها وما افرزته من تأثيرات عراقيا وعربيا وإقليميا ودوليا. لذا فان مركز الرافدين للحوار قد سعى الى الاهتمام بالجانب التاريخي والتحليلي لهذا الحدث، وتقديم النصوص التي تشكل سرديات تحليلية له، املا في اضاءة جوانب مختلفة ومتنوعة من هذا الحدث الذي جر على البلد مزيدا من المشكلات والدمار.

حاولت هذه الدراسة الإجابة على أسئلة مهمة بدءاً من السؤال المركزي الأساس المتمثل ببيان الموقف الرسمي الإيراني تجاه الاجتياح العراقي للكويت، ورسم صورة المشهد الإعلامي والسياسي العام في الجمهورية الإسلامية من تداعيات غزو الكويت، وما تفرع عنه من أسئلة أخرى تتعلق بطبيعة العلاقات العراقية الإيرانية، والإيرانية الكويتية بصورة عامة قبل الاجتياح وبعده.



www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب. 252



العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية



ISBN 978-1-7747212-4-7